

اصلاح القرى المصرية

تأليف

محمد رياض السنواني

بكالوريوس كلية التجارة — دبلوم الضرائب

مأمور ضرائب عابدين أول



حقوق الطبع محفوظة

طبعة تأليف السنواني محمد رياض
اهداءات ٢٠٠٣

أسرة / محمد الرزاق باشا السنهوري

القاهرة

التهنئة

أعرض في ساحة الملك القائد الأعلى للمصلحين وحامي لواء مصر
ومصدر الخير العميم لشعبه الأمين جهدي كفرد من الشعب استغرق
وقتا ليس بالقصير ولم يدفعه لألقاء دلوه بين الدلاء إلا حبه في أن يظهر
لملكه الولاء ويحقق لأمته الهناء .

المؤلف

مقدمة

التأمل في حالة القرية المصرية تملأ الحسرة على ما هي عليه من تأخر فإذا زاد تأمله وجد أن ثلاثة أرباع الأمة المصرية ما هي إلا مجموعات من هذه القرى وأن الأمر على أكبر جانب من الأهمية .

نعم آمنت منذ كنت طالبا بالجامعة الأهمية البالغة التي يتوقف عليها إمكان إصلاح القرية إصلاحا عمليا يسهل تعميمه أى إصلاحا يتلام مع حالة مصر الاقتصادية ومالية حكومتها وظروف القرية الحالية فركزت جهدي وأنا طالب وبعد تخرجي لاصابة هذا الهدف الذي اعتقد اعتقادا راسخا أنه أسنى هدف فتجمعت لدى مئات الأفكار لأن الفكرة بعد أن كنت أبحثها أبسطها على بساط العمل لأقدر تكاليفها والطريقة العملية لإبرازها لعالم الوجود ثم أبحث في غيرها وأتى لواردت أن أصوغ هذا الكتاب بهذه الطريقة لاحتجت إلى عشرات المجلدات الضخمة وفعلت هممت منذ أكثر من سبع سنوات بطبع هذا الكتاب لكن حال دون ذلك كثرة النفقات ووثوق التام من أن هذه المسألة على خطورتها البالغة لا يهتم بها الكثيرون لأن ملايين الفلاحين وآلاف القرى في نومهم يعمهون وفي جهلهم يسعدون وأما الباقين فهذا البحث بالنسبة إليهم خارج عن أعمالهم وليس لهم فيه مصالح مادية مباشرة تحثهم على العناية به لذلك أحجمت عن الطبع وأجبرت على التكاسل ولكن لازالت حالة هؤلاء الملايين من الفلاحين الذين يمثلون ثلاثة أرباع جسم الأمة المصرية وما يعانون من بؤس يدفعني للعمل ويشعرتني بأثني مقصر في حقهم لأنني مادمت أعرف طريق الخلاص لهم فلا يجوز أن تقف نفقات الطبع والجهاد في سبيل الخير من أداء واجبي نحوهم لذلك بدأت في تركيز هذه المذكرات تركيزاً شديداً لجمع شتات المواضيع مع الإشارة إلى ميدان البحث في كل موضوع منها وليس لي قصد سوى إيصال

تلك المواضيع والأبحاث إلى من يريدون معرفتها متحملاً في سبيل ذلك الجهد والمال أبذلها راضياً في سبيل إدام واجبي أمام الله وأمام الوطن وأمام هذه الملايين الكثيرة من الفلاحين ثم أسأله الله تعالى بعد ذلك أن تهوى أفتدة بعض أولى الأمر وقادة زمام الأمة وتجيهم في النهوض بالقرية وتعميم هذه الإصلاحات وأرجو قبل أن أختتم كلمتي أن أنبه قارىء هذا الكتاب إلى أن يعلم جيداً أنني لم أسطره ليكون كتاباً من كتب الأدب فلم أنوخ إلا العمل والمال والاقتصاد وقد صارعت نفسي جهد الطاقة لانتحاشي التدخل في النظريات والمجادل ولاشك أن النظرة الحالية للقرية المصرية لا تحرك مشاعر الأديب إلا للحنن والكتابة ولكن أقدم لقرائي الأعزاء أفكاراً عملية إذا نزلت ساحة التجارب العملية حولت شعبنا العزيز في خمس سنوات من عيشة وصفوها بالفقر والمرض والجهل إلى عيشة يرى الفلاح فيها نور المدينة الحقيقية ويتسم بعض نسيم حرية القرن العشرين . وإذا قلت خمس سنوات فليست مبالغاً بل حذراً شديداً الحذر في التفاؤل لذلك أرجو من قرائي الأعزاء أن يتدبروا هذا الكتاب على مهل ويفكروا طويلاً في الأمور المعروضة فيه من نواحي نظام العمل الحكومى الحالى والاحصاء والظروف الاقتصادية ومالية الدولة وحالة القرية المصرية الحالية قبل أن يقبلوا فكره أو يطرحوا فكره طرْحاً كلياً بتركها أو جزئياً بمحاولة تعديلها راجياً من الله أن يهدينا إلى ما فيه الرشاد وأن تأتى الساعة التى يعتقد فيها معظم المفكرين والمصلحين والقادة أن إصلاح القرية المصرية هى الطريق المستقيم وأن التمسك من هذا الجهاد جريمة يعترفها المتعلمون ضد ٧٥ ٪ من شعبهم العزيز .

وأخيراً أريد أن أنبه قرائي الأعزاء بعد أن نهتهم أن هذا الكتاب ليس كتاباً من كتب آداب اللغة إلى أنى بعد أن ضحيت بمجهدى ومالى في إخراج هذا الكتاب لعالم الوجود لم أفعل ذلك لغرض معين إلا حبا في الخير وليس أدل على ذلك من أنى لست عضواً في أى جماعة ذات لون خاص .

الباب الأول

تمهيد

سأوضح في هذا الباب أهمية دراسة القرية والشروط الواجب مراعاتها أثناء تلك الدراسة وأوضح أن عيوب القرية الحالية جذورها غائرة في بطون التاريخ مع الإشارة إلى المواضيع التي اضطرت لبحثها لشدة أهميتها في علاج القرية.

الفصل الأول

أهمية النهوض بالقرى المصرية

الإنسان اجتماعي بطبعه فلا يمكنه أن يعيش في عزلة بل مضطر أن يعيش مع الآخرين من البشر في كل دولة من الدول قل سكانها دون أن يصل إلى المليون أو زاد حتى بلغ بضع مئات من الملايين نجد أفرادها يعيشون جماعات في السكنى فيقل عددهم ويكون ما يشبه بالعزبة أو يزداد أكثر فيكون ما يشبه بالقرية ومنها القرى الصغيرة ومنها القرى الكبيرة وقد يزداد أكثر فيكون ما يشبه البنادر والمدن ولقد بلغ سكان بعض المدن سبعة ملايين نسمة وهذه الظاهرة موجودة في كل دولة سواء كانت في حال الهمجية أو في حال التقدم مادام أهلها يريدون لأنفسهم إقامة ثابتة ووطناً مستقراً.

المقياس السليم لمتن من المدن هو أن تلك الوحدات ومقدار تقدمها ورقها وتحفزها للتوابع والرق بمقدار ما تكون دولتهم متقدمة أو متأخرة

أهمية القرى في مصر وما يجب مراعاته في إصلاحها : بلغ عدد سكان مصر في السنوات سنة ١٩١٧ ، سنة ١٩٢٧ ، سنة ١٩٣٧ ، سنة ١٩٤٧ على التوالي ١٢٧٥٠٠٠٠ ، ١٤٨٦٤٢١٧ ، ١٥٩٣٢٦٩٤ ، ١٩٦١٤٠٣٦ ويتضح من تحليل إحصاء السكان أن ما يقرب من ثلاثة أرباع سكان مصر يسكنون القرى المبعثرة على المساحة المسكونة في مصر ويبلغ عدد تلك القرى ما يقرب من خمسة آلاف قرية ولا شك أن الإصلاح المثمر هو الذي يعود على هذه الغالبية الساحقة بالخير وكل إصلاح لا يمسها ولا يؤثر في هذه الغالبية أن هو إلا قشور ولا يمكن وصفه بإصلاح بل نقول عنه أنه رياء وتضليل .

مسألة إصلاح ثلاثة أرباع القطر المصري ممثلين في قرية ليست معضلة تعجز عن حلها لأنه لو ركزنا جهودنا لإصلاح قرية إصلاحا يمكن تعميمه في بقية الأربعة آلاف قرية لنهضنا بالشعب المصري جميعه النهضة الحقيقية وأرى أن كل ما عدا ذلك من إصلاحات فهو في الدرجة أو الدرجات التالية .
والوصول إلى إصلاح قرية إصلاحا يمكن أو يسهل تعميمه في كل القرى يجب أن تراعى الأمور الآتية :

- ١ - عادات البلد المتأصلة من قرون سابقة .
- ٢ - النظام الحال للقرية المصرية .
- ٣ - فقر معظم الفلاحين وشدة جهلهم وانحلال أخلاقهم .
- ٤ - اقتصاديات القطر المصري من حيث الثروة الكافية وحال الزراعة والصناعة والتجارة وبقية الأعمال الأخرى وقيمة الدخل الكلى للشعب .
- ٥ - مالية الحكومة المصرية أى إيرادات ومصروفات الحكومة المصرية حسب ما توضحه ميراتية الدولة .
- ٦ - الإحصاءات المصرية العديدة .

٧ - نظام الحكومة أى إدارة دواوين الحكومة على كثرتها وما تقوم به من أعمال وخدمات .

٨ - نظام الدستور والتوانين السارىه ... الخ الخ .
وبالاختصار يجب ملاحظة ما يأتى :

(أ) تجنب الوقوع فى الأخطاء التى أودت باصلاحات كثيرة ذهبت بدون فائدة لعدة أسباب يمكن للباحث استنباطها .

(ب) تكون حركات الاصلاح سهلة ولا تودى لتقليل شديد فى النظام الحكومى للاستفادة من جهودنا المأصية والحاضرة ما أمكن .

(ج) إمكان تنفيذ هذه الاصلاحات بقوانين وتشريعات لا برازها بسهولة وباقل النفقات .

(د) تدبير الأموال اللازمة للاصلاحات أى تمويل الاصلاحات بطرق سهلة تتلاءم مع مالية الحكومة ومع تشريعات الضرائب الحديثة .

(هـ) أن يكون الاصلاح متققا مع الثروة القومية والدخل الكلى للامة أى ظروف مصر الحالية والمستقبلية .

نعم إذا نجحنا فى إصلاح قرية لإصلاحا يسهل تعميمه فى كل القرى أى الأربعة آلاف قرية الباقية نكون قد نهضنا بثلاث أرباع سكان مصر ونقول بحق أن مصر قامت من كبوتها واستعادت مركزها بين دول العالم .

الفرق شاسع بين المدن والقرى المصرية : إذا زرنا القرية المصرية تفتت

أكبادنا حسرة لمعيشة أهلها ومأم عليه من جهل وفقر ومرض وهمجية وعزلة ولكن يمكن أن نقرر أن المدن المصرية خطت خطوات موقفة ولا سيما العواصم الكبرى فيها إذ أصبحت فى بعض أجزائها تجارى أحسن المدن العالمية .

أما عن القرية فحدث ولا حرج عن الجهل والفقر والمرض والبؤس والشقاء والعزلة والقدارة والهمجية التى يأتى مواطن يؤمن بواجبه نحو وطنه أن يغوص

قله في شرحها وأنها لطامة كبرى أن تقف مكتوفين أمام هذه الغالية العظمى من قطرنا وتطلع علينا الصحف والمجلات بألاف المقالات وتتوالى الحكومات وتصدر آلاف القوانين وتصرف الدولة المصرية وحكوماتها ممثلة في وزاراتها ومصالحها ومراقباتها وأقلامها ومكاتبها ما يزيد عن ١٨٠ مليون جنيه سنويا ويقوم بهذا العمل أكثر من ٥٣ اثنين وخمسين ألف موظف خلاف أضعاف هذا العدد من الخدمة السائرة والموظفين غير المقيدین على درجات والعمال مثل عساكر الجيش والبوليس والحقراء دون أن تنفذ هذه الجهود إلى القرى المصرية إلا بقبس بسيط من النور تكاد لاتراه القرية المصرية لأنها لازالت على الظلام الذى كانت عليه أيام قدماء المصريين .

الريف مشتل العظاء : تعتبر القرية بحق مشتل العظاء لرجال مصر لأن المدن وما بها من عوامل لا يمكنها أن تغذى القطر بالرجال العاملين الذين ينضجون بعيدين عن مفاسد المدن ومظاهرها الخادعة ثم بعد أن ينضج رجالا في مصر النضوج الكافي في أحضان القرية يحملون رسالتهم ويشغلون مناصبهم في القضاء والمحاماة والطب والهندسة والعلوم والصحافة والاقتصاد والمال... الخ والحقيقة التى لا ننكر والتي يقرها العلماء أن البيئة هى المدرسة الكبرى فهل نرجو من قوم عاشوا وترعرعوا في أحضان القرى المصرية الحالية أن يأتوا بمعجزات أكثر مما قاموا بها — اللهم لا — ولكن واجبنا يحتم علينا أن نسرع في إصلاح القرى المصرية لأن هذه البيئة هى المدرسة الكبرى للشعب المصرى وهى التى تلون وتصنع الجيل القادم بالصيغة التى سنصنع بها نحن القرى الحالية .

الفصل الثانى

عبرة التاريخ

إن عيوب القرية المصرية عديدة حتى أن كل من يلصقها يرجع خافقاً يائساً من إصلاحها فحمد على الكبير أراد أن يغير جميع القرى وأن يعمل على بنائها من جديد ولـكن أشار عليه رجال الدين ورجال الدولة إذ ذاك أن الإصلاح وإن بدا مستحيلاً فانه لابد من التدرج فانشغل بأعماله الكبرى التاريخية ثم ظل الصمت سائداً حتى ظهر بعض المعاصرين وأرادوا بناء القرى المصرية بمجملها قرى مثالية تبنى بالطوب الأحمر ولو حاولنا تنفيذ فكرتهم لكلف ذلك جميع إيرادات الحكومة المصرية ستائة سنة — ثم قامت عدة إصلاحات نرجو أن تعدل التعديل الملائم وتكريس الجهود لتعميم الصالح منها وأتت قبل أن أتكلم عن الإصلاحات والاستشارة بالعلوم الحديثة وجهود الأمم التي سبقتها في مضمار الحضارة لابد أن أوضح الفرق الكبير بين القرى المصرية قبيل القرن التاسع عشر والقرى الأوروبية في ذلك الوقت .

القرى المصرية قبل القرن التاسع عشر :— في سنة ١٤٩٨ اقطعت علاقة

مصر بأوروبا بسبب إكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح الذى اكتشفه فاسكودى جاما وفى سنة ١٥١٩ دخلت مصر فى عهد الظلام لأنها وقعت فى حكم العثمانيين وبعد ذلك إزداد الظلام تحت حكم المماليك وقد دخلت منذ ذلك الوقت فى هبوط مستمر سريع نعم دخلت ظلمة أفتدتها حتى بقايا النور الذى كانت تتمتع به فى القرن الخامس عشر إذ ظهر نظام الالتزام من جديد سنة ١١٦٥ وما لبث أن تحول سند الالتزام لمدة محدودة فأصبح طول العمر وأصبح حق الالتزام يورث ومعنى الالتزام هو ذلك النظام الذى يقضى بأن يتولى شخص دفع ضرائب قرية أو جهة مقدما ثم يقوم هو بتحصيل الضرائب من الأهالى

وله الغنم وعليه الغرم وحق الالتزام خول للملتزم حق التصرف في القرى ويمقتضاه صار على الأعيان والمشايخ مساعدة الملتزم في تحصيل الضرائب وسرعان ما حل الملتزم محل الحكومة في دائرة التزامه وصار مطلق التصرف في معاملة الفلاحين وخاصة في المدة سنة ١٧٠٠ - ١٨٠٠ فكان الملتزم يعين مشايخ القرى وكان يملك في كل قرية جزءاً من زمامها وأحياناً يستحوذ عليها كلها وتعرف أرضه بأرض الوسية وكان الملتزم يزرعها بطريق السخرة بواسطة الفلاحين وصار من المستحيل على الفلاح مغادرة قريته لأنه إذا هرب استلم عنه الملتزم وأحضره بالقوة وزاد في إهاتته وإذلاله وكان الشطر الأكبر من أرض مصر في حوزة المالك الذين عاشوا عيشة زاد بدخها عن الوصف حتى قال بعض الأوربيين أن قصور المالك كانت المهد الذي سمح لكتاب ألف ليلة وليلة من تخيل وتسطير رواياتهم وبالاختصار كان الفلاح أحط بكثير من فلاحي أوروبا في القرون الوسطى المظلمة لمطالبته بأتاوات تستنفذ كل ما يغله منها المال الحر وهي الضريبة المفروضة على العين وذلك المال يقدره الملتزم بمحض إرادته ثم يقسمه قسمين القسم الأصغر يورده للسلطان والأكبر يختص به الملتزم تحت اسم الفايط وكذا التزامه بالسخرة على أن ذلك لم يكن كل ما يؤديه الفلاح — وسنكتفي بذكر ما لا يستقصى من استباحة قومندانة الأقاليم الذين كانوا يصطادون للجيش كل ما يجدونه بحجة تغذية المساكين ويتقاضون من الفلاح منها ورسومًا تبذلها قرائعهم بتفنن غريب وكانت أشد تلك الأتاوات هولاء ما كان يؤديه الفلاح صاغراً أبداً الصحران الذين كانوا يتحينون كل فرصة سانحة فيطون القرى يمتطون خيولهم وينهبون كل ما تصل إليه أيديهم ويستاقون أمامهم الحصاد والسائمة ويبيعون حمايتهم إلى الراغبين في شرائها من الفلاحين ولم تهتم حكومة المالك بتأمين الأهالي من غزوات أولئك الغزاة ولم تنظم للجيش مرتبات حتى تهمى الأمة من عبثهم فكثرت اللصوص وقطاع

الطرق وشلت التجارة شللا تاما وأما الصناعة فانها انحطت أشد الانحطاط لأن العثمانيين أخذوا مهرة الصناع إلى الآستانة وكان نظام الطوائف الذي يحكم الصناعة في هذا الوسط كفيل بأن يقضى القضاء المبرم على الصناعة هذا وصف سريع لحالة الزراعة والتجارة والصناعة والملكية والملازمين وقسوتهم وعساكر الجيش واستتارهم والإدارة وتفككها الأمر الذي جعل البلاد في همجية تامة . أما الناحية العلمية فكتاب القرية كان هو المدرسة المهمة فيحفظ فيه القرآن وقد يتمكن شخص من القرية أو أشخاص الامام بمبادئ القراءة والكتابة بطرق جافة وأما المبرزون فهم الذين يتوجهون للازهر وكان الازهر وهو أقدم جامعة علمية في العالم قد بلغ بدوره منتهى الانحطاط بالنسبة لتاريخه فحمد العلماء وجمدت عقولهم واختاروا التدريس كتباً ضررها أكثر من نفعها وانحطت اللغة العربية وليس أدل على ذلك من قراءة مؤلفات بعض مشايخ الازهر وكبار علمائه في ذلك الوقت فأنك تتولاك الدهشة لما كانت عليه الحال من الناحية العلمية والفهم السقيم لأمور الدين والفساد الذي شمل نظام القضاء فكان يستند استناداً كلياً على أحكام الشريعة كما فهمها هؤلاء القوم .

وبالإختصار فإن القرنين السابع عشر والثامن عشر رجعنا بمصر إلى الوراء عشرات القرون فبينما كنا خيراً من أوروبا في القرن الرابع عشر حيث بدأت أوروبا حركة أحياء العلوم الإغريقية والرومانية وفهم حضارتها وهضم الحضارة العربية لأنها كانت دولاً قتيبة ثم بدأت تفسد بنور المدنية الأوروبية إذا بمصر قد أخذت تتأخر يوماً عن يوم وهم يتقدمون من جانب ونحن نتأخر من جانب آخر حتى صار الشرق شرقاً والغرب غرباً كما يقولون وانتهت تلك المرحلة عندما حضرت البعث العلمية التي صاحبت نابليون والحلة الفرنسية وتركت لنا هذه الحالة السيئة مفاسد جسيمة لم تقض على أصولها الثابتة حتى الآن وأهم مظاهرها :

١ — انتشار حلقات الذكر التي هي أثر من آثار الدراويش الأتراك وكان

العمل في سبيل الخير قد بلغ نهايته فانشغل هؤلاء بهذا العمل .

٢ — إقامة الأضرحة للأولياء والتعلق بهذه الأضرحة وإقامة المهرجانات

والمواالد لهم وصرف النفور عليها وكان الأمة الإسلامية مجت

أبطالها وعرفت أعمالهم ولم يبق إلا تمجيد هؤلاء .

٣ — الاعتقاد الراسخ في البحر والشعوذة كوسيلة للتطبيب وعلم الغيب

٤ — الخوف من الحكومة وكل ما يتصل بالحكام فصورت الحكومة في

عقيلة الشعب رمزاً للظلم والعدو الأكبر الذي يتحاشونه .

٥ — تدهور الصناعات والحرف والتمسك بآراء الصناعات الجاهلاء .

٦ — التوسع في المآتم والأفراح تقليداً لبذخ المالك الأقدمين .

٧ — الاهتمام بحلقات البرجاس وحلقات لعب العصا لأنها كانت ميدان

تعليم الحرب فهي بمثابة كليات الحرية الآن .

٨ — أثراء بعض المراكبية لانعدام وجود الكبارى والطرق .

٩ — أثراء بعض الصيارف لانهطاط العلم ولأنهم كانوا المستودع الغير

أمين للجبارين من الملتزمين الخ الخ .

وقد اثبتت البعثة العلمية التي حضرت مع الحملة الفرنسية وشاهدت كل هذه

المفاسد ورسمت بعض الخطط لاصلاحها وعندما أتى محمد علي باشا وجد في

نتائج أبحاث الحملة الفرنسية أساساً لأضاء له السبيل في الإصلاحات الهامة

التي تمت على يديه .

أوروبا قبل الثورة : قلت أن أوروبا بدأت حركة أخياء العلوم الرومانية

والاغريقية ففهمتها ودرست الحضارة العربية وعضمتها ثم أخذت تضع أسس

مدنيتها الحديثة فأنشأت الجامعات وأجبت العلوم وزادت في جميع نواحيها

ونجحت في القيام بثورات دينية وعلمية ولا زالت جهودهم في الاكتشافات

الجغرافية والمباني وإضافاتهم وأبحاثهم في علوم الرياضيات والجغرافيا والتاريخ والآداب واللغات والطبيعة والهندسة والفلسفة والمناظرة والخطابة والطب والموسيقى والتصوير والنحت وفروع القانون . . . تشهد بأنارهم وتنهت الكنيسة إلى أداء واجباتها ففتحت المدارس والكليات والجامعات والفت جمعيات البر والأحسان وإقامة المستشفيات والملاجيء وظهرت الطباعة منذ سنة ١٤٥٥ وأوجدت الصحافة والمؤلفات العلمية وتكونت الجيوش والحكومات المنظمة والكبارى والطرق ووسائل المواصلات والمسارح وتسخير بعض قوى الطبيعة كجارى المياه وقوة الهواء ولم يمض القرنان السابع والثامن عشر حتى تهايت الافكار وقامت بالثورة الفرنسية التى غيرت نظم العالم التشريعية والقانونية وأعقبها الثورة الصناعية فى القرن التاسع عشر باستخدام الآلات البخارية ثم الكهربائية ثم آلات الاحتراق الداخلى (الديزل) كذلك ظهرت الثورة العلمية التى سخرت العلوم والفنون لخدمة التجارة والصناعة وظهرت مئات العلوم الجديدة وصقلت العلوم القديمة صقلا آخر ويمكن أن نقرر أن الفرائخ البشرية قد أضافت بفضل هذه العوامل الثلاثة الكبرى أى الثورة الفرنسية والثورة الصناعية والثورة العلمية إلى المدينيات السابقة أضعافا كثيرة.

الخلاصة : منذ القرن الخامس عشر إلى آخر القرن الثامن عشر عملت فى مصر عوامل الفساد التى رجعت بها عدة قرون بينما تقدمت أوروبا صوب الحضارة خطوات موفقة مكنتها من وضع أساس بناء حضارة أمكنها أن تتحمل البناء الشاق لمدينيات القرنين التاسع عشر والعشرين وعندما تنهنا من نومنا فى أوائل القرن التاسع عشر لم يكن فى استطاعتنا سوى القيام بإصلاحات هامة وعامة كد السكك الحديدية وبناء القناطر والكبارى وحفر الترع وتنظيم الري ومسح الأراضى وفتح المدارس وعمل بعض الطرق

وبالاختصار وضع أسس الحكومة الحالية وقد استعنا في أول الأمر بكثير من الأجانب حتى سنة ١٨٨٢ حيث زاد الطين بلة إذ أصبح معظم هؤلاء الأجانب انجليز ولا شك أن الاستعانة بالأجانب وإن كانت مفيدة في أول الأمر لعلهم وفهمهم أصول المدنية الحديثة فهما صحيحا لكنهم على أى حال أجانبا لم يدرسوا مصر الدراسة الكافية هذا بالنسبة لحسنى التية منهم والحقيقة المرة أن كثيرا من هؤلاء كانوا سعى التية في كثير من اصلاحاتهم ففسدوا السم في مظاهر براقة خصوصا في التعليم واصلاح القرية والجيش والبوليس والصناعة والتجارة والشئون المالية والاقتصادية... الخ وعندما قامت الثورة المصرية سنة ١٩١٩ التى تمخضت عن تصريح ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٢ أمكن الاستغناء عن الموظفين الأجانب من سنة ١٩٢٣ وكانوا يشغلون معظم الدرجات العليا فى الحكومة لا يشاركون فى ذلك إلا بعض المصريين وهم طراز صاغوه وفق رغباتهم وسياستهم التى أقنوا فيها بحق.

بعد سنة ١٩٢٣ شغل المصريون هذه المناصب دون سابق استعداد ورغبة من الأمة فى إثبات أن مصر قادرة على القيام بأعمالها وإدارة شئونها بنفسها، وقبلت كل شئ وركزت همها فى التخلص من بقية الاستعمار وفك أغلاله حتى يمكنها أن ترتب أمورها الداخلية فيما بعد حسب ما تحب وهو تفكيرى منتهى السلامة إلا أن هذه المسألة بالذات أدت إلى عيوب سألخص لها بابا مستقلا لأهميتها علما بأن تحليل دراسة القرية الذى سأعالجه فى هذه الكتاب أساسه العلمى القاد نور للراغبين فى تعديل النظام الحكومى تعديلا مشرأ.

توضيح : عالجت موضوع إصلاح القرى فى عدة فصول يضمها أبواب هذا

الكتاب وسأشير إلى بعضها فيما يلى باختصار تام .

الباب الأول : وقد سبق الكلام عليه

الباب الثانى : الخدمات التى يمكن للمجالس القروية أن تؤديها فى كل قرية

مع كيفية تمويل هذه الحركة وذلك بعد تطهيرها من عيوبها مم الكلام عن أم
النواحي الإدارية في القرية وما يجب اتباعه بشأنها
الباب الثالث : الخدمات الاجتماعية الواجب لإيجادها في كل قرية
ولاسيما اغانة المعدمين وجعل ذلك العمود الفقري لعدة خدمات اجتماعية
وبيان كيفية تمويل تلك الحركات وإدارتها

الباب الرابع : التعاون والخدمات الممكن أن يؤديها في كل قرية بعد
ضمان حسن تمويله وإدارته والأعمال المتمم لذلك
الباب الخامس : بيان الخدمات الخاصة بمجموعة بسيطة لعدة قرى
وخصوصاً مجالس المديرية والمجموعات القروية... أى المركز الاجتماعية
الوحدات الصحية والوحدات الزراعية الخ
الباب السادس : بحث في علاج مشكلة الفقر
الباب السابع : الحكومة المركزية وما يجب أن ترسمه في خطاها المستقبلية
الباب الثامن : الاهتمام بالدعاية - القرية النموذجية

كلمة تمهيدية

قبل أن أبدأ الكلام على هذه المواضيع أرجو أن أوضح بعض النقاط الهامة
تاريخ الملكية وضريبة الاطيان ونظام المكلفات : سبق الإشارة إلى
حالة الفوضى قبل القرن التاسع عشر ويكفي أن نقرر الآن أنه في سنة ١٨٥٨
أصبح حق ملكية الأشخاص للأرض له صفة معنوية لا لفظية وفي سنة ١٨٩٩
صدر قانون فرض ضريبة على الاطيان محددة قدرها ٢٨,٦٤ ٪ من قيمة
الإيجار كضريبة سنوية وفي سنة ١٩٠٧ تمت مساحة كل الأراضي الزراعية
بالطريقة المتبعة في أوربا وسار نقل التكليف وتسجيله في دفتر المكلفة كما في أوربا

ثم سوى تسجيل حق الملكية وسن له تشريع ونظام محكم في سنة ١٩٢٣ ولما كانت قيمة الإيجار في سنة ١٨٩٥، سنة ١٨٩٦ هي التي اتخذت أساساً لفرض الضريبة على الأراضي في سنة ١٨٩٩ ولما كان هناك اتفاق بين مصر والدول ذات الامتيازات بخصوص تعديل الضرائب كشرط لريانه على الأجانب الممتازين مضمونا، والا يحصل أى تغير في الضرائب العقارية التي ربطت لمدة ثلاثين سنة، فباتقضاء هذه المدة قامت الحكومة بالعمل على تعديل ضرائب الاطيان وصدر بذلك قانون في ١٠ / ١٠ سنة ١٩٣٩ بتعديل الضريبة وجعلها بمقدار ١٦٪ من الإيجار بحيث لا تزيد عن ١٦٤ قرش وتسرى لمدة عشر سنوات وأصبحت الضريبة العقارية تنبى على نسبة مئوية من الإيجار وتسرى لمدة عشر سنوات

دقة المكلفة : الجريدة - الورد : في القسم المالى في كل مديرية دفتر لكل بلد منها يسمى دفتر المكلفة يشمل على بيان ما يملكه كل شخص من الاراضى في زمام البلد والضريبة المقررة على كل فدان وجملة الضريبة على الارض كلها ويزيد هذا أو ينقص تبعا للتصرفات من بيع وشراء وتبادل ووراثه وما مائل ذلك اذا كانت هذه التصرفات قد سجلت تسجيلا قطعيا وتبعا للزيادة أو نقص الضريبة في بعض أو كل الارض ويجدد دفتر المكلفة كل عشر سنوات

الجريدة : تراجع على دفتر المكلفة دفاتر أخرى تسمى جرائد (مفردها جريدة) توجد مع الصيارف مبين فيها بالتفصيل حسابات الضرائب المطلوبة من كل محمول وتحرر في أول كل سنة مالية

الورد : هو صورة رسمية لحساب الممول المقيد بدفتر الجريدة مبين فيه قيمة الضريبة المقدرة على أطيانه وقيمة كل قسط ومواعيد دفع الأقساط بالترتيب المقرر قانونا

الصراف : يقوم الصراف ببعض أعمال وأهمها تحصيل الضرائب المقررة على الأتليان والمهم أنه يقوم بتحصيل عدة رسوم ومصاريف علاوة على الضرائب المقررة ، ويبلغ عددها أكثر من ثلاثين نوعاً .

نظام الانتخابات : نظام قديم إذ كانت الانتخابات معروفة في أثينا أي الدولة الاغريقية التي يرجع عهدا إلى أكثر من ألفي سنة مضت وكانت حركات الانتخابات والدعاية لها أهميتها وحفلاتها العظيمة هذا عن حضارة الإغريق التي آمنت بصحتها شعوب أوروبا حتى نجحت في تعميم الانتخابات بعد الثورة الفرنسية وأتى الإسلام دين الفطرة فقرر « وأمرهم شورى بينهم » وأقرر ذلك الآن لأن هناك أمورا كثيرة ساء فهمها .

الباب الثاني

القرية من الوجهة الادارية

سيتناول بحثنا ثلاثة فصول (الفصل الأول) المجالس القروية (الفصل الثاني) القرويين (الفصل الثالث) متوعات .

(الفصل الأول)

المجالس القروية

فكرة المجالس القروية : هناك مسائل تهتم فقط جميع أهالي قرية معينة ولا تهتم سواهم وهي مسائل ضرورية لهم كجموعة بشرية إما لازالة ضرر يحيق بهم أو كسب نفع يعود خيره عليهم ولما كان الناس دائما منهم الخير الذي يشترك في هذه الاعمال عن طيب خاطر بل يؤدي أضعاف ما يتطلبه الواجب فمن المنحل الخلق الذي لا تهتم إلا مصالحه الشخصية ويسعى أن يعيش متطفلا على جهود الآخرين لذلك يتدخل الشارح فيجمل هذه الجماعة بحماية الاموال اللازمة لمصالح هذه القرية وحدها باسم إرادات المجالس القروية تنجي سنويا لرعاية مصالح هذه القرية وهو أمر منطقي لأن مصالح قرية قد تبعد عن العاصمة بما يعادل سفر القطار السريع أكثر من عشرين ساعة لا يمكن أن تراقبها الوزارة بالقاهرة بل ولا المديرية التابعة لها تلك القرية لأن هذه المصالح لا يعرفها إلا أهلها فقط ولا يهتم بها سواهم تلك هي فكرة المجالس القروية والبلديات

فكرة البلديات فكرة قديمة : لاشك أن نظام البلديات نظام قديم قد عرفنا التاريخ أن اثينا قبل الميلاد بعدة قرون أى أكثر من التي سنة وضعت لنفسها حكومة انتخابية وبذلك وضعت أسس النظام الديمقراطي الحديث وفي عهد احياء العلوم في أوروبا قامت عدة بلديات وتذكر جميعا أن مستر شيرشل رغم كثرة مشاغل الحرب الأخيرة اشترك في عيد بلدية هل Hall الذي يرجع إلى سنة ١٥٠٠ وكان عدد المدن التي طبق فيها نظام البلديات كثيراً ومع ذلك فأنجلترا سنة ١٨٣٥ أصدرت قانون البلديات ولم تلبث مزايا النظام الجديد أن ظهرت واضحة فأصدرت بعد ذلك قوانين تقضى بتعميم المبادئ الواردة في قانون سنة ١٨٣٥ وتطبيقها على بقية القرى في جميع أنحاء إنجلترا ويرى الكتاب الانجليزي بحق أن قانون سنة ١٨٣٥ هو أهم عمل قام به الشعب الانجليزي خلال قرن (سنة ١٨٣٥ — سنة ١٩٣٥) مع أن أعمال الشعب الإنكليزي خلال تلك المدة لا يحصدها مكابر — كذلك شهرت فرنسا بأهمية تنظيم البلديات منذ القرن الثامن عشر وأصدرت في ١٤ ديسمبر سنة ١٧٨٩ قانوناً يقرر نظاماً واحداً للبلديات في جميع المدن والقرى الفرنسية كلها ومنذ ذلك التاريخ ونظام البلديات قائم في فرنسا ومطبق في جميع القرى والبلاد أما في مصر فيسبب وجود الإمتيازات الأجنبية قبل سنة ١٩٣٧ بقاء نظام البلديات متأخراً وأول ما عرفت مصر نظام الإدارات المحلية كان سنة ١٨٨٢ عندما حضر اللورد دوفرن سفير إنجلترا في الأستانة لدراسة أحوال مصر وقرر ما يراه واجبا لتنظيم الحكومة وإصلاح شئونها وقد أشار ضمن ما أشار به إلى ضرورة تأليف مجالس المديريات ونقد ذلك فعلا سنة ١٨٨٣ ، كذلك اعترف لمدينة الاسكندرية بالشخصية المعنوية وأنشاء بلدية لها بديكريتو سنة ١٨٩٠ وبعدها عمل عدة بلديات في مدن مصرية مختلفة كطنطا والمنصورة سنة ١٨٩١ تحت نظامين : هما المجالس البلدية المختلطة والمجالس المحلية .

ولما رأت الحكومة أن الحاجة ماسة إلى إنشاء مجالس جديدة في بعض المدن والقرى القليلة الأهمية مع عجزها عن تقديم إعانات لكل المجالس أوجدت نوعاً ثالثاً هو المجالس القروية وهو نوع لا تمنحه الحكومة أى إعانة بل يعتمد على موارده الخاصة وكان ذلك في سنة ١٩١٨ وفلا صدر أول قرار وزارى بإنشاء أول مجلس قروى في نوفمبر سنة ١٩١٩ ولما صدر الدستور المصرى سنة ١٩٢٣ نصف المادة ١٣٢ بالاعتراف بالشخصيات المعنوية للبلدنة والقرى والمادة ١٣٣ أشارت إلى وجوب تنظيم المجالس البلدية على اختلاف أنواعها بقوانين يحدد اختصاصها وعلاقتها بالحكومة المركزية وذكرت المادة الأخيرة في بنودها المختلفة أولاً إلى خامساً المبادئ الأساسية التى يجب أن يقوم عليها هذا النظام وقد شكلت الحكومة تفيداً لهذين السلطين في سنة ١٩٢٦ لجنة الإعداد لمشروعات القوانين الخاصة بمجالس المديرىات والمجالس البلدية وبدأت هذه اللجنة جلساتها في ٧ يناير سنة ١٩٢٧ وقسمت إلى لجتين فرعيتين أحدهما لمجالس المديرىات وفلا صدر القانون الجديد لتنظيم مجالس المديرىات في سنة ١٩٢٤ وقد أقرت اللجنة التشريعية بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٤٢ مشروع قانون تنظيم مجالس البلديات وانتخاب اعضائها وعهدلاً أمام مجلس النواب بجلسة ٢٥ أبريل سنة ١٩٤٤ وصدر القانون الخاص بالبلديات وهو القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ المنشور بعدد الوقائع المصرية في ١١/٩/١٩٤٤

المركزية واللامركزية : بحث من أهم بحوث علم القانون الإدارى مخصص لتنظيم الحكم بين الوزارات والهيئات المحلية وبحث خطير من أبحاث علم إدارة الأعمال التجارية والصناعية مخصص لبيان كيفية إدارة المشروعات وبيان مايجب أن يلقى على عاتق المديرين وهو رسم السياسات العليا وما يترك لغيرهم من موظفى المشروع ومن الضروري للباحث أن يرجع إلى هذه الأبحاث دائماً

واتماما للفائدة يحسن الرجوع إلى علم البلديات الذى يدرس ببعض المعاهد العليا للهندسة .

والذى أقرره الآن أن هناك نظريتين لابد من الأخذ بأحدهما فى إصلاح الريف النظرية الأولى : تجعل هذا الإصلاح منوطا بالحكومة المركزية أى الوزارات ؟ تتولاها بسلطاتها العامة ومواردها من الضرائب والمكوس ، (النظرية الثانية) ترى جعل الإصلاح منوط بالهيئات المحلية أى مجالس قروية تنهض بهذه الأعمال وتمول بضرائب بسيطة يدفعها أهل القرى ويشرفون على انفاقها طبقا لحاجات قراهم تحت رقابة الحكومة المركزية .

والنظرية الأولى تكاد تكون خيالية فإن إصلاح أربعة آلاف قرية يتطلب مئات الملايين من الجنيهات وأما النظرية الثانية وأساسها معاونة الفلاحين على اصلاح شئونهم بأنفسهم بالوسائل المتواضعة وبالتدريج تحت اشراف وحسن توجيه وإرشادات الوزارات أى الادارة المركزية بأن تقوم الأخيرة برسم الخطط والرقابة ويرى الدكتور العربى بك أستاذ علم المالية وعلم القانون الادارى والدكتور رشاد بك وكان الاول يشغل منصبا هاما بوزارة الداخلية والثانى مديرا لمصلحة التعاون أن الريف سيظل محروما من مباحج الحياة حتى يسود نظام اللامركزية فلا يتوقف كل اصلاح مهما كان طفيفا على موافقة السلطات البعيدة فى القاهرة ويجب ترك تلك الامور لأهل القرية فهم أعرف بحاجاتهم وأقدر على تحقيقها وأسرع فى تنفيذ رغباتهم

هذا رأى أساتذة القانون الادارى والمالى والتعاون الذين مارسوا الحياة العلمية والعملية وأما علم ادارة الأعمال التجارية والصناعية فيرى أن نظام المركزية نظام بائد لكثرة مفسده ويجب أن تخصص الادارة العليا فى رسم السياسات وحسن التوجيه ووضع الخطط ولا تعطل نفسها بالجزئيات إذ لو قامت بالعملين لأفسدتها ويجب على بقية موظفى المشروع تنفيذ السياسات العليا التى ترسمها الادارة وتحويلهم سلطة تمكنهم من تنفيذها على أن يحاسبوا على أعمالهم ولا شك أن الرقابة ليس معناها تعطيل الأعمال .

اختصاصات المجالس القروية: — ومع كل ذلك فقد وضع القانون ١٩٤٥ لسنة ١٩٤٤ اختصاص المجالس القروية في المادة ٩ وبذلك رسمت تلك المادة الحد الفاصل لاختصاصات كل من المجالس القروية والحكومة المركزية واعتقد أنها تركت اختصاصات كبيرة للمجالس القروية تمكنها من أداء اصلاحات عظيمة بل إن تلك المادة ألقت على المجالس القروية عبء القيام بأعمال كثيرة يجب عليها أن تقوم بها .

أمثلة لبعض الخدمات التي يجب أن تؤديها المجالس القروية وكلها في حدود المادة ٦٩ — القانون ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ :

يمكن لكل مجلس أن يقوم بالأعمال الآتية وأشباهاها .

١ — قاعة للاجتماعات: على المجلس أن يعمل على إيجاد قاعة للاجتماعات العامة لأهل القرية فهذا أمر ضروري في كل جماعة منظمة مهما كان أمرها . فقد كان يوجد بمكة في الجاهلية مكان للاجتماعات هو دار الندوة وليس أدله على تأخرهم من أن الله ورسوله نعمهم بأنهم كانوا في غلظة الجاهلية .

وأرى أن يقوم ببناء تلك القاعة فرداً أو شركة ولا يتحمل المجلس سوى قيمة الإيجار ومصاريف التأثيث وللمجلس أن يستأجرها أو يشتريها على أقساط في مدى عشرين سنة أو أكثر حتى لا ترهق ميزانيتها أما المصاريف السنوية الأخرى فيحصل عليها من عرض تلك الدار لشخص يتعهد بتأجيرها ونظافتها والمحافظة عليها مقابل ربحه من تقديم بعض الطلبات لرواد تلك القاعة أي تأجير البوفيه وتستخدم تلك القاعة في الآتي: (١) لانعقاد الاجتماعات العامة لأهل القرية: (ب) عرض بعض الأفلام السينمائية للدعاية للصحة والزراعة والتسلية (ج) حفلات تجميل وموسيقى (د) القاء محاضرات ومواعظ يعززها مناظر بالفانوس السحري في بعض الأوقات ويمكن استخدامها لغاية الساعة السابعة مساءً والناسحة صيفاً لأقامة المآتم على أن تؤجر لأهل الميت مقابل أجر وبذلك تضغط التكاليف النهائية إلى أبسط حد بل قد تكون مصدر لبعض الإيرادات .

٢ — عمل منتزه عمومي : إنشاء عدة متنزهات عمومية في كل قرية وتبني بها مصاطب للجلوس أهل القرية

٣ — وجود جهاز راديو وميكروفون : إيجاد راديو ومعه ميكروفون قوى يسمع أهالي القرية ويدار ببطاريات ماثلة كالتى فى السيارات وتشحن البطاريات فى أقرب مكان لأن تكاليف الراديو والميكروفون أقل من أتى عشر جنبها فى السنة

٤ — اسطوانات ثقافية : يزود الراديو السابق الإشارة اليه بفوتوغراف به عدة اسطوانات تدار فى أوقات مناسبة وتشمل الاسطوانات على الآتى .
(أ) محاضرات زراعية (ب) محاضرات صحية (ج) ارشادات ثقافية عامة (د) أغاني ومواويل ريفية مناسبة (هـ) أناشيد وطنية ملائمة
ويلاحظ أن الراديو والميكروفون والفوتوغراف يمكن نقلها من المتنزه العمومي إلى قاعة الاجتماعات أو أى مكان مناسب حسب رغبة الأهالى

٥ — مكتب استعلامات : ينشأ بدار المجلس القروى أو المسجد مكتب استعلامات به الآتى على سبيل المثال (أ) خريطة للقرية (ب) صور من خروط زمام القرية (ج) بطاقات للعائلات مثل بطاقات التكوين (د) كارتات للأشخاص المخول لهم حق الانتخاب (هـ) الأشخاص الخاضعين لسن الخدمة العسكرية (و) الأولاد الخاضعين لدخول المدارس الإلزامية (ز) تقويم الحكومة (ح) الوقائع المصرية (ط) كودات القوانين (ظ) نشرات وزارة الصحة والزراعة... الخ الخ

٦ — لوحات للإعلان : فى المسجد ودار التعاون ودار المجلس القروى والسوق والميادين ومنزى العمدة الخ... يعلق بها كل القوانين الجديدة ومواعيد الرى ومواعيد الاقتراع وكل ما يهم الأهالى .

٧ — مغاسل وحمامات مجانية : بجوار النيل أو الترع أو المصارف تعمل طلبة ماصة كابسة ذات خزان عال ضخيم يملأ ذلك الخزان ومن الخزان يعمل حمامات شبيهة للرجال وأخرى للنساء ومغاسل للسيدات ومكان لشرب الماشية وكل هذه تكون مجانا لأنها لا تحتاج لعملية كسح أو مجارى لأن المياه الباقية بعد الاستخدام تصرف للنيل أو المصرف رأساً بواسطة ماسورة ضخمة والامر لا يحتاج لخزان للجارى .

٨ — حمامات بأجر بسيط : تعمم الفكرة السابقة بجوار المساجد مقابل رسوم تافهة تكفى لرد مصاريف الكسح وكذلك تعمم الفكرة بجوار المدارس الالتزامية لضمان نظافة الأطفال والشبان .

٩ — إنشاء سوق للقرية : إذا كان هناك سوق تسحب رخصة على أن ينشأ المجلس سوق للقرية كوسيلة لزيادة الإيرادات :

١٠ — السوق ساحة للألعاب الرياضية : يجهز السوق بحيث يستخدم في غير يوم السوق أى بقية أيام الأسبوع كلعاب رياضى ويقوم الخفرء (والطلبة) بالقرية بنشر الألعاب الرياضية بين الأهالى .

١١ — ردم البرك والمستنقعات : واستغلال المشروع تجارياً أى بيعها بعد ردمها كوسيلة لزيادة إيرادات المجلس .

١٢ — عمل عدة طلبات ارتوازية يدوية : تركيب عدة طلبات يدوية ارتوازية فى عدة أماكن فى القرية . ويمكن عمل طلمبة ماصة كابسة كبيرة مركب عليها خزان عال ضخيم فيملأ الخزان بالماء لتوزيع المياه بمخفيات فى رؤوس الشوارع الهامة ويركب خرطوم بالخزان لاستخدامه فى إطفاء الحرائق إذا نشبت .

١٣ — عمل مراحيض عمومية : عمل مراحيض عمومية بكل شارع

أو مجموعة شوارع بعضها للرجال وبعضها للسيدات على أن يستغل العمل تجاريا بأن تحول الفضلات بعد كسحها إلى سماد بواسطة مكامير .

١٤- إنشاء أجزاخانة شعبية للإسعافات البسيطة والسريعة .

١٥- الإضاءة : وأبسط صورة تكليف الحفراء يجعل كل حارة أو شارع تعاون على أن تنار أو إضاءة القرية بالكلوبات على أن يتعلم الحفراء ملاحظة وإضاءة الكلوبات كجزء من واجباتهم ويمكن شراء آلة للإضاءة أى إضاءة شوارع القرية وتستخدم فى توزيع المياه بواسطة حنفيات برؤوس الشوارع الهامة إذا كانت مالية المجلس تسمح بذلك .

١٦- الكس : القيام بكس الشوارع ونظافتها . وتسويتها ومخالفة من يحاولون توسيخها .

١٧- الرش : مع إعداد وسائله أى فناطيس المياه والبراميل لاستخدامها فى حالة نشوب حريق وكذلك رى أشجار الشوارع والمنتزه العمومى .

١٨- جمع الفضلات والقاذورات : العمل على جمع القاذورات لنظافة القرية .

١٩- عمل مكامير من الفضلات والقاذورات : لردنفعات جمع الفضلات

والقاذورات يجب أن تستغل تجاريا بتحويلها إلى سماد بواسطة مكامير وفق أساليب العلم الحديثة .

٢٠- تمهيد الشوارع وتجميلها : ولاسيما الموصلة لمدخل القرية أو التي تخترقها وذلك بتسويتها بطريقة بسيطة اقتصادية وزرع أشجار على جوانبها لزيادة إيرادات المجلس بعد بلوغها أى يبيع سنويا كمية منها

٢١- عمل موردرات على النيل : ويوضع بجوار الموردة بعض وسائل

للإنقاذ ومساعدة المشرقيين على الفرق

٢٢ — اطفاء الحريق : عمل عدة أجهزة كخرطوم وفناطيس وراميل

لاستخدامها ساعة نشوب حريق

٢٣ — عمل سلخانة : أى مذبح فى هامة من الوجهة الصحية ومصدر إيراد

وفير للجلس القروى

٢٤ — عمل الكبارى البسيطة : التى تسهل مرور الاهالى والى لقلة

أهميتها بسبب كونها محلية لا يمكن وزارة الأشغال أو مجالس المديرية عملها .

٢٥ — عمل بعض الطرق فى زمام القرية : خاصة بمصلحة أغلب الاهالى لأن

مجلس المديرية ووزارة الأشغال لا يمكنها أن يقوموا بها بسبب كونها محلية لقلة أهميتها

٢٦ — تبييض واجهات المنازل : تبييض واجهات المنازل المطلة على

الشوارع الهامة .

٢٧ — إنشاء مطعم شعبى للغذاء : حتى يتمتعون بالتغذية المفيدة الرخيصة

٢٨ — عمل فرن أو أفران شعبية : تستخدمها الفقراء بأجور زهيدة .

٢٩ — إنشاء ملجأ لتعليم الاطفال الفقراء : بعض المهن التى تساعد على

كسب قوتهم لدى البلوغ وتأمين الخدمات الضرورية واعتقد أنه لو حسن إدارته فانه يكون مصدر ربح بدل من أن يكون بابا للصرف

٣٠ — فحص طلبات القرية : الاهتمام بضرورة وجود الآتى بكل قرية

(١) مدرسة (٢) تليفون عمومى (٣) مكتب بريد (٤) الطرق الهامة

الموصلة للقرية (٥) قرب الكبارى والمستشفيات

٣١ — مساعدة الهيئات : ملاحظة وتقديم إعانات سنوية للجمعيات

الخيرية والنوادر وسأخصص لها بابا مستقلا :

أعمال تحتاج لتكاليف أكثر

٣٢ - آلة للتور والمياه : إذا كانت مالية المجلس وعدد سكان القرية يسمح بشراء آلة ميكانيكية تستخدم لتوليد الكهرباء ودفع المياه لخزان على فإنه يمكن توصيل المياه لخفيات في رؤوس الشوارع مع إمكان توصيل المياه والتور لبعض الموسرين من أهل القرية وقوة الآلة تختلف باختلاف أهمية القرية ومقدرة سكانها

٣٣ - ضمان مباني جميلة في كل قرية : إذا كانت مباني القرية شديدة

الانحطاط فإنه يتغلب على ذلك بأن نلجأ إلى أفراد أو شركة في إحاطة القرية بسوار جميل من المباني الحديثة وتشمل (أ) منزلاً حكومياً للعمدة أى جعل منزل العمدة منزلاً رسمياً وليس نمكاً خاصاً به (ب) دار للمجلس القروى (ج) دار الجمعية التعاونية بالقرية (د) دار أو دور للدارس الإلزامية (هـ) خمسة منازل أو مضاعفاتها لمدرسى المدرسة الإلزامية (و) مكتب بريد (ز) النوادى (ح) السوق وهذه المباني تضمن الحكومة أى المجلس القروى والبيئات الأخرى تأجيرها أو شراؤها على أقساط على عشرين سنة مثلاً

٣٤ - رعاية المصالح والمنشآت العامة : التى تنشأها الحكومة المركزية ومجالس المديرية والاشراف عليها واصلاحها إذا أهملت بعدها عنها ومثال ذلك (أ) حماية الأهالى من الحرف من الفيضان بأقامة جسر سريع (ب) اصلاح كوبرى أصابه خلل (ح) اصلاح مسجد تعطلت فيه الشعائر الدينية بسبب إهماله على أن يتولى المجلس تحصيل ماصرفه من الجهة المختصة .

٣٥ - نظام القرية : قام بعض المثاليين بفكرة إنشاء القرى بالطوب الأحمر بدلاً من القرى الحالية ولوعلمنا ميزانية لتنفيذ هذه الفكرة لوجدنا أنها تتكلف آلاف الملايين من الجنيهات ولكن يمكن أن نصل إلى رغبتهم من أقصر طريق كالآتى

معلوم أن مصدر قذارة القرية الحالية يرجع لوجود البهائم بمنزل الفلاح إذ تضطره للأمور الآتية (١) وجود أتربة لتجفيف بول وروث هذه البهائم (٢) بقاء السماد حتى تنهأ الفرصة لنقله (٣) وجود الجلة (٤) وجود قن ودريس وغيره لأكل البهائم أى يكون المنزل مزدهجاً بالقذارة الآتية (١) أتربة (١) كوم سماد (٢) الجلة (٣) رائحة قذرة من وجود البهائم (٥) قن ودريس لأكل المواشى الخ

يمكن القضاء على هذه القذارة لو خصص مكان للزرائب قبلى القرية تؤجر للفلاحين أو يباع لهم على أقساط طويلة بأن يؤجر الفلاح أو كل عائلة زرية تمكنى مواشيه تحاط هذه الزرائب بحراسة كافية ويوضع بحوارها الأشياء الآتية (أ) مكان لوضع الأتربة (ب) محطة تحسين إنتاج الماشية والدواجن أى بها طلاق لحول لتحسين النسل (ج) فراز وخضاض لمستخرجات الألبان وتقوم شركة مبانى بهذا العمل وتؤجره

الخلاصة : كل هذه الاعمال وأشباهاها تم سكان كل قرية ولا يمكن للحكومة المركزية إنجازها بل تركتها للاختصاص المجالس القروية لأنها تتلام مع المادة ٦٩ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ ومع ذلك نجد أن المجالس القروية لم تعمل شيئاً يذكر وليس أدل على ذلك من الأمور الآتية :

أولاً : لم يزد عدد المجالس القروية الموجودة فى كثير من البنادر والقرى الهامة عن ٧٠ فى سنة ١٩٣٨ وبعد أن ألغيت ضريبة الخفراء سعت الحكومة لهذه المناسبة بالدعاية والترغيب لانشاء المجالس القروية ومع كل ذلك لم يزد عددها حتى الآن عن ٨٤ مجلس مع أن عدد القرى يبلغ أكثر من خمسة آلاف قرية ثانياً : لو زرنا أى قرية انشأ بها مجلس قروى بل بالرجوع للقرية التى انشأ فيها أول مجلس قروى نجد أنه لم يعمل فيها شيئاً يذكر ونجزم فى الحال بعد دراسة ميزانية هذا المجلس أن مقاسد المجلس القروى بالنظم الحالية أكثر من فوائد

ثالثا : بعد الدعاية الخاصة بتعميم المجالس القروية من سنة ١٩٤٢ إلى سنة ١٩٤٤ و صدور قانون المجالس القروية السابق الاشارة اليه وجدنا أن الحالة ظلت تقريبا على ما كانت عليه من قديم

إذن المركزية واللامركزية ليست هي العلة : لونيح مجلس قروى فى قرية

لامكنه تحقيق الخمسة والثلاثين بدأ من بنود الاصلاح السابق شرحها بل يمكنه القيام بأضعاف هذه الاصلاحات لأن المادة ٦٩ من القانون ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ ألقت عبء هذه الاصلاحات وأشباهاها على عاتق المجالس القروية وبذلك لا يمكن أن نقرر أن المركزية كانت السبب فى تأخر المجالس القروية ولكن كان السبب سوء التطبيق والفهم السطحي للأمور إذ كيف يحدد الشارع الاختصاص ومعنى تحديد الاختصاص القاء عبء القيام بهذه الأعمال على الجهة المختصة أى المجلس القروى - ثم يكبله المشرع بقيود وعراقيل تمنعه من القيام بإداء اختصاصاته فهل كان فى نية المشرعين وهم يضعون القوانين للصالح العام أن يعطوا باليمين ما يأخذونه بالشمال أو أنهم يركون لجهة معينة اختصاصات فيبعدوا المسئولية عن الحكومة المركزية ويحملوا اللوم كله على المجالس القروية التى لم تعمم ولم تنهأ لها الأسباب للقيام بالاصلاحات المطلوب منها أداؤها

أعتقد أن المشرع لا يقصد شيئا من ذلك والخلاف لا يعدو سوء التطبيق والتنفيذ وسأوضح ذلك فيما يلى :

عيوب المجالس القروية الحالية

(أولا) الإدارة : يمكن تركيز عيوب المجالس القروية فى الأمور الآتية :

(١) أعضاء المجلس القروى لا يتجاوز عددهم تسعة منهم أربعة معينون وهم (مأمور المركز) ، ممثل إدارة البلديات ، أحد أطباء الصحة ، وعمدة أو عمدة

البلاد التي يتألف منها المجلس، ومعظم هؤلاء الاعضاء المعينين مثقلين بمئات الأعمال التي تشغلهم وبعضهم لا يعرفون شيئا عن القرية الموكل اليهم ادارتها

٢ — سكرتير المجلس القروى وهو القوة المحركة للمجلس ليس له ثقافة

معينه تسمح له بمزاولة عمله وغالبا ما يكون من قرية غير القرية التي يمثلها المجلس

٣ — قلة عدد اعضاء المجلس القروى وطريقة تشكيله السابق شرحا

جعلته ذا صفة حكومية محقوة

٤ — توقف كل الاعمال تقريبا على موافقة وزارة الصحة وهذه كثيرا

ما تحيلها على لجنة (راجع المواد ٧٤ ، ٢٧)

ولاشك أن وزارة الصحة واطباء اللجنة المشار اليها مثقلون بأعمال كثيرة

ولا يمكنهم بحال معرفة تفاصيل الإصلاحات اللازمة لأربعة آلاف قرية وكان

الأول عدم إزعاج وزارة الصحة بهذه الأعمال للتفرغ لإصلاح ومراقبة

المستشفيات والمرضى والقضاء على كل شكوى من الجمهور عما يخص بهم

ثانيا الايادات : وهي عصب الإصلاحات نجد أن مصادرها لاتدر حصيلة

كافية ولا تتلاءم مع طبيعة الحال في القرى (راجع المادة ٧٥) أى مصادر

الاياد لاتخضع لقواعد سليمة وحصيلتها نافذة

ثالثا المصاريف : كاهل المجلس القروى مثقل بمصاريف تلهم كل ايراداته

للأمور الآتية :

١ — وجود جيش من الموظفين يمكن تلخيص عملهم بأنهم يحجون

مربياتهم من أهل القرية دون القيام بالأعمال التي تهم مجموع القرويين ومن

أمثلة هؤلاء الموظفين أذكر الآتى :

السكرتير ، رئيس الحسابات ، صراف ، معاون سلخانة ، مقدم الطرق ،

ملاحظ الانارة ، المحصلين ، مخزنجى ، عمال الانارة ، عمال الكنف ، عمال

الرش ، . وهؤلاء أصبحوا بعد سنة ١٩٤٠ يخضعون لكأذر الحكومة المعروف

٢ — تطبيق اللوائح المالية : جميع المصاريف الخاصة بالعطاءات والمواصفات والمشتريات الخ الخاصة بالأعمال الجديدة تخضع للروتين الحكومي أى التعليمات واللوائح المالية وكأن المجلس القروى ظروفه مثل ظروف وزارة من وزارات الدولة .

٣ — الروتين الحكومي : منها تطبيق قواعد القانون المالى واللوائح المالية والكادر العام للوظفين . . . الخ ولما كانت عيوب هذا النظام تسترهما ضخامة إيرادات الدولة وكثرة توزيع الاختصاصات على مدى شاسع فإن هذه العيوب تقضى القضاء المبرم على مالية المجلس القروى وليس هناك مجال شرح ذلك بل سأخصص لها بابا مستقلا لشدة أهميتها .

أسس الإصلاح المطلوب

سأتكلم عن شيئين هما :
الاول : إصلاح نظام المجالس القروية الحال .
الثانى : كيفية إظهار الفكرة عمليا .

(١) إصلاح عيوب المجالس القروية الحالية

أولا - الإيرادات أى تمويل الإصلاحات :

١ — إن أهم شئ فى القرية هو الأراضى الزراعية وليست المباني وبمسن أن يكون لإيراد المجلس هو ضريبة إضافية على الأطنان الخاصة بزمام القرية لضمان العدالة وعدم تكاليف الجباية ولما كانت ضريبة الأراضى الزراعية منذ سنة ١٩٣٩ سنعها ١٦٪ من قيمة الإيجار السنوى وكانت قبل ذلك ٢٨,٦٤٪ من إيجار سنة ١٨٩٥، ١٨٩٦ وكانت رسوم مجالس المديريات ضريبة إضافية على ضريبة الأطنان قيمتها ١٠٪ - ١١٪ لذلك أمامنا إحدى

طريقتين : — (١) أن تتنازل الحكومة عن ٢٥٪ من ضريبة الأطنان في كل قرية توردها للمجلس القروى وليس في ذلك خطورة لأن حصيلة ضريبة الأطنان سنة ١٩٣٩ كانت ٥٣٥.٠٠٠ ج أى أقل من ١٤٪ من إيرادات الدولة وهبطت تلك الحصيلة بعد الحرب إلى أقل من ٥٪ في كثير من السنوات .

(ب) الطريق الثانى أن ترفع أسعار ضريبة الأطنان بأن تسمح المجلس القروى بتحصيل رسوم إضافية بواقع ٢٥٪ من ضريبة الأطنان الحالية وينفس النظام الذى تنجح به ضريبة الأطنان وبذلك ستصبح جملة الضريبة على الأطنان سعرها ٢٢٪ من قيمة الإيجار على أن ترفع الحكومة في نفس الوقت أسعار الضرائب الأخرى بما يحقق العدالة بين فروع الدخل المختلفة ولاضرر من ذلك فالضريبة في فرنسا تبلغ حوالى ٢٤٪ ويمكن أن يخصص قيمة الزيادة في الضرائب الأخرى غير الأرض الزراعية لإنهاض القرى أى سرعة تعميم المراكز الاجتماعية والوحدات الصحية والوحدات الزراعية ومراكز التصنيع الريفي ومحو الأمية ونشر التعليم الإلزامى ... الخ ... الخ في ظرف عشر سنوات على الأكثر .

٢ — ضريبة على الأرباح الزراعية : لإزالة الغضاضة عند رفع ضريبة الأطنان يمكن الاتجاه إلى فرض ضريبة على مستغل الأرض لأن استئجار الأراضي الزراعية يشغل قسماً هاماً في اقتصاديات القطر ومعنى ذلك فرض ضريبة على ملاك الأراضي وهى ضريبة الأطنان وفرض ضريبة أخرى على الربح الزراعى عموماً ومستغل الأرض خصوصاً سواء كان مالكها أو مستأجرها لأن الربح الزراعى لم يخضع بعد لضريبة ، وتحصيل تلك الضريبة سهل وحصيلتها وفيرة وهذه الطريقة تطبقها فعلاً بلدية الاسكندرية فتوجد ضريبة على المباني بمعدل ٨٦٪ أى $\frac{1}{4}$ من الإيجار السنوى تأخذها الحكومة وتأخذ البلدية

دسم لإضافي ٢٪ على إيجارات المباني يدفعها المستأجر أى ما يعادل ٢٥٪ من
من الضريبة الأصلية .

٣ — لما كان الفلاح حسب طبيعة الزراعة لديه أكثر من نصف السنة بدون
عمل يذكر لكون الزراعة تحتاج لمواسم عمل معينة ولما كان الفلاح شديد
الفقر ولما كانت خدمات المجلس القروى يجب أن تكثر أثناء مواسم راحة
الفلاحين وتقل أثناء انشغالهم بأعمالهم فى الحقول أى تكثر العناية بالرش
والكنس فى مواسم راحة الفلاحين وتقل أثناء وجودهم بالحقل لذلك أرى أنه
لزيادة إيرادات المجالس القروية أول تخفيف عبء المصاريف أن يقبل من
الفقراء تقديم عمل أى يشتغل الفلاح ثلاثة أيام إلى أسبوع فى السنة وجعل
الساعة مقابل (قرش) ١ إذا الفلاح بمفرده وقرشان إذا كان يشتغل وتساعدته
حاشيته وإعداد بطاقات وطوابع لسداد بعض الضرائب بهذه الوسيلة على أن
يستخدم الفلاحون هذه الوسيلة فى ردم البرك وتمهيد الطرق والكنس
والرش وزراعة المتنزهات وزرع الأشجار... الخ... الخ. وقد جاهر
بهذا رأى الدكتور العربى بك .

٤ — تجبى ضريبة على سكان مباني القرية ويكون مقياس تلك الضريبة
على الدخل الكلى للأفراد القاطنين بالمنزل .

٥ — العمل على زيادة إيرادات المجالس القروية من الأمور الآتية :

(١) تأجير قاعة الاجتماعات العامة فى المآتم ويستغل البوفيه فى
مقابل النور والنظافة.... الخ كما سبق .

(ب) استغلال سوق القرية بتحصيل الرسوم منه .

(ج) تحويل الفضلات والقاذورات إلى مكاتب أسمدة وبيع الأسمدة الناتجة
ولاسيما فضلات المراحيض .

(د) بيع الأشجار النامية التوكل سنة وزرع غيرها .

(هـ) بيع أراضي البرك والمستقعات بعد ردمها .

(و) رسوم السلخانة .

٦ — تحصيل كل الرسوم الحالية التي أشار إليها القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤

(راجع المواد ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٧، ٧٥) بعد تعضيدها بالموارد السابق الإشارة إليها .

ثانياً - الإدارة : (١) يطبع كتاب سنوى بكل الإصلاحات الممكن عملها في القرية توضح به تفاصيل كل اصلاح وكيفية مسك الدفاتر والحسابات وكيفية تحضير الميزانية وتوضح به التكاليف اللازمة لكل إصلاح بعد أن تكون الهيئة العليا حذبت الأسعار إعطاءات ومناقصات عامة وتعديل الأسعار باستمرار كلما تغيرت الأثمان ويوزع ذلك الكتاب على كل مجلس قروى في القطر .

٢ - تعمل دراسة لسكريتى المجالس القروية ولوطريق المراسلة أو فتح مدرسة على نظام مدرسة الصيارف الحالية أو تعطى برامج في بعض المدارس أثناء الأجازات السنوية للمدارس .

٣ - يكون حضور الأعضاء المعيّنين من قبل الحكومة مثل مأمور المركز ، وطبيب الصحة . . . الخ ولو أنه اجبارى إلا أن رأيهم يكون استشارياً فقط أى ليست لهم أصوات فى الاقتراع وعليهم أن يقدموا تقارير إلى الجهات المختصة عن كل جلسة وبذلك تصبح الإدارة شعبية وليست حكومية .

٤ - يتم انتخاب أعضاء المجالس القروى على درجتين الأولى انتخاب أعضاء جمعية عمومية لا يقل عددهم عن ١٠٠ شخص ثم انتخاب مجلس إدارة للمجلس القروى وبذلك تحقق عدة فوائد منها :

(١) يكون للمجلس ١٠٠ شخص على الأقل يقدمون خدماتهم مجاناً وفى

ذلك اقتصاد عظيم للصيارف وضمان لحسن العمل

(ب) التأكد من أن نشر الميزانية العمومية والحساب الختامي للجلس القروى أصبح حقيقة فعلية وليس مجرد شكليات لا يحس بها أحد (>) ضمان تعاون جميع أهالى القرية فى الإشراف على شئون قريتهم بدلا من كثرة الحزازات التى قضت على كيان معظم القرى .

(ثالثا) المصاريف :-

١ — أشرنا بضرورة طبع كتاب به الاصلاحات الواجب عملها وتكاليفها حسب نتيجة العطاءات والمناقصات فاذا أمكن للجلس عمل اصلاح مماثل بتكاليف أقل ينفذه فوراً على مسؤوليته أى بحاسب مجلس الإدارة عن كل تقصير فى ادارة أموال المجلس

٢ — يكون للجلس الحرية فى ضغط المصاريف حسب ما يرى كضغط مهيايا الموظفين والعمال ويكون محاسب عن كل تقصير

٣ — يجب الايزيد المنصرف على الموظفين والعمال عن ثلث ايراد المجلس

٤ — يجب الا يقل المنصرف على الاصلاحات الجديدة عن ثلث ايراد المجلس

٥ — فى الدساكر والشفالك والنجوع والعزب أى القرى البسيطة تجمع الادارة فى هيئة واحدة لا يقل عدد سكانها عن ٣٠٠٠ شخص وزمام ارضها عن ١٥٠٠ فدان

٦ — يكون أقل ضريبة ٥٠ قرش على عمول المجلس القروى إذ هذه لاتوازى عمل أكثر من خمسة أيام للشخص بمفرده وهى قيمة ضئيلة يسدها ولو بالعمل حسب ما سبق شرحه .

(رابعا) عمل لائحة مالية مستقلة للمجالس القروية :- لما كانت مالية المجلس

القروى لاتزيد باى حال عن خمسة آلاف جنيه ولها طبيعة خاصة تختلف عن بقية أعمال الحكومة فيجب عمل قوانين ولوائح مالية خاصة بالرقابة على اعمالها وحساباتها.

(٢) إبراز الفكرة للحياة العملية

١ — إصدار قانون بتعميم المجالس القروية بعد تخليصها من الغيوب الموجودة بها وذلك لاحتياج لمجهود حيث أن الجهد سيوزع على كل قرية من قرى القطر

٢ — يكون لشئون المجالس القروية ومجالسها مرجع واحد يرجع إليه مع تطبيق مبدأ اللامركزية فيما يختص بأعمالها وعمل مجلس قري في كل مديرية لدراسة أحوال القرى التابعة له ورسم السياسة العليا وملاحظة تنفيذها (راجع قانون تحسين الصحة القروية

٣ — الاهتمام بالدعاية والارشاد وسأخصص لها بابا مستقلا لأهميتها

٤ — التخلص من عيوب الروين الحكومي وسأخصص لها بابا مستقلا لأهميتها

٥ — عمل مدرسة كمدارس الصيارف لسكريتي المجالس القروية يؤدون بها دراسة عملية مشفرة تمكنهم من اداء أعمالهم وتكون تلك الدراسة معممة ولو بطريق المراسلة وعمل محاضرات في المدارس أثناء العطلات

٦ — عمل كتب سنوية ومجلات تعالج الاصلاحات الواجب عملها في اصلاح القرى لاستفادة كل قرية من تجارب القرى الأخرى

(الفصل الثاني)

إدارة القرية

المشرفين على الأعمال العامة بالقرية هم : - (١) العمدة (٢) مشايخ البلد (٣) شيخ الحفراء (٤) شيخ المسجد (٥) فاضل ومدرسي المدارس الإلزامية (٦) الصراف (٧) موظف البوطة والتليفون والتلغراف (٨) عامل التليفون الحكومي

(٩) الخفراء (١٠) حلاق الصحة (١١) القباني (١٢) المساح (١٣) الداية أو المولدة وسأتكلم على من يحتاج التعليق عليه بينهم

(١) العمدة ومشايخ البلد

يرجع نظام البعد ومشايخ الحالى إلى سنة ١٨٩٥ وظل الغمل به أكثر من خمسين سنة وكان يقضى بأن يعين العمدة من بين الحائزين على عشرة أفدنة وتكون وظيفته مدى الحياة وبدون أجر

وقد فرض هذا النظام على العمدة واجبات عدة تصلح النظام العام في القرية ومنحته اختصاصات واسعة في مختلف الشؤون

إختصاصات العمدة: (أولاً) الوزارات (١) يجب على العمدة أن يحيط الأهالى علماً بما تصدره الحكومة من القوانين واللوائح ومراقبة تنفيذها ولاسيما الخاص بالترع والجسور والطرق الزراعية وحماية جسور النيل ومقاومة الجراد وزراعة الدخان والتبناك

(ثانياً) الامن : (٢) العمدة مسئول عن الامن في دائرة اختصاصه أى سلامة الأهالى وصيانة الأموال وواجباته في هذا الشأن متعددة (٣) مراقبة نظام الخفراء (٤) تنفيذ التعليمات التي تصدرها الحكومة له (٥) التبليغ عن الحوادث (٦) المحافظة على خطوط السكك الحديدية وإسلاك التليفون وقوائم التلغراف (٧) الانتقال فوراً في حالة حدوث حريق ومعه الخفراء والأهالى ومكافحة النار (٨) المرور على الأهالى وخاصة في الأوقات التي يكثُر فيها النزاع بينهم (٩) اذا علم بوجود خصومة أو نزاع بين الأهالى فعليه أن يبادر بفض النزاع وتهدة المتخاصمين (١٠) فض كل مشاجرة تنشأ عن المنازعة في حدود

الأملاك (١١) مراقبة ذوى السيرة السيئة في بلده (١٢) مراقبة كل من :

(أ) الغرباء عن البلد (ب) النجر (ج) العربان (د) عماليه المقاولات

(١٢) ضبط الهاربين من السجون (١٣) ضبط الهاربين من وجه القضاء
(١٤) ضبط الهاربين من التجنيد الاجبارى .

ثالثا اختصاصاته المتعلقة بالصحة العامة : (١٥) التبليغ عن الامراض المعدية

(١٦) التبليغ عن الزيادة فى معدل الوفيات (١٧) تقديم كل المساعدات
للمورى وزارة الصحة اثناء تأدية وظائفهم (١٨) المحافظة على تقاوة المياه فى
الترع (١٩) منع انتشار ابرك (٢٠) مراقبة دفن الموتى فى المقابر الرسمية
(٢١) مراقبة قيد المواليد (٢٢) مراقبة قيد الوفيات (٢٣) مراقبة التنظيم
وقيدها فى الدفاتر المختصة

رابعا اختصاصات متعلقة بجسور النيل : (٢٤) المحافظة على جسور النيل

(٢٥) المحافظة على الطرق العامة

خامسا اختصاصاته فى القرعة العسكرية : (٢٦) تكليف العمدة بتحرير
قوائم انفار القرعة (٢٧) التبليغ عن الاجاب الذين يوجدون فى بلادهم فى
سن الاقتراع (٢٨) حضور عملية الاقتراع للتأكد من شخصية المقترعين
سادسا اختصاصاته فى الانتخابات : (٢٩) تحرير جداول الانتخاب ومراجعتها
وتصحيحها (٣٠) إعطاء نذاكر الانتخاب للناخبين المقيدة أسماءهم بالجداول .
سابعا - اختصاصات مالية : (٣١) تقديم المساعدة اللازمة لعمال المساحة

ثامنا - اختصاصات قضائية : (٣٢) كان للعمد سلطة الحكم فى بعض
المخالفات والفصل فى القضايا المدنية البسيطة ولكن النى اختصاصهم من
سنة ١٩١٢ بإنشاء محاكم الأخطاط ولما ألغيت هذه سنة ١٩٣٠ صدر فى نفس
الوقت مرسوم بإلغاء اختصاصات العمدة فى هذا الشأن (٣٣) مساعدة المحضرين
فى تنفيذ الأحكام (٣٤) يدخل فى اختصاصاتهم بصفتهم من مأمورى الضبطية
القضائية أمور منها (١) جمع الاستدلالات (ب) عمل التحريات (ج) التحقق
من حالة أو عكسها الخ الخ الخ وأعمال أخرى
لا يمكن حصرها .

نظرة في أعمال العمدة . تقرر نظام العمد والمشاخ في مصر بديكريتو ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ وأدخل عليه تعديلات بديكريتو ٤ سبتمبر سنة ١٩٠٠ ، ١٣ أغسطس سنة ١٩١٣ ، ٢٨ نوفمبر سنة ١٩١٢ ، القانون ١٤١ لسنة ١٩٤٧ والحقيقة التي يمكن أن نذكرها أن نظام العمد والمشاخ الحالي منذ فرض سنة ١٨٩٥ ظل العمل به أكثر من خمسين سنة رغم عيوبه الكثيرة وعدم اتفاهه مع روح الخصومات الناشئة في غالبية القرى وبعد أن سردنا جانباً من اختصاصات العمدة يمكن أن نجزم بأن القوانين واللوائح فرضت على العمدة واجبات عدة لإصلاح النظام العام في القرية ولكن هذه الأعمال لكثرتها لا يمكن أن يؤديها إلا النادر جداً من العمد المثقفين الذين يرضون عن طيب خاطر أرهاق أنفسهم وبذل أموالهم وأنفسهم وأعصابهم بدون مقابل للخدمة العامة وهؤلاء جنود مجهولون حقاً يستحقون كل تمجيد في وسط كله ملوث وهم قليلون يعدون على الأصابع وأما الغالبية الساحقة فلا يتفقدون شيئاً من واجباتهم ويستغلوا مراكرهم لاشباع أهوائهم الفاسدة .

عيوب النظام الحالي : يمكن تركيز عيوب نظام العمد في الآتي :-

- ١ - إن منصب العمودية كان ولا يزال منصباً أبدياً مدة الحياة .
- ٢ - وجود تنافس في معظم القرى على هذا المنصب مما يجعل كل قرية ميدان منازعات وخصومات
- ٣ - إن العمدة ليس عليه رقابة إدارية ذات قيمة
- ٤ - أن العمدة لا يأخذ أجراً ولا ينال تشجيعاً أو ثناء
- ٥ - أن أعمال العمدة وواجباته كثيرة وخطيرة ولا يستطيع إنجازها جميعاً إلا العمد ذوو الثقافة والشخصية الفذة الناضجة . والحقيقة أن معظمهم يهجزون عن فهم مراكرهم الفهم الصحيح ومن ثم لا يقومون إلا بالقليل النافه من تلك الواجبات

النتيجة : كل ذلك أدى إلى إهمال القرى واتخاذ منصب العمودية الذى هو أساس كل الأعمال الحكومية فى القرية ليكون مظهرًا للوجاهة وبسط النفوذ على الأهالى مما أدى للتنافس والتناحر بين العائلات على هذا المنصب والاتجاه إلى الاساليب المتلوية الغير مشروعة للحصول على هذا المنصب هذا من جانب المنافسين للعمدة وأما من جانب العمدة فإنه يحيط نفسه بمشايخ وخفراء يسخرهم فى التسلط على أهالى القرية والقضاء على كل شكوى وتلويح الحوادث والشكاوى باللون الذى يرغبه حضرة العمدة والأدهى من كل ذلك أن مأمور المركز قديعلم بنفسه الكثير عن ظلم العمدة لاهل قريته ولا يجد السبيل لاثبات ذلك أو وقف الظلم

مشاريع الإصلاح : عمت الشكاوى من فساد نظام العمد ووضعت عدة وزارات مشاريع للإصلاح نذكر منها أن سنة ١٩٢٨ قدم وزير الداخلية قانون العمد للبرلمان وفى سنة ١٩٣٧ قدم القانون المذكور إلى البرلمان وفى سنة ١٩٣٩ بحث القانون من مرقدته من جديد ثم بحث مرة أخرى سنة ١٩٤٤ وأخيراً صدر قانون العمد الجديد وهو القانون رقم ١٤١ سنة ١٩٤٧

القانون الجديد : بنى القانون ١٤١ سنة ١٩٤٧ على نفس الأسس القديمة أى اختيار العمدة من بين المرشحين للعمودية من أهالى القرية مع إدخال تعديلات طفيفة جداً ومع بقاء العمدة فى منصبه مدى الحياة وقد ورد بالمذكرة الإيضاحية المرفقة بمشروع قانون العمد « أن نظام العمد والمشايخ فى مصر نظام تقليدى قديم » وكانت التعديلات طفيفة وكلها خاصة بالمستقبل ونذكرها فيما يلى (١) جعل انتخاب العمد الجدد فقط فى دائرة أوسع أى ينتخبهم من يدفع ضريبة أكثر من ٣ جنيهات (المادة ٧) (٢) جعل شرط العمدة دفع ضريبة عقارية ١٠ جنيهات بدلاً من ضرورة امتلاك عشرة أفدنة

الآراء المهمة في اصلاح نظام العمد : سأكتفي بذكر أهم الآراء فيما يلي :

(اولا) يرى الاستاذ مهنا بك استاذ القانون الادارى بكلية الحقوق والبوليس أن أحسن نظام للعمد هو تعيين موظفين بمرتبات ويشترط فيهم توفر مؤهلات عالية خاصة بعد اعدادهم اعداداً خاصاً وتوافر شروط خاصة فيهم لأن العمدة هو النواة الاولى للسلطة التنفيذية في القرية بل هو مثل الحكومة المركزية بكل فروعها فاذا كان نظام اختيار العمد فاسداً فسد العمل كله ودل على صحة آرائه باسهاب وللقضاء على كل الاعتراضات يرى انشاء مجالس في جميع القرى أشرف على المصالح المحلية تحت رياسة الموظف المختص أى العمدة الموظف (ثانياً) قرر الاستاذ الدكتور العربى بك الذى كان استاذ العلوم المالية والقانون الادارى ثم موظفاً فى منصب هام بوزارة الداخلية فى محاضرة القاها : ان التجارب أثبتت أن التنافس على منصب العمودية يؤدى لجرائم كثيرة مما يعطل أعمال القرى ويرى أنه فى الوقت الذى تقرر فيه الاقتراع العام لإختيار اعضاء البرلمان من سنة ١٩٢٣ ننكر على فلاحى القرية وأهلها ابداء رأيهم فى المدة التى سيتولى شؤونهم الخاصة وهذا شئ مثير للدهشة ولذلك يرى أن خير من هذا أن ينشأ بكل قرية مجلس قروى فيختار أعضاؤه بالانتخاب ويختار العمدة من بين هؤلاء ويتجدد انتخابهم فى فترات .

(ثالثاً) هدم آخرون عن يعتقدون أنهم من أكثر الناس انغماساً فى شئون الريف بالقول بأن معظم الحوادث والاضطرابات فى العمود الماضية اساسها الانقسامات والحزابات الموجودة فى كل قرية على منصب العمودية ولذلك يرون اتباع الآتى :-

- ١ — يؤلف بكل قرية مجلس بطريق الانتخاب مباشرة شئونها
- ٢ — يختار العمدة بطريق الانتخاب المباشر كل ٥ سنوات
- ٣ — تضع الحكومة لائحة توزعها على العمد والأعضاء وتلزمهم بالسير على مقتضاها

الخلاصة : من كل ماسبق يتضح أن القانون ١٤١ سنة ١٩٤٧ لم يفعل شيئا يذكر ولا شك أن وقوف المشرعين أمام مفاسد نظام أجمع الكل على الشكوى منه أمر يثير الدهشة ولا سيما انه شيء خطير وأرى أن وزارة الداخلية لها أن تشرط أن يكون المشرف على نظام الأمن ذا نصاب مالى محترم وأن تضمن له ثبات مركزه ولكن ليس لها أن تفرض آراءها على بقية الوزارات فنصب العمدة ليس خاصا بوزارة الداخلية والاشراف على نظام الأمن بل أنه يمثل لكافة فروع الحكومة وجميع الوزارات كما سبق أن اوضحنا عند سرد أعماله

ولا شك أن الاغراض قد تتعارض فينبأ رجل البوليس يطلب طاعة الأهالى لأوامره بصفته المحافظ على النظام والأمن ترى رجل التعاون ورجل الاجتماع يتبسط مع الجمهور لمعرفة رغباته والتعاون معه فى الإصلاحات وهما امران متضادان لذلك أرى انه من الضروري أن ينتخب مجلس قروى وهو مجلس يساعد العمدة فى الأعمال المتعددة والاختصاصات التى لا حصر لها الملقاة على عاتق العمدة ولا يمكنه انجازها لكثرتها وبذلك تحقق عدة منافع منها :

١ — ضمان تنفيذ كل اختصاصات العمدة لأنه يعجز عن مباشرتها جميعا لكثرتها وتنوعها .

٢ — القضاء على المنازعات والخصومات بين العائلات حول منصب العمودية حيث يشترك الجميع فى ادارة شئون القرية « وأمرهم شورى بينهم » ويقسم المجلس السابق إلى عدة لجان يناط بها الاعمال المتعددة

فقط تفصل الأعمال التى لها مساس بالاموال والأمن وتناط هذه بالعمدة بصفته شخص غنى والحكومة تضمن مركزه ويكون انتخاب اعضاء مجلس القرية كل خمس سنوات مثل البرلمان ومجالس المديرية ويرشح العمدة نفسه للرياسة وإذا لم ينتج يجعل له رياسة الشرف أى تضمن الحكومة منصبه مدة عشر سنوات فقط وبعدها تفكر الحكومة فى تعيين من يحوز رضى الناخبين وأعتقد ان ضمان عشر سنوات للعمدة أسوة ببعض أعضاء مجلس الشيوخ فيه

ضمان كاف له وحمايته بصفته رئيس البوليس بالقرية المشرف على الامن والنظام ولكن حمايته أكثر من ذلك أمر فيه خطورة تشجعه على الطغيان .

٣ — تطبع وزارة الداخلية كتابين أحدهما يشرح الأعمال والتعليقات الواجب على العمدة السير بمقتضاها ويعاقب على مخالفتها مثله كمثل أى موظف وكذلك واجبات لجان مجلس القرية وكيفية القيام بها وثانيهما كتاب نظرى ومجلات لتوضيح أعمال العمدة ولجان مجلس القرية وكيفية النهوض بالقرية والاشراف على الاصلاحات بها .

٤ — يطبق نظام المجموعات القروية أى يعين موظف ممتاز لكل مجموعة من القرى مثلاً كل ٥٠ ألف نسمة يرشد العمدة فى دائرة اختصاصه ويكتب تقارير عنهم ويراقب تنفيذ القوانين فى القرى ويتوسع فى زيادة عدد هؤلاء بان يحمل الاختصاص مجموعات من ٣٠ ألف ثم ٢٠ ألف ثم عشرة الآف حتى تصل إلى عدد كاف يحمل الاشراف على أعمال العمدة والمجلس فى كل قرية منوط بموظفين يأخذون مرتبات

٥ — فى هذا النظام يوكل إلى الصدة الأعمال المالية وصيانة الامن وهى :

(١) الحكم فى المنازعات بطريق الصلح أو الاحالة على البوليس (٢) التبليغ عن الجنايات (٣) مراقبة المشبهين (٤) أخذ الحيلة من الفجر والعربان وعمال المقاولات والاشخاص الغرباء عن القرية (٥) عمل المعاينات وحفظ الآثار فى الجرائم وتبليغ الجهات المختصة عنها (٦) القبض على المماريين من وجه العدالة أو الجيش أو السجون (٧) مراقبة الاسواق وأماكن ازدحام الناس (٨) جرد تركات القصر (٩) جمع الاموال والضرائب

٦ — أما بقية الأعمال وما أكثرها فيتركها لأعضاء مجلس القرية وأذكر جانب منها : (١) الانتخابات أى أعداد قوائم الناخبين وتسليم تذكرة الانتخاب (٢) تطبيق قانون الالزام على الاطفال الخاضعين له (٣) التبليغ عن الوفيات (٤) التبليغ عن المواليد (٥) الاشراف على عملية تطعيم الاطفال (٦) اعلان

الاهالى وابلاغهم كل ما تصدره الحكومة من القوانين واللوائح ومراقبة تنفيذها ولاسيما اللوائح الخاصة بالترع والجسور والطرق الزراعية ومقاومة الجراد وزراعة القباك (٧) المحافظة على خطوط السكك الحديدية وأسلاك التليفون والتلغراف (٨) أعداد العدة لأطفال الحرائق عند نشوبها (٩) الصلح والتوفيق بين العائلات وهي لجنة مصالحات دائمة (١٠) تشجيع الاهالى على كسب معاشهم بطرق شريفة (١١) التبليغ عن الامراض المعدية (١٢) التبليغ عن المعدل في زيادة المواليد والوفيات (١٣) تقديم كل مساعدة للمأمرى وزارة الصحة أثناء تأدية وظائفهم (١٤) مراقبة دفن الموتى في المقابر الرسمية (١٥) مراقبة قيد المواليد والوفيات (١٦) المحافظة على جسور النيل اثناء الفيضان وموسم الجفاف (١٧) تحرير قوائم انفار القرعة (١٨) التبليغ عن الاجانب الذين يوجدون في بلادهم في سن الاقتراع (١٩) حضور عملية الاقتراع للتأكد من شخصية المقتربين (٢٠) تقديم المساعدات اللازمة لعمال المساحة (٢١) مساعدة المحضرين في تنفيذ الاحكام (٢٢) عمل التحريات — التحقيق من اثبات حالة أو عكسها (٢٣) عمل هيئة تحكيم لمساعدة العمدة في الفصل في المنازعات المعروضة عليه (٢٤) مساعدة معاونى الزراعة في تقيع الدودة وعمل الاحصاءات الزراعية وتحرير المخالفات الخاصة بالزراعة (٢٥) التبليغ عن الجنايات المستمرتها والمعلن (٢٦) مساعدة مهندس الري وعلان الاهالى بمواعيد فتح السكبارى ومخالفة من يخالفون التعليمات (٢٧) وبالاختصار مساعدة الحكومة بجميع وزاراتها المختلفة في جميع أعمالها التى تهم القرية (٢٨) عمل الاحصاء كل عشر سنوات وتعديل بعض الاحصاءات سنويا إلى غير ذلك من الأعمال التى لا حصر لها .

شيخ الحفر والحفراء

صدر قانون الخدمة العسكرية الاجبارية ونفذ ابتداء من سنة ١٩٤٨ ومعنى

ذلك أن القرية ستزود بكل سنة بعدد ضخم أتمت وزارة الحرية اعدادهم ولما كان نشر الروح الرياضية من أهم ماتقى به الدول الحديثة لذلك يجب أن يكون جميع الخفراء من الذين أتموا سنى الخدمة العسكرية ويقوم الخفراء بعد انتخابهم وإعدادهم اعداداً خاصاً للإشراف على (١) حفظ الأمن (٢) نشر الألعاب الرياضية فى القرية (٣) ائارة القرية ليلاً (٤) المحافظة على الأمن ليلاً ومرافق القرية العامة ليلاً ونهاراً ويستبدل لبسهم الخالى الذى يثير الضحك بلباس آخر يحفظ لهم كرامتهم وميئتهم .

شيخ الخفراء : ينتخب من أقسام المباحث خاصة ورجال البوليس الممتازين أشخاص يطلق عليهم لقب شيخ الخفراء وانشاء مدرسة لمشايخ الخفر على نظام مدرسة البلوكامينات الحالية وتزود كل قرية بشخص مدرب تدريياً تاماً على أعمال البوليس ويتضاعف هذا العدد فى القرى الكبيرة من اثنين إلى ثلاثة الصراف . ستكون سكرتارية القرية تحت اشرافه وبذلك يجب أن يحوز برنامج مدرسة الصيارف بما يلاءم حالة القرية بعد تحسينها ويصبح الصراف سكرتير القرية

مثل الموازين والمكايل . لا يسمح لشخص برخصة قبائى فى قرية إلا بعد أداء امتحان فى معرفة النوع . التجارى للحبوب والافطان ودرجة نقاوتها ويقوم بنك التسليف وإدارة الموازين والمكايل . . . الخ بتعليمهم ذلك وعقد امتحانات لهم وهذا العمل ضرورى لتشجيع البيع التعاونى وهو الاساس فى نجاح نظام التعاون كما سأشرحه فيما بعد فى باب مستمل

شيخ المسجد وناظر ومدرسو المدرسة الإلزامية : يستحسن أن يبقوا بقرام على أن تهيأ لهم مساكن مريحة ورخيصة للنهوض بالقرية وسأخصص باباً مستملاً للمسجد .

حلاق الصحة والداية : تدريب هؤلاء تدريبا يطمأن إليه يعلمهم ترجمة
القرية قادرين على عمل الحقن ومس العيون وعمل الاسعافات السريعة

الفصل الثالث

متنوعات

المازل : في أوائل القرن التاسع عشر كانت القرى تقام على أراضي
الحكومة ولما فك الزمام تنازلت الحكومة لواضعى اليد عن المبانى والمساحة
الشاغلة لها رغبة منها فى استقرار السكان ولذلك كانت مبانى الفلاحين عبارة
عن عشش من اللبن أو اكواخ بسيطة من الطوف وهو طينة ممزوجة باللبن
وتسقف بالبوص ولا يدخلها الشمس أو الهواء ثم تدرجت مبانى القرية حتى
وصلت إلى ما هم عليه الآن ولما كان جو مصر غير ممطر كان المنتظر أن تكون
القرية فى غاية الجمال ولكن العلة ترجع للتاريخ السابق شرحه ويستحسن أن
يتطوع بعض المهندسين ويجهدوا قرائنهم فى عمل أرخص مبانى لفلاحى القرية
بعضها لمنزل من حجريين وبعضها ثلاث وبعضها أربع يراعى فيها كفاية النور
والهواء وتكون غاية فى الرخص كأن تكون الارضية مبلطة بالطوب الاحمر
بدل البلاط والسقف من البوص والغاب والجريد وبعض قطع الخشب المحلية
بدلا من الاسمنت والخشب... الخ وتعم الاثاث البسيط المصنوع من
الجريد والفش وتدهن ولو واجهة المنزل بالجير ويوجد بمنازل الموسرين
مراحض بسيط ولو المراحض ذو الجردل الذى اذاعت عنه وزارة الصحة
وجعل الزرية قدر الامكان بعيدة عن أماكن النوم والجلوس وإحاطة
المنزل بحديقة أو زراعة شجرة عنب على الأقل بكل منزل وفى كل حقل
ويجعل بالمنزل مكان للجلوس وآخر للنوم وثالث لحفظ الحاجيات .

التظيم : يصح أن يخصص مكان قريب من القرية الحالية ليكون هو القرية المستقبلية يقسم إلى شوارع متعامدة وكل مربع به أربع منازل أو أكثر وبين كل أربع مربعات ميدان فيه منزه عمومي ويراعى في التنظيم الأمور الآتية :-
جعل الزايب ، المدافن ، المجزأى السلخانة ، جرن درس الحبوب ، الأفران قبل البلد حتى لا تسخ

المجارى والمراحيض العامة : يعمل لكل حي مراحيض عامة بعضها للرجال وبعضها للسيدات تخصص للفقراء وتعميم نشرات كيفية استغلال فضلات الكسح الناتجة إلى مكامير لعمل السجاد

رصف الشوارع وتجميلها : توجد طريقة سهلة لرصف الشوارع وهى ملا الحفر بحجارة لتسويتها ثم تملؤها طبقة من الحجارة الصغيرة ويوضع على السطح رمل وحجارة هشة أو قطع طوب احمر وتضغط بعد ذلك بثقل تجره الماشية مثلاً وهذه الطريقة هى التى كان يتبعها الرومان قديماً فى رصف شوارعهم قبل الميلاد مع بعض التعديل

ويمكن لكل مجموعة من المجالس القروية شراء وابور زلط لرصف الشوارع ولا سيما الموصلة بين القرية والقرى المجاورة

تجميل الشوارع : بزراعة اشجار على جوانبها وكذلك بعض حشائش الزينة وعمل دعاية لاحاطة المنازل بالمحداق وزراعة اشجار عنب فى منازل الفقراء الملابس : (ا) يتعلم جميع الأهالى نسج الأقمشة اللازمة لاستهلاك أسرهم بواسطة أنوال خشبية (ب) يعمل لبس عام للعمل مثل قميص وبنطلون وبرنيطة ضد الشمس (ح) عمل حذاء شعبي رخيص عبارة عن صندل لمكافحة الحفاء

المياه : تعمل طلبية ماصة كابسة تدار بموتور بسيط أو باليد للماء خزان عال ويوصل منها حنفيات لرؤس الشوارع مع توصيلها لمنازل الموسرين مقابل أجر

تقية مياه الشرب : اخترع احد وكلاء وزارة الصحة مرشحا عرض نموذجائه بالمعرض النوعى. ويتألف الجهاز من أحواض ترسيب توضع فيه مياه النيل ومعها مواد كيميائية معقمة (ب) تحرك هذه وتخلط بالماء وتترك مدة ساعة (ح) تمرر بعد ذلك بمرشح من الرمل وآخر من الكربون ويمكن استخدامه لترشيح الماء

تجميل القرية . اذا كانت مبانى القرية قادرة لدرجة لا تحتمل ينشأ بها سوار من المباني الجميلة تخصص للأعمال العامة علاوة على المتزهات والسوق... الخ وفى ذلك ضمان لأن يصبح شكل القرية جذابا

الإنارة : لعمل مصنع للكلوبات فإن أثمان الكلوبات ينخفض إلى درجة عظيمة بحيث يمكن تميمها اذ لو احتاجت كل قرية إلى عشرة كلوبات فكان القطر يستهلك ما يزيد عن ٤٠٠٠٠ كلوب فتصبح قيمته بسيطة ويمكن للقرية أن تشتري آلة للإنارة بالكهرباء وملا خزان المياه كما فى البنادر

الكبارى والطرق . يجب العناية بمواصلات القرية مع الجهات الخارجية لأن المواصلات هى رسول المدينة

المطاعم الشعبية . أكل خرة أو مرتين فى الاسبوع للغذاء للفقراء والمساكين وهى آكلة من (١) شوربة العدس أو الثابت أو المدمس (٢) قطعة لحم على ان يستورد اللحم من الخارج بعد معافاته من الرسوم الجمركية لأن أثمان اللحوم فى الخارج أقل منها بكثير فى مصر (٣) فريك أو أرز بالسمن الصناعى

الملاجىء : ملجأ لتعليم أولاد الفقراء حرفا شعبية وتكون مركز لجعل القرى تتمرن على اعمال الصناعة والحرف اليدوية خصوصا النسيج بالانوال وعمل المخلات.

الدوق : الدعاية للنظافة وتهذيب الفلاحين فالطبيعة في مصر باسمة والفلاح لفقره وجهله مغمور في القذارة وبعد تعميم المغاسل والحمامات الشعبية وصناعة الخلل يجب أن يتغير حال الفلاح

الموسيقى والأغاني : بكل قرية جهاز راديو وميكرفون لاسماع جميع أهل القرية ولاشك أن طبع أربعة آلاف اسطوانة لكل قرية اسطوانة كفيّة تجعل ثمن الاسطوانة زهيدا جدا

مجلة اسبوعية أو شهرية : يخصص لكل مجموعة من السكان مجلة اسبوعية أو شهرية خاصة بالأخبار المحلية التي تهتمهم وتطبع بالوسائل البسيطة

الافران والزرائب : عمل افران شعبية لفقراء القرية في الجهة القبلية وكذلك الزرائب

أفلام سينمائية وصور فانوس سمري : يمكن أن يعمل سنويا ٤٥ فيلم بعدد اسابيع السنة وضمان عرض فيلم سينمائي في كل قرية يوما كل اسبوع وتكون هذه للثقافة الصحية والزراعية والتسلية وكذلك عمل ٤٥ مجموعة صور تعرض بالفانوس السمري ولاشك أن كثرة العدد تضغط التكاليف الى أقل حد يمكن

الخدمة الطبية : ينظم المجلس القروي زيارة أخذ الاطباء ويستحسن أن يكون طبيبا حكوميا مرة في كل اسبوع ويمالج المرضى بأجور زهيدة يتفق عليها مع الطبيب ويحصلها من المرضى

الباب الثالث

الأعمال الخيرية بالقرية

لا شك أن علة القطر المصري هي انحلال الأخلاق وتفككها وقد قال الله تعالى : « إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم » ، وقال أحد العقلاء : « إنما الأمم الأخلاق ما بقيت فإن هموا ذهبت أخلاقهم ذهبوا » ، ويكفي فساد الأخلاق للقضاء على كل إصلاح مهما كان سليماً ومهما كان سهلاً ويكفي قوة الأخلاق لإيجاد الإصلاحات وحدها ولو عارضتها القوى الجبارة ويشترط لكل إصلاح أن يذرف بيئة صالحة كي تضمن له البقاء ولذلك خصصت هذا الباب لوصف ميدان الخدمات الاجتماعية في القرية وسأعالجه كالاتي :

الفصل الأول

مسجد القرية

كانت المساجد أيام النبي صلى الله عليه وسلم أما كن يعقد فيها مجلس شوري المسلمين ، (٢) مجلس الحرب ، (٣) تدبير أموال الزكاة (٤) مواساة الجرحى والشهداء والمستشفيات الآن (٥) مواساة الفقراء وإعانة المساكين والمملوفين بتوزيع الأكل عليهم والعطف عليهم . . . الخ وبالاختصار كانت تقوم بالأعمال التي تقوم بها الوزارات الآن .

وعلى مر السنين أصبح يوجد الآن في مصر في كل قرية مسجد أو مساجد وحسب تقويم سنة ١٩٣٩ واحصاء أخذ سنة ١٩٣٥ كانت وزارة الأوقاف

تدير ١١٧٨ مسجد ، ١٥٥ زاوية والباقي من المساجد أوقفت عليه الأوقاف ويقوم أهل البر بالإشراف والافتاق عليها .
ونظراً لوجود مسجد على الأقل في كل قرية يمكن للأهالى استخدامه في الأمور الآتية :

- ١ - لقاء المواعظ والارشادات والمحاضرات .
- ٢ - عمل مكتبة بكل مسجد تزداد أهميتها بمرور السنين .
- ٣ - مكان للاجتماعات العامة الخاصة بأعمال الخير والخدمات الاجتماعية العديدة .
- ٤ - مكتب للاستعلامات يلجأ إليه كل غريب .
- ٥ - مكان تعقد فيه الجمعيات الخيرية جلسات مجلس إدارتها وجمعياتها العامة وسأخصص فصلاً للجمعيات الخيرية .
- ٦ - جمع وصرف أموال الزكاة وجمعيات الإحسان بالقرية .
- ٧ - يلحق بالمسجد ملجأ لتعليم صناعة النسيج بالأنوال وعمل حذاء شعبي رخيص وأثاث شعبي ومقاطف واسبتة وعمل المخملات .
- ٨ - يلحق بالمسجد مطعم شعبي للمعتمدين من أهل القرية .
- ٩ - يخصص مكان لتحقيق بعض الصية القرآن الكريم .
- ١٠ - يجتمع الأهالى ليلة في الأسبوع لاختيار موضوع خطبة يوم الجمعة .
- ١١ - مساعدة الغرباء وكل من يرشد أو يدعى لعمل خيري إلى غير ذلك من الأعمال فالامر لا يتكلف شيئاً لأن عقد الاجتماعات كلها سيكون في المساء وبعد صلاة العشاء فقط سيتكلف الإناارة وعمل وسائل بسيطة من قراء القم أو القطن المحشو بالتبن وقش الأرز وكلها زهيدة القيمة بل لن تستخدم هذه الأشياء إلا في موسم الشتاء فقط دون الثلاثة المواسم الأخرى من السنة .

الفصل الثانى

تنظيم الاحسان

تاريخ الاعمال الخيرية فى مصر : مصر شعب شرق طيع على حب الخير

ومن آثار ذلك (١) انتشار المساجد فى كل مكان (٢) الاوقاف الخيرية (٣) وجود سبل المياه والتكايا (٤) فتح بيوت الاغنياء للفقراء يأكلون ويجلسون (٥) ذبح الذبائح (٦) كسوة الفقراء (٧) صرف الصدقات ونحو الذبائح فى ماتم الاغنياء (٨) التصديق أيام الجمع فى القبور (٩) توزيع الصدقات فى المواسم الدينية أى عيد الاضحى وعيد الفطر ومولد النبى و ليلة عاشوراء و ليلة ٢٧ رجب ونصف شعبان وطوال شهر رمضان (١٠) وصرف زكاة الفطر (١١) توزيع اللحوم فى عيد الاضحى (١٢) النذور والصدقات الخ النعم وكل هذه تأصلت فى دم الشعب وتشكلت بشكل الاوقات التى نشأت فيها .

هل نسينا أنفسنا : نعم نسينا عاداتنا القديمة السابق شرحها وجمدت تلك العادات فانقلبت الماتم والافراح إلى ميدان للتفاخر وليس بذلا للبال لوجه الله وأصبحت النذور والصدقات على الأضربة خرافات مضللة .

هل نسينا الدين : نعم نسينا أركان الدين الأصلية ونسينا أن الزكاة ركن من أركان الدين نعم نسينا (١) زكاة الفطر (ب) الزكاة الشرعية (ج) أن ذبح ضحايا عيد الاضحى سنة مؤكدة وقيل أنها واجبة .

تنظيم الاحسان : ترتكز الفكرة على شيئين هما (أولا) أن المعدمين قل عددهم أو أكثرهم عورة كل مجتمع كثر أو قل ويكون المجتمع وقفا إذا كشف هذه العورة نعم إن هؤلاء المعدمين أمانة تركها الله فى عنق المجتمع وفرض علينا حفظها يجعل الزكاة إجبارية والمعدمون بعضهم أطفال حرموا من الوالدين ولا مال لهم وبعضهم شبوخ وبخائز لا عائل لهم وبعضهم مرضى

أقدم المرض عن كسب قوتهم وقوت أطفالهم (ثانيا) لوترك هؤلاء المعدمون بدون راع يرعاهم فأهل الخير سينفقون صدقاتهم الواجبة على الفقراء الظاهرين فتجعلهم في حالة تخمة تشجع فاسدى الأخلاق على احترام القبول وما يتبعه من كثرة اللصوص وبؤر الأجرام وأما بقية الفقراء والمساكين يظلوا محرومين لا تصلهم صدقات فيحقدون على المجتمع لقسوته .

لهذين السيين يجب تنظيم الاحسان ولهذا جعل الله الزكاة ركنا من أركان الدين الخمسة وكلف الوالى أى هيئة أمينة تجمع الصدقات فتكره مرضى القلوب الذين يحجمون عن مساعدة المعدمين والفقراء والمساكين على دفع ما عليهم من حقوقهم صاغرين .

الخلاصة : إن الله تعالى أمر بضرورة اشتراك الاغنياء في مساعدة الفقراء والمساكين والمعدمين فإذا لم يدعوا كان للوالى أن يكرهم

أئمة المساجد لا يقومون بأى عمل : يشكو الجميع من حالة البؤس والفقير التى تنفشى فى القرى المصرية وكنا ننتظر أن يدفع أئمة المساجد الناس لتأسيس الجمعيات الخيرية ولا سيما أن علمهم الذى يتقاضون منه أجورهم فى الأوقات الخمسة وهى فريضة فرضها الله على الجميع لوعلموا ذلك وعلوا أن احترام الناس لهم منشأ أنهم لسان الدعوة لكل إصلاح والجهاد فى سبيل الخير باللسان وهو أضعف الإيمان وكذا الجهود والمال بل الروح لعلوا أنهم لا يعملون شيئا فأعمال الإصلاح كثيرة وقائمة وأهلها يشكون ضعف أخلاق الناس بحيث أصبحت البيئة سيئة لدرجة لا تسمح لأى إصلاح أن يتضح نعم إن الجهاد فى سبيل الخير فى القرن العشرين أصبح أبسط مئات المرات عنه فى العصور القديمة فالعلوم انتشرت والحكومة تدفع بالناس لطريق الخير المعنوى والمادى فعلى أئمة المساجد أقسام الناس جميعا أن صلاح أخلاقهم ومساعدة المصلحين سيعود عليهم فى الدنيا بالمكاسب والنعى وفى الآخرة بالثواب والرضا هذا هو أول واجباتهم

في مساعدة الحكومة وكل القائمين بأعمال خيرية بل عليهم أن يقودوا الناس ويؤلفوا الجمعيات الخيرية ويعلموا الناس كيفية تأسيسها وإدارتها وتمويلها وسأخصص للجمعيات الخيرية فصلاً مستقلاً وبخصوص الزكاة ولا سيما في القرى فأقرر الآتي :

تنظيم الاحسان في القرية : تقوم به في كل قرية هيئة رسمية ينتخبها الاهالى سنوياً والموظف الحكومى المشرف عليها هو إمام المسجد أو أئمة المساجد بالقرية فترسل لهم وأمثالهم الحكومة التعليمات الخاصة بتنظيم وإدارة ومراقبة الموضوع وبعد انتخاب تلك الهيئة سنوياً تقوم بعملها بالصورة الآتية :

(أولاً) تقوم الجمعية أى الهيئة المشار اليها بجمع اسماء المعدمين ويشترط في المعدم أن يكون عاجزاً عاجزاً تاماً عن كسب قوت يومه وأما الفقراء والمساكين فخارج عن اختصاصها والفقير من يكسب خمسة ويحتاج إلى عشرة والمساكين هو من يكسب سبعة ويحتاج إلى عشرة أى أن هذه الهيئة لا تنظر لهم بتاتاً لأنها تخرج من اختصاصها .

بعد معرفة كل المعدمين تقدر المال اللازم لهم وذلك بأن تفصل منه العدد الممكن ترحيله للملاجيء والمستشفيات والباقي يلزم أهل القرية ، بإعالتهم أى :

(١) تغذيتهم غذاء معقولا كالعدس والنابت والمدمس بعمل مطعم شعبي لهم .

(٢) كسوتهم بأقل النفقات أى جلب رزم الغزل ونسجه بأنوال يدوية لحساب الجمعية وبهذه الوسيلة تحدد المصروفات اللازمة لهم سنوياً .

(ثانياً) توزع الأموال المطلوبة على أهالى القرية كل حسب قدرته ، ويصدر قانون بجمع تلك الأموال إجبارياً مثل لجنة تقدير ضريبة المجالس القروية القائمة الآن ولجان تحديد رسوم ضريبة الحفر التى كانت قائمة لحين الغاؤها وهى التى كانت مقررة بالأمر العالى الصادر فى ١٠ - ١١ - ١٨٨٤ المعدل بالأمر الصادر فى ١٧ - ٢ - ١٨٩٦ والقانون رقم ٦١ فى ١٩ - ٤ - ١٩٣١

إلى أن الغيت في القرى بالقانون رقم ٧٠ في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٣٦ .
وبحسن أن تسمى هذه الرسوم باسم رسوم الزكاة لتكون بمحبة والامر
لا يتطلب سوى أمرين :

- (١) إصدار قانون يسمح بجمع الأموال اللازمة لإغاثة المعدمين .
- (٢) إعداد التعليمات اللازمة لتنظيم تلك الحركة أى كيفية إجراء الانتخابات
— الإدارة — وتقدير الإيرادات والمصروفات — توزيع المصاريف وكيفية
الحاسبة والرقابة وهى مسألة فى غاية البساطة وبعد ذلك تطبع وتوزع .
- (٣) ستطلب عناية أشد من وزارة الشؤون الاجتماعية بزيادة الموظفين
أكثر عما هى عليه الآن فى قسم الخدمة الاجتماعية — ويجب تعديل الدراسة
بالجامع الأزهر وقروعه بحيث تدرس نظام الجمعيات الخيرية وكيفية إدارتها
وتأسيسها وتنظيمها ومراقبتها ومسك حساباتها .

الفصل الثالث

الجمعيات الخيرية

لقد تطور تاريخ الجمعيات الخيرية تطورات هامة خطيرة وعندما أنشئت
فى مصر وزارة الشؤون الاجتماعية جعل فيها قسم هام هو قسم الخدمة
الاجتماعية ، زود بمجموعة من المفتشين لفحص حسابات المنشآت الخيرية
وتقرير المساعدة اللازمة لتسيير أعمالها وأصبح للخدمة الاجتماعية معهد عال
إذ أسست مدرسة الخدمة الاجتماعية بمصر سنة ١٩٣٦ — سنة ١٩٣٩ ولازال
معهداً عالياً يؤدى رسالة هامة للأمة .

النظام الحديث لتمويل المشروعات الخيرية : يمكن تمويل المشروعات الخيرية
بوسائل متعددة أذكر منها على سبيل المثال : (١) اشتراكات أعضاء الجمعية
(٢) إعانات الأعضاء والخيرين (٣) عمل بانصيب وهذا الباب وحده

يبدو مبالغ لا يتصورها العقل في عصرنا الحديث عصر الماديات حتى اضطرو
المشروعون لحاية الجمهور بقوانين يجعل اليانصيب تحت إشراف الحكومة
(٤) إيراد الحفلات كحفلات الرياضة المختلفة والتمثيل والسينما في المدن... الخ
(٥) إقامة المهرجانات الخيرية (٦) توزيع طوابع من فئة ١، ٢، ٥، ١٠ قروش
(٧) عمل شارات توزع بأثمان (٨) بيع كارتينات ورسوم دخول
(٩) توزيع منتجات بأثمان غالية وحقيقتها هبات مستمرة مثل توزيع الزهور
ومنتجات الملاجىء (١٠) عمل أكلات شعبية للاغنياء بأثمان عالية كأكلة
من شوربة العدس مقابل ٥ قروش إلى ١٠٠ قرش (١١) الإعانات الحكومية
من المجالس المحلية ووزارة الشؤون الإجتماعية (١٢) تخصيص الأوقاف . الخ الخ
تنظيم تلك الجمعيات : عمل دعاية واسعة من وزارة الشؤون ووزارة

الأوقاف وأئمة المساجد وغيرهم من الهيئات لتعليم الناس كيفية تنظيم تلك
الجمعيات الخيرية وطبع كتاب بل كتب لتوضيح ذلك أى تبين (١) عمل القانون
الأساسى لجمعية خيرية موضح به أغراض الجمعية والمواد اللازمة في كيفية
ادارتها ومراقبتها .

(٢) اللائحة الداخلية : وبيان تفاصيل العمل وواجبات كل عضو في مجلس
الإدارة والسكرتارية وطرق عمل الميزانية والحسابات ... الخ الخ
(٣) الحسابات والتنظيم والرقابة : كيفية فسك الحسابات ومراقبة أموال
وحفظ أوراق الجمعية وإعداد ميزانيتها وعمل حسابها الختامى ... الخ .

أهمية الجمعيات الخيرية الآن : على هذه الاسس السليمة تأسست جمعيات
خيرية ما كان يحلم بها الأقدمين فكثير من المستشفيات والملاجىء تديرها في
أوروبا جمعيات خيرية وكان التعليم والجامعات قدما تشرف عليها هيئات البر
وقد تأسست في مصر وهى في فجر نهضتها الحديثة جمعيات خيرية تفخر بها
ومن أمثلتها جمعية المواساة ، وجمعية الإسعاف ، جمعية الهلال الأحمر ، الجمعية

الخيرية الإسلامية ، مبرة محمد علي ، جمعية الشبان المسلمين ، جمعية مكارم الأخلاق الإسلامية ، جمعية تحسين الصحة ، جمعية يوم المستشفيات ، والجمعية الزراعية الملكية ... الخ الخ .

ميدان الجمعيات الخيرية في القرية المصرية : بعد أن تكون جمعية تنظيم الزكاة والإحسان في كل قرية تجعل تلك الجمعية العمود الفقري لخدمة لجان خيرية أخرى في القرى البسيطة وأما في بقية القرى فيحسن إنشاء جمعيات خيرية مستقلة عن الجمعية السابقة وفيما يلي أمثلة للجان أو الجمعيات الخيرية التي يجب أن تعمم في كل قرية مصرية .

(١) جمعية المصالحات : للقيام بتوفيق العائلات والنضاء على المنازعات بين الأفراد وتنمية أواصر السلام والمحبة بين الناس مع التكاتف على درء المظالم ونشر التآلف والتوادد بين الناس .

(٢) جمعية الإحسان : قلنا أن لجنة الزكاة هيئة رسمية وعملها قاصر على إغاثة المعدمين ولذلك يجب أن تنشأ أزرها هيئات غير رسمية لمساعدة الفقراء والمساكين - حسب قدرة الأهالي بتوسيع المطعم الشعبي والإكثار من كسوة الفقراء في الأعياد والمواسم .

(٣) جمعية رعاية الصحة : (أ) توصل المرضى الفقراء للمستشفيات تحت وعائتها (ب) عمل أجزاخانة أي مخزن أدوية به أدوية شعبية مفيدة (ج) الاتفاق مع صيدلية لصرف الأدوية بأثمان مخفضة لفقراء القرية خصوصا (د) الاتفاق مع طبيب على الحضور مرة في الأسبوع (هـ) عمل الإسعافات السريعة وقت الحاجة (و) عمل دعاية وإرشادات صحية (ي) استدعاء مندوبي وزارة الصحة لعرض أفلام سينمائية ونشرات صحية في القرية ... الخ

(٤) تشجيع الألعاب الرياضية : وخصوصاً السباحة والرمية وكرة القدم

وكرة السلة ... الخ وعمل حفلات رياضية ونشر الاناشيد الوطنية أثناء تلك الحفلات.

(٥) جمعية المرأة الحديثة : جمعية من السيدات (١) نشر الثقافة الدينية

بين السيدات (٢) رعاية الحوامل (٣) مساعدة الحوامل أثناء الوضع (٤) طرق تربية الأطفال (٥) التدبير المنزلى ولا سيما نظام المنازل والطبخ البسيط والغسيل والمكوى (٦) عمل المخملات وفوائد استخدام فراز اللبن ونشر بعض الحرف التى تساعدن على كسب معاشهن (٧) إصلاح حال الزواج والطلاق وتعدد الزوجات .

وأريد أن أتتبع هنا إلى الدور الخطير الذى بذلته إيرلندا فى توجيه السيدات لإصلاح دولتها .

(٦) جمعية نشر الدعوة التعاونية : تقوم الأهل على معنى التعاون وأغراضه

وكيفية إدارته — تعضيد تمويل جمعيات التعاون التى سأخصص لها باباً مستقلاً وعمل مهرجان سنوى للتعاون فى يوم مشهود ، عمل صندوق لإعارة للفقراء لميكنتهم من شراء سهم فى جمعية التعاون بعمل بطاقات وطوايع .

(٧) جمعية الوعظ والإرشاد الدينى : إلهام الناس أصول الدين الحقة

ومعرفة حياة الرسول مع التمسك بلب الدين دون القشور وإقناع الناس أن الاخلاق هى أساس كل اصلاح .

(٨) جمعية الدعاية للأعمال الخيرية ومحاربة العادات القديمة : مهمتها

الإعلان والدعاية ومساعدة كل عمل خيرى والتبريج الكافى للفضاء على العادات السيئة فى القرى المصرية وبما أكثر تلك العادات .

٩ — جمعية المساعدة على فتح سبل الرزق . عمل ملجأ لتعليم الأهل

صناعة النسيج بالأزوال فلا يخلو منزل أو حقل منها وعمل حذاء شعبى لمكافحة الحفاء وعمل أثاث من الجريد والقش وعمل المقاطف وعمل المخملات وإقناع

الاهالى بان الزراعة ليست كل مصدر الرزق فتسعة أعشار الرزق فى التجارة والصناعة والمهن الأخرى

١٠ - جمعية الزراعة : العمل على نشر المحاضرات الزراعية ونشر تعاليم نشرات وزارة الزراعة ولاسيما مجلة زميل الفلاح ونشرات ومجلات وزارة الزراعة وكيفية زراعة المحاصيل والقوا كوعمل الأسمدة والآلات الزراعية . الخ واستدعاء وزارة الزراعة لغرض أفلام والقاء محاضرات زراعية . الخ الخ

١١ - جمعية الرى : إعلان الاهالى بمواعيد الرى ، وإيصال شكوى الاهالى فى حالة الخوف على الزراعة من تأخر الرى والدعاية وتنظيم استخدام الآت الرى ، وتنظيم السواقي وإشباهاها وحل مشاكل حقوق الارتفاق .

١٢ - جمعية أعمال المساحة : أفهام الاهالى تعليمات مصلحة المساحة والشهر العقارى ومساعدة موظفيها وعمل احصاءات زراعية سنوية

١٣ - جمعية الاتصال بالجهات الرسمية : نشر القوانين التى تهم الاهالى بتتبع الوقائع الرسمية والحث على شراء القوانين وأفهام الاهالى الى اجرامات الاتصال بالبوليس والنيابة والقضاء والإدارة والمساحة والزراعة والتعاون والرى ومجالس المديرية والاقواف وبك التسليف . . . الخ الخ

١٤ - جمعية التعليم : العمل على مكافحة الأمية بعمل قسم لىلى لهم وضرورة مراقبة الأولاد الحاضرين للتعليم الإلزامى للتأكد من أن الإلزام نافذ ومثمر ومكتب لتحفيظ القرآن - مساعدة الفقراء والاذكيا لاتمام دراستهم والدعوة لنشر التعليم بطريق المراسلة ومساعدة المتعلمين وتفضيلهم عند اشتغالهم فى الحياة العملية .

١٥ - جمعية أطفال الحرائق ونشل الغرقى : (١) دعوة الاهالى وتنظيمهم لاطفاء الحريق عند حدوثه (٢) نشل الغرقى اذا حدث غرق (٣) درء المظالم وتوحيد الجهود ضد الظلمة (٤) تعميم الاناشيد الحماسية (٥) المحافظة على نظم

حفلات الالعب الرياضية (٦) الدعوى لدى التاجر والمساجد والهيئات
باقتناء اعلام ورفع الاعلام فى كل المناسبات

١٦ - المكتبة والمجلة : ادارة مكتبة القرية والعمل على تزويد محتوياتها

وعمل مجلة للقرية تطبع طبعا اوليا على قترات

١٧ - جمعية للمحاضرات والابحاث العلمية : العمل على نشر الثقافة بين

الفلاحين فى كافة النواحي التى تهتم كجمعية بشرية واعداد الخطب التى
مستلقة يوم الجمعة فى المسجد

١٨ - جمعية تربية الحيوان والدواجن : توفير الاهالى لمعرفة الصفات

المتمايزة فى المواشى والدواجن وكيفية علاجها - خطورة بعض الامراض
التي تصيبها والاحتفاظ بذكور ممتازة لتحسين نسل المواشى والدواجن - اذا

ماتت جامونة وكان لحمها صالحا للاكل توزع لحومها بأثمانها لاهالى القرية
لتخفيف حدة المصائب والدعوة لاصدار قانون التأمين على الماشية الاجبارية والدعوة
على تمليك كل فلاح ماشية ووضع الاسس السليمة لضمان هذه الاموال لاصحابها
١٩ - جمعية رفع مستوى المعيشة : (١) بحث مسألة الازهار والاجر

الوراعى فى القرية وجعلها عادة (٢) تنظيم التسليف سواء بواسطة بنك

التسليف او جمعية تعاون القرية (٣) عمل الاسمدة بواسطة مكايير وفق الاسس

العلمية الصحيحة (٤) ضمان حسن التقاوى والاسمدة ومشاتل الناكهة والحضر

(٥) تعديل عقلية سكان القرى لانها عقلية زراعية جامدة بتشجيع التجارة

والصناعة والحرف (٦) الحد على الهجرة اذا كانت ستؤدى لرخاء احسن

٢٠ - جمعية الفنون الجميلة وتربية الذوق السليم : (١) نشر المواويل

والاغاني الشعبية (٢) الدعوة للثقافة وحسن النظام (٣) احياء حفلات تمثيلية

وحفلات غنائية وحفلات القاء اناشيد وموسيقى وعرض مناظر بالقانوس

السحرى وعرض افلام ثقافية ومسلية على قترات والدعوة للثقافة فى كل مكان

« الثقافة من الايمان »

٢١ — جمعية تمثيل القرية : جمعية لتمثيل رغبات القرية بالاتصال بأعضاء مجالس المديرية ومجلس النواب ومجلس الشيوخ وأعضاء المجلس القروى وجمعية التعاون لايجاد المنشآت التى تهتم القرية مثل مكتب بريد وتليفون عمومى وانشاء طرق وكبارى وفتح مدارس وملاجئ ومستشفيات تخدمهم وتخدم القرى المجاورة .

٢٢ — هيئة لتوحيد سياسة الخدمات الخيرية : لابد من ايجاد هيئة لتنسيق جهود القائمين بالخدمات الخيرية فى القرية وتشرف على تمويلها ولما كان التمويل هو القوة المحركة فسأعالجه فيما يلى :

تمويل الجمعيات الخيرية فى كل قرية : أشير فيما يلى لبعض الوسائل الذى تكفى لتسيير دولاب العمل فى الجمعيات الخيرية فى القرية

١ — نسبة مئوية من أجر المأذون الشرعى فى حفلات الزواج ونسبة مضاعفة فى حالة الطلاق

٢ — غرامات تحكم بها لجان المصالحات

٣ — جمع زكاة الفطر لتوزيعها فى عيد الفطر بالعدل

٤ — تنظيم توزيع لحوم عيد الأضحى فى عيد الأضحى

٥ — عمل يانصيب خمس مرات فى السنة (١) عيد الفطر (ب) عيد

الأضحى (ج) مولد النبي صلى الله عليه وسلم (د) أول رمضان (هـ) عيد رأس السنة الهجرية

ويشتري بعشر المبالغ المحصلة شئ يهيم الفلاحين أى خروف او عجل او جاموسة حسب حالة اتساع القرية .

٦ — النذور التى تصرف فى الأرضة وجلود عيد الأضحى

(٧) بدل الرحمة الذى يصرف فى المقابر أى يقوم الاتحاد بالذهاب للمقابر

كل يوم جمعة ولاسيما فى المواسم والأعياد وجمع الصدقات التى سيقترع بها الأهالى

٨ — إعانات المجلس القروى ووزارة الشؤون وجمعية التعاون سنويا
٩ — دفع تبرعات من كل عائلة في شهر رمضان حسب بطاقات التوزيع
(المعمول بها مدة الحرب)

١٠ — اشتراكات الاعضاء الشهرية

١١ — جمع الصدقات في المواسم الدينية أى عيد الفطر وعيد الاضحى
ومولد النبي وشهر رمضان وليلة المعراج وليلة نصف شعبان والمولد
والمآتم والأفراح

١٢ — جمع تبرعات الفلاحين في مواسم جمع الحاصلات الزراعية القمح
والذرة والفاكهة كأيام كثرة ميلاد المواشى وجمع النحل

١٣ — تخصيص صندوق في المسجد كل يوم جمعة يشرف عليه الاتحاد
١٤ — دعوة المومنين من أهل القرية لتناول الطعام مرة في كل شهر
مقابل ٥ قروش، ١٠ قروش، ١٥ قرشا وتكون الاكلة مكونة من شوربة
عدس وحشم على شراء بعض منتجات الملجأ بأثمان تساعدهم على أعمال البر
١٥ — عمل حفلات للترويج عن النفس ولتكون مصدر للارادات مثل
حفلات رياضية وتمثيل وعرض أفلام سينمائية للثقافة والتسلية وتحصيل
الاراد للجمعيات الخيرية

بيوت الشعب : اكدنا ضرورة القضاء على عزلة الفلاحين بعمل قاعة
اجتماعات بنشأها المجلس القروى وعلى أسوأ الفروض تستخدم قاعة المسجد
أو المنتزه العمومية لذلك الغرض والمهم أن يستخدم مكان الاجتماعات العامة
كوسيلة لصفل وقت الفلاح فيما يفيد بطريقه حمية للنفوس ومثمرة فيتألف
في كل قرية لجان لذلك ويتولى الاشراف على تلك اللجان ومساعدتها هيئة
عليا بالقاهرة والبنادر الهامة لضمان المساعدة وحسن الاشراف والتوجيه
وتكون تلك الهيئة موضع عطف الامة كلها فيعمل لها مهرجان سنوى عظيم
يلتئم أهميتها وتمطى لها اعانات ضخمة ويعمل لها دعاية واسعة لئلا نصيب وينزل

لهاكل القادرين من العظماء يوما في السنة بلجس التبرعات وبذلك يمكنها أن تؤدي رسالتها على الوجه الصحيح ويوت الشعب في تركيا مثلا يتبرع لنا الطريق .

الفصل الرابع

النوادي بالقرية

النوادي ما هي الا فرع من الجمعيات الخيرية فاذا وجد للنوادي مكان مستقبلي وثالث تأييدا مناسباً فانه يصبح جمعية خيرية بكل معنى الكلمة ويمكن أن تقرر ان القرية في حاجة إلى ناديين .

[الاول] نادي الشبان المتعلمين : ويكون هؤلاء متعلمين يساعدنا كثيرا على حضرة احاطتهم بسياسي يضمن لهم الحفظ وفي نفس الوقت توجيههم لخدمة أمهم لذلك يجب أن يخصص لهم نادي ومساعدتهم في تأييده ويتولوا هم ادارته والصرف والاشراف عليه بالنظام المتبع في جمعيات الكشافة والرواد والجوالة وجعله موزعا للعارف بين الشبان المتعلمين في القرية وكذلك المدن والقرى الاخرى على أن يخدم الشبان أنفسهم بانفسهم كنظام الجوالة وبذلك نحقق الامور الآتية :

(١) ايجاد فرص للشبان المتعلمين لعمل رحلات زاور وتعارف بين المدن والبادر والقرى لما فيها من أهمية عظيمة

(ب) تسليم الشبان المتعلمين مشاعل النور للجيل الجديد

(ج) إحاطة المتعلمين بسياسي يضمن لهم حسن التزوج في بيئة اكثر صلاحا

[الثاني] نادي شبان القرية : يعمل نادي بسيط مؤث تأييدا غاية في البساطة

أي من المصاطب وكراسي الجريد والقش يقومون هم بإدارته ويتولى الإشراف وحسن التوجيه مدرسو المدرسة الالزامية وموظفوا القرية الرسميون لرعاية الشبان وتوجيههم الوجهات الصالحة .

الباب الرابع

التعاون

يفتك الفقر بالفلاح المصرى ويقعده عن أن يتخرج خطوة واحدة في سبيل الرق لذلك سأخصص لعلاج مشكلة الفقر بابين من هذا الكتاب أحدهما الذى نحن الآن بصده أعالجه في الفصول الآتية :

الفصل الأول

التعاون

تجسم فوائد التعاون القرية : لو تخيلنا قرية زمامها مثلا ١٥٠٠ فدان وتصورنا أن هذا الزمام جميعه ملكا لشخص واحد بدلا من كونه ملك سكانها البالغ عددهم أربعة آلاف شخص فإن ذلك الشخص الوهمى سيزرع تلك المساحة وفق أحدث الطارق ويشتري أحسن الآلات الزراعية وأحسن التقاوى والاسمدة ويبنى اعمال عزيمته أحدث المباني وينشأ المعامل لتحويل منتجات عزيمته لصناعات زراعية ويحلب أحسن المواشى ويهتم بتربيتها وتربية الدواجن ويبيع منتجات أرضه بأحسن الأثمان لقدرة على معاملة التجار والموردين فيبيعها بأعلى سعر يمكن ويشتري كل لوازم أرضه بأرخص الأثمان ويفترض بشروط سخية وبالاختصار يمكنه الاستفادة من مزايا الانتاج الكبير التى لا تقع تحت حصر والتى يسبب الاقتصاديين فى الكلام عنها وكذا التجار وكل من خير الحياة العملية وأكتفى بالإشارة إليها فيما سبق .

لكن هذه القرية نفسها حينما يزورها سكانها البالغ عددهم بضعة الآف شخص فلا يرجي لهم أى تقدم كما هو الحال الآن لشدة فقرهم وشدة احتياجهم لأبسط المبالغ فيسقتل التجار والموردون والمرابون حاجاتهم فيستفيدوا من جملهم وتفقكهم وفقرهم لا متصاص البقية الباقية من دمائهم وتقف هذه الأشياء حاجزاً منيعاً دون الاستفادة من العلوم الحديثة فى الزراعة واستخدام الآلات الزراعية وإنشاء الصناعات الزراعية .

الخلاصة : للفوائد العظيمة التى يجنيها هذا الشخص الوهمى من غناه وللأساوىء العديدة التى يكوى بها الآخرون لفقرهم يقوم التعاون بأداء رسالته . و يقوم فكرة التعاون على تضامن جميع سكان القرية لتوحيد جهودهم واعتبارهم كأنهم شخص معنوى واحد يجمعهم فى جمعيتهم التعاونية فيزرعون أرضهم وفق أحدث الأسس العلمية ويبيعون محاصيلهم دفعة واحدة كأنهم دائرة زراعية كبيرة ويشتررون الآلات والمكينات اللازمة للزراعة والاستفادة من الصناعات الزراعية الحديثة وينشئون الصوامع والشلاجات لحفظ منتجاتهم النباتية والحيوانية . تلك صورة لخدمات جمعية التعاون للقرية أشرحها باختصار وسأوضحها بصورة أوضح فى هذا الفصل مع كيفية تطبيقها وبيان النجاح لها .

ماضينا : (١) كان الفلاحون قديماً يتعاونون فى طحن حبوبهم بإنشاء طاحونة لكل مجموعة منهم (٢) كان ولا يزال الفقراء يتعاونون لإنشاء الساقية لرى أراضيهم المشتركة فيخصص تابوت لكل قطعة أرض تختلف مساحتها حسب قدرة الآلة على رى تلك القطعة ولا زال هذا النظام قائماً إلى اليوم (٣) كان الفقراء ولا زالوا يتعاونون فى عمل قاعة لكل مجموعة منهم لأقامة مأتمهم ولا زالت ميوت الضيوف قائمة وأما كن أقامة المآتم لأفراد كل أسرة — تلك آثار آبائنا وأجدادنا ولا زلنا نشاهدها دون وعى ولم تعرف كيف نواصل السير إلى نهاية الطريق .

الحركة التعاونية في العالم : لكبح جماح الرأسمالية المنطرفة بدأت حركة التعاون في العالم في خلال القرن التاسع عشر ويلقب روبرت أوين Robert Owen بأبي التعاون حيث بدأ حركته المشهورة سنة ١٨٤٤ ولسلامة مبادئه التعاون المعروفة انتشرت حركته في العالم وتشكلت في كل دولة من الدول الراقية بالشكل المناسب مع ظروفها وعلى العموم فقد انتشر هذا النظام ولعب دوراً هاماً في حياة الأمم الراقية الآن ومن أمثلتها الدانمرك ، إيرلندا ، إيطاليا ، سويسرا ، يوجوسلافيا ، فرنسا ، ألمانيا ، إنجلترا ، إيرلندا ، والولايات المتحدة وكندا والنمسا وجمت منه تلك الشعوب مزايا عدة لازالت تتم بحيراتهما .

الدراسات التعاونية : أصبح للتعاون نظم خاصة وأبحاث عظيمة وحركات دولية وأصبح علماً متشعب الفروع ويدرس هذا العلم في مصر في الجامعات في كلية الزراعة وكلية التجارة وخصصت له فصول مستقلة في علم الاقتصاد الذي يدرس بكلية الحقوق وقد أسست للتعاون معاهد عليا فقط مثل كلية التعاون بمائشستر .

التعاون في مصر : في أوائل هذا القرن علق بعض المصلحين وعلى رأسهم عمر بك لطفى والجمعية الزراعية الملكية أهمية كبرى على التعاون لاعتماد بحق أنه يتلاءم مع عقلية الفلاحين المصريين وأنه أسهل السبل لترقية معاشهم وادخال الوسائل العلمية الحديثة في الزراعة والصناعات الزراعية وتربية المواشي والدواجن في القرى وبدأت حركتهم سنة ١٩٠٩ وحالت الحرب الكبرى دون مواصلة العمل ثم صدر قانون التعاون رقم ٢٧ سنة ١٩٢٣ وتأسس قسم التعاون بوزارة الزراعة بمقتضى قرار وزاري في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٣ وأعيد تنظيمه بصدر قانون التعاون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧ ثم تعدله بالقانون رقم ٥٨ سنة ١٩٤٤ الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٤٤ والقرارين

الوزارين الصادرين في ١٥/٧/٤٤ ، ١٢/٢٠ سنة ١٩٤٤ وضمت بعد مدة مصلحة التعاون إلى وزارة المالية وهي الآن تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية .

مركز التعاون في مصر الآن : في سنة ١٩٣٨ بلغ عدد اتفاقيات ٨ وبها ١٠ مراجعين ، ٢٦ مغزلاً وكان عدد الجمعيات ٧٠٣ منها ٣ جمعيات مركزية ، ٣ جمعيات لتسويق الخضار والفاكهة ، ٢٦ جمعية تعاون منزلي وجمعيتين للتعاون الصناعي ، ٦٦٩ جمعية زراعية متعددة الأعمال وبسبب فساد نظام التمويل بالقرى أمكن زيادة عدد جمعيات التعاون فأصبح في أول سنة ١٩٤٩ يوجد ٢٠٠٦ جمعية منها ١٦٤٨ للتوريد والاتاج الزراعي ، ٢ لتوريد البترول والأدوية ، ٣ جمعيات صناعية ، ٥ لتوريد وتصريف الخضار والفاكهة ، ٣٣٢ جمعية منزلية .

جمعيات التعاون هي سبيل النجاة للفلاحين في مصر : جمهور الفلاحين

في مصر جهلاء وفقراء وهم لا يعلنون شيئاً عن الأساليب الحديثة في البيع والشراء والاقراض والاقتراض ووسائل الزراعة والصناعات الزراعية وكل هذه الأشياء كغيلة بزيادة دخلهم وزيادة محترمة وتسهيل أعمالهم الشاقة ولاسيما لتوصيل تلك المعلومات سوى تضامن أهالي كل قرية في شكل جمعية تعاونية تقوم بتنظيم شئونهم والاستفادة من جهودهم وتلقي الإرشادات في توجيه الفلاحين الوجهة الصالحة ولكن حال دون الاستفادة من خدمات التعاون شدة الجهل والتمسك بالقديم وتدهور الأخلاق ويمكن إنجاز ذلك في الآتي .

١ — جهل الفلاحين بمزايا التعاون وعدم فهمهم لأغراضه وكيفية إدارة الجمعية التعاونية ورقابتها .

٢ — عدم الاهتمام بالدعاية للتعاون وعدم نشاط مصلحة التعاون والفلاح في التبسيط في نشر الدعوة وتهية الظروف الملائمة لتقوية جمعيات التعاون

وافهام الناس كيفية انشائها ونظم إدارتها ومسك حساباتها ومراقبتها .

٢ — عدم تدخل الحكومة بتدخل عمليا في انشاء جمعيات التعاون مع وثوقها من جهل الفلاحين وتفككهم في حين أنها تتدخل لاقامة وتمويل نوادي كليات الجامعة ومبانيات خريجيها وكان تدخلها في انشاء جمعيات التعاون وتمويلها أولى بالرعاية وأقرب للفهم والعقل وليس أدل على ذلك من أن جهود مصلحة التعاون في عشرين سنة ٢٢ — ٤٣ سنة كان تلك ما اسداه فساد نظام توزيع مواد التموين في القرى إذ رفع عدد جمعيات التعاون من ٧٢٣ سنة ١٩٣٨ إلى ٢٠٠٦ سنة ١٩٤٩ وأسوق هذا المثل ليكون قاطعا في أن مزايا التعاون ليست معروفة للفلاحين لأن مزية وفوائد حصول الفلاح على نصيبه من مواد التموين لا يوازي شيئا للفوائد والمزايا العديدة التي ينالها الفلاح من انضمامه لجمعية تعاونية ناجحة وسأرجى الكلام عن علاج عدم انتشار التعاون فيما بعد .

فوائد التعاون في مصر الزراعية بوجه عام : نصت المادة الأولى في القانون ٢٣ لسنة ١٩٢٧ والمعدل بالقانون ٥٨ لسنة ١٩٤٤ على أغراض التعاون ويستفاد منها أن المشرع المصري نحاشي تقسيم التعاون وبمعنى آخر وجود جمعيات إنتاج تعاونية كالمنتشرة في فرنسا وجمعيات تعاون زراعية كالمنتشرة في الدانيمرك وجمعيات أقراض تعاونية كالمنتشرة في ألمانيا وجمعيات تعاون للاستهلاك كالمنتشرة في إنجلترا وجمعيات بناء تعاونية كالمنتشرة في الولايات المتحدة وإنجلترا وجمعيات للتوريد كالمنتشرة في إيطاليا وجمعيات ضد أخطار الزراعة أى التأمين على المواشى والمحاصيل ... الخ

شرح المادة الأولى من القانون ٢٣ لسنة ١٩٢٧ المعدل بالقانون ٥٨ لسنة ١٩٤٤

أغراض التعاون موضحة بالمادة الأولى من قانون التعاون ونصها : « تعد جمعيات تعاونية مصرية . الجمعيات التي تنشأ طبقا لأحكام هذا القانون وتكون غايتها تحسين حالة أعضائها من الوجهة المادية في مسائل الإنتاج والشراء والبيع

والاقراض والاقتراض والتأمين واستغلال الاراضى وأعمال الرى والصرف وبناء المساكن بالقليل من النفقات أو ما شاكل ذلك بواسطة اشتراك جهودهم متبعة فى ذلك المبادئ التعاونية ويجوز للجمعية التعاونية أن تقوم بعمل واحد أو أكثر من الأعمال المتقدمة ، وفيما يلى شرح ذلك :

(أولا) الاتاج مثل (١) اتاج السماد بعمل مكابير (٢) اتاج أدوات زراعية كالغاسر والشرشرة والمناطف ... الخ (٣) عمل أنوال لنسج الاقمشة وكذلك السجاد والاكلة (٤) عمل الشربات من الفاكهة (٥) عمل المربى والجللى (٦) استخراج الروائح من الزهور (٧) عمل المشروبات الغازية (٨) عمل العسل وعصير القصب (٩) تخفيف البلح العجوة (١٠) طحن الجيوب (١١) حلج القطن ، عصر الزيوت ، ضرب الارز (١٢) حل الحرير ونسجه (١٣) عمل الاثاث البسيط من الجريد والقش (١٤) عمل المقاطف والمنشآت والاسبنة والكراسى وخوص الطرايش (١٥) عمل الخمللات (١٦) عمل الصلصة (١٧) تخفيف اللحوم وحفظ البيض (١٨) عمل الفسيخ والسردين (١٩) تربية المواشى (٢٠) تربية الدواجن (٢١) تربية الجلود للدينغ (٢٢) عمل القشدة والزبدة والسمن من اللبن (٢٣) انشاء برج حمام (٢٤) عمل منحل حديث (٢٥) انشاء معمل لتفريغ البيض (ثانيا) الشراء والاستيراد . (١) مثل شراء الاسمدة الكيماوية والبادية (٢) شراء العلف (٣) شراء التقاوى والبذور (٤) شراء الآلات الزراعية الحديثة مثل آلات الرى وآلات حرث ، آلات دراس ، آلات ضم المحاصيل وآلات تقريط الذرة ، عربات ديكوفيل لنقل السماد والأتربة ... الخ

(ثالثا) البيع مثل بيع محصول القطن ، القمح ، البصل ، البلح ، الارز ، بيع الالبان والجبن والزبدة والسمن ، بيع الفاكهة داخل القطر وخارجه ، بيع الحضر داخل القطر وخارجه ، بيع منتجات الصناعات الزراعية المختلفة

أى الدقيق ، الأرز ، البلح ، الصلصة ، العسل والشربات والمربى والمخللات ،
بيع الدواجن والأرانب ، بيع المواشى واللحوم وجميع خيرات الريف .

(رابعا) الاقراض والاقتراض : تقوم الجمعية كبنك للقرية أى يودع
الموصرون مازاد عن حاجتهم من النقود ويأخذ المحتاجين ما يلزم
لإدارة زراعتهم

(خامسا) التأمين : مثل التأمين ضد نفوق الماشية (٢) تأمين ضد حريق
المحاصيل (٣) تأمين ضد غرق المزروعات (٤) تأمين ضد العجز والمرض
والشيخوخة .

(سادسا) استغلال الاراضى : مثل تأجير العزب والارض وتوزيعها
على المستأجرين (٢) تخفيف البرك وزراعتها لحساب الجمعية (٣) عمل
مزرعة نموذجية لتعليم الأهالى أساليب الزراعة الحديثة (٤) تربية المواشى
والدواجن وعمل طلائق لتحسين النسل .

(سابعا) أعمال الري والصرف : (١) شراء آلة للرى وتأجيرها
للأهالى (٢) عمل كبرى بسيطة (٣) عمل بعض المسارف فى بعض
الاحواض بزمام القرية (٤) عمل طرق زراعية فى زمام القرية (٥) عمل
قارب أو مركب لتسهيل نقل الأهالى بالقرية

(ثامنا) بناء المساكن : أحاطة القرية بسوار جميل من المباني وتأجيرها
وأمثلة ذلك منزل رسمى للعمدة ، منزل للجلس القروى ، دار للاجتماعات ،
دار للتعاون ، مدرسة ، سوق وساحة ألعاب رياضية ، منازل للمدرسين ،
منازل لموظفى الحكومة ، مخازن وصوامع للحبوب والمحاصيل ، شون
للبنوك ، فلاجات ، نوادى .

(تاسعا) تعاون للاستهلاك : مثل محل بقالة تعاونى (٢) مطعم تعاونى
(٣) محل جزارة تعاونى (٤) محل ما يفتاتورة تعاونى ، محل خردوات

(٥) سيارة أو توييس للنقل (٦) غزن أدوية تعاونى Ce-operative Dispensaries وقد نجح هذا الأخير فى أوروبا ولا سيما يوجوسلافيا حيث يصرف الدواء بدون ربح قريبا .

وبالاختصار خدمة جميع أهالى القرية فى جميع النواحي والربح الناتج من أعمال الجمعية سيوزع على الأعضاء كل بقسبة معاملاته مع الجمعية ولتحسين الحالة الاجتماعية يقطع جزء من الأرباح مخصص لذلك ومثال ذلك تشتري الجمعية السباد اللازم لجميع أهالى القرية الأعضاء فيها وتبيعه وتحقق ربح فى الشوال . ٤ قرشا مثلا عن كل شوال فتوزع الأرباح فى آخر السنة لكل عضو بمقدار عدد الشوال التى اشتراها وإذا اقطعت الجمعية جزء من الربح فانها تستخدمه لتحسين حالة الأعضاء أى أهالى القرية كأن تتكلف بمصاريف إدارة راديو وميكروفون . وهكذا فى بقية الأعمال

الخدمات التى يمكن أن تتحققها جمعية تعاونية فى كل قرية مصرية :

(أولا) حقن نموذجى : لا يمكن للفلاح البسيط تعلم وسائل الزراعة الحديثة وحده ولكن يمكن فلاحى القرية مجتمعين فى شكل جمعية تعاونية أن يستأجروا قطعة أرض تعمل مزرعة نموذجية تزرع وفق أحدث الطرق العلمية الممكنة تعميمها بين الفلاحين واتماما للفائدة يجب على وزارة الزراعة أو مجلس المديرية العمل على إنشاء وتعميم الغرف الزراعية وأن ترسل كل قرية عدد منها لتعليم وسائل الزراعة الحديثة وقد نجح هذا النظام فى بلاد المغرب وحاول أحد وزراء الزراعة وكان عميدا لكلية الزراعة فى تطبيق هذا النظام فى مصر لاهيته طبعا

(ثانيا) محطة تربية مواشى ودواجن : لا يعلم الفلاح الوسائل الحديثة فى تربية المواشى والدواجن مثل الجاموس والبقرة والخيول والجمال والأرانب والتمم والدجاج ... الخ ولكن يمكن للفلاحين مجتمعين أن يتعلموا تلك الوسائل بإنشاء محطة تربية مواشى ودواجن .

واعتقد أن إيراد الحقل النموذجي ، محطة تربية المواشي والدواجن سيفوق المصاريف أو على الأقل ستربي الذوق السليم لدى الفلاحين .

(ثالثا) إنشاء برج حمام وزغاليل : لا يمكن لفلاح بسيط عمله لكثرة فققاته ولكن جمعية التعاون تمكنه من ذلك ببناء برج بل عدة أبراج للأهالي .
(رابعا) منحل حديث : لا يمكن للفلاح معرفة الوسائل الحديثة والمنافع الجليلة في تربية النحل والشمع ولكن يمكن للجمعية التعاون إنشاء منحل حديث لتعليم الأهالي ذلك بعد إرسال نفر منهم للتعلم بمنحل وزارة الزراعة أو أقرب معهد زراعي .

(خامسا) تربية دودة القز : يمكن للجمعية التعاونية تحت الأهالي على زراعة شجر التوت على جوانب الترع وجسور النيل والشوارع الهامة كوسيلة للزينة وتربية دود القز وبيع أخشابها مع تعليمهم كيفية حل الحرير ونسجه وهي مسألة بسيطة بحجة لدى أطفال وشبان القرية وكثيرة الأرباح
(سادسا) مشاتل الفاكهة والخضروات وجلب أحسن التقاوى : يمكن للجمعية التعاون إنشاء مشتل للفاكهة والخضر يكفي لوازم القرية كوسيلة لتحسين الزراعة الخضر والفاكهة وكذلك جلب أحسن التقاوى والبذور لتحسين زراعة المحاصيل .

(سابعا) معمل البان بسيط : ولو أن فراز اللبن وخضاض القشدة أثمانا زهيدة جدا إلا أن الفلاح البسيط الذي لا يملك سوى جاموسة لا يستفيد من هذه الوسيلة المريحة لاستخراج القشدة والزبد والسمن ويمكن للجمعية شراء فراز وخضاض وعدد مناسب بحيث يتمتع كل فلاح بفوائد العلم الحديث ويمكن للقرية أن ترسل بعض الأفراد لتعلم صناعة الالبان لاسيما النوع الشائع عن الجبن في معمل الالبان بكليتا الزراعة ومعاهد الزراعة كوسيلة لتعليم صناعة الالبان في مصر .

ثامنا: آلات حديثة في الزراعة: لا يمكن للفلاح البسيط بل الفلاح المتوسط شراء آلات زراعية حديثة للاستفادة منها ولكن أهالي القرية مجتمعين في جمعيتهم التعاونية يمكنهم شراء مجموعة الآلات اللازمة لهم مثال ذلك شراء سيارة حرث تستخدم في نفس الوقت للرى وتستخدم لجر عدة نوارج لدرس الحبوب ويمكنها تزويد القرية بما يلائمها من الآلات مثل (أ) آلة أو آلات للرى توفر للاعضاء (ب) سيارات حرث (ج) آلات ضم توفر للأهالي (د) آلات درس الحبوب توفر للأهالي (هـ) آلات تقريط الدرة (د) ماكينات للتذرية توفر للأهالي وما أكثر هذه الآلات وما أكثر فوائدها وتوفيرها للجهود

واعتقد أنه بعد إنشاء بنك التسليف الزراعى التعاونى وبنك التسليف الصناعى يمكن للقرية أن تشتريها بسهولة وجعل الفلاح العادى ينم بفوائدها مقابل دفع قيمة تأجيرها لساعات محدودة بحيث تسد جميع التكاليف وأقساط الاستهلاك وتدر ربحاً بسيطاً

ثاسعا: لجان التدخين ومقاومة آفات الزراعة: فى الجهات التى تنتشر فيها زراعة حدائق الفاكهة والخضروات يحسن أن تنشئ الجمعية التعاونية لجنة تدخين الأشجار ومقاومة آفات الزراعة وقد كفلت وزارة الزراعة لهذه اللجان أرباحاً طائلة وخدمات فنية عظيمة

عاشراً الاسمدة: لاشك أن الاسمدة من أهم مايعنى به الفلاح ولذلك يجب أن تستأثر جمعية التعاون بشراء جميع الاسمدة ولا يسمح لأى فرد أو هيئة أخرى ببيعها بالقرية وتقوم الجمعية بشراء أحسن الاسمدة وتعمل دعاية لترشد الفلاحين إلى مواياكل صنف بعد الاسترشاد بتعاليم وزارة الزراعة والجمعية الزراعية الملكية وبنك التسليف وشركات إنتاج الاسمدة وبيعها (٢) تقوم جمعية

التعاون يجمع الفضلات النباتية لتعمل منها مكامير الاسمدة وتبيعها للأهالي (٢). تشتري الجمعية اكوام السماد البلدى والكفرى وتبيعه بعد التأكد من صلاحيته

حادى عشر شراء حاجات الفلاحين : خصوصاً التقاوى وأدوات الزراعة مثل الفأس والشرشرة والمقاطف والأجولة ويمكن للجمعية التعاونية شراء لوازم أهل القرية دفعة واحدة أو انتاج مايلزم للقرية بأقل التكاليف

ثانى عشر بيع المحاصلات الزراعية : وذلك أتم عمل لصالح الجمعية التعاونية كشخص معنوى ولصالح الاعضاء أى أهالى القرية وذلك لأن الفلاح يحمل طرق بيع المحصولات الزراعية كالفصح والقطن ويصبح العوبة فى يد التجار وقد انقضت الحكومة الموقف بإنشاء بنك التسليف الزراعى سنة ١٩٣١ وأصبح مهمة جمعية التعاون فى بيع محصول كل القرية غاية فى البساطة ويتلخص ذلك فى أن تشتري هى جميع محاصيل الاعضاء من أقطان وحبوب وتعلمى هى ٧٠ ٪ - ٨٠ ٪ من الثمن بمجرد تسليم البضائع نقداً والباقي يحدد سعره حسب رغبة الأهالى وسيطلب الامر تنظيم الأمور الآتية :

(أولاً) إنشاء مخازن صوامع لوقاية الحبوب من السوس والعطب

ثانياً عمل شئون حتى يمكنها تمويل حركة الشراء والبيع والاستعانة بالبنوك (ثالثاً) ارسال شخص أمين ويستحسن أن يكون قبانى القرية ليتعلم كيفية التكيل والوزن ودراسة أصناف الحبوب ودرجة نقاوتها وكذلك الاقطان ورتبها حسب العرف التجارى ويستحسن أن يشترط فى كل قبانى عموى تعلم هذه الأشياء أو تسحب رخصهم

ثالث عشر بيع ثمار الفاكهة والخضر والالبان والدواجن . لا يمكن

الفلاح البسيط الاتفاق مع تجار الفاكهة والخضر ومجلات الالبان وموردى المستشفيات والمدارس على جميع ما يحتاجون إليه ولكن الجمعية التعاونية يمكنها

أن تورد لهم جميع خيرات الريف والجمعية تتمكن كذلك من انشاء التلاجات اللازمة لحفظ هذه الأشياء من الفساد أو لحين تصريفها . .

رابع عشر تجهيز المحاصيل : الاتفاق مع آلات طحن الحبوب ، آلات ضرب الارز وآلات عصر القصب وعمل العسل وحالج الاقطان ومعاصر الزيوت على تجهيز حاصلات أهالى القرية بشروط ملائمة

خامس عشر بنك تعاونى : لا يمكن للفرد أن يتال ثقة الاهالى حتى يودعوا فى أمانته مدخراتهم ولكن يمكن لجميع أهالى القرية ممثلين فى جمعيتهم التعاونية أن يودعوا فيها مازاد عن حاجتهم من أموال وتقوم هذه باقراضها للمحتاجين من الاهالى بضمانات ولاسيما أن الحكومة عند ما كان التعاون فى مهبه قدمت للتعاون سلفة مالية لا تقل عن مبلغ ٣٥٠٠٠٠ جنيه تقترض منها الجمعيات التعاونية بفائدة ٤ ٪ على أن تفرحها لاعضاؤها بفائدة لا تزيد عن ٧ ٪ ويمكن للجمعيات تحت اشراف بنك التسليف التعاونى أن تتعلم كيفية القيام بهذه الاعمال

سادس عشر عمل مخزن ادوية تعاونى . تعمل الجمعية للأهالى مخزنا تعاونيا للمستحضرات الطبية الجاهزة التى لاخطر من استخدامها مع تزويد المخزن بكتب شعبية بسيطة فى الطب وكيفية استخدام تلك الادوية وذلك لنشر الثقافة الطبية بين فلاحى القرية .

سابع عشر مصنع أنوال يدوى . لما كان كل فلاح يحتاج للملبس ويعتبر ملبس الفلاح وعائلته جزء مهم من مصروفات الأسرة لذلك يجب أن يكون للجمعية التعاونية مصنع نسيج يدوى يتعلم فيه أهالى القرية صناعة نسيج القماش بالأنوال وتعلم السيدات كذلك كسيل لاستتار أوقات الفراغ وهذا الامر منتشر فى قرى يوجو سلافيا إذ عممت أنوال نسيج الأقمشة والسجاد والكليم بكل منزل ومصر أولى بذلك ولقد نجح هذا النظام فى كثير من القرى المصرية

ثامن عشر معمل مخلات . لما كان المخلل الغذاء المهم للفلاحين لشدة قهرهم ولشدة رخص الخضضروات والملح في مصر تجب موالاة تلك الصناعة عناية فائقة بحيث تمشي مع الذوق فتهدب تلك الصناعة وتعباً تعباً نظيفة .
تاسع عشر الصناعات الزراعية . عمل مصنع بسيط للصناعات الزراعية للاستفادة من منتجات القرى ولاسيا (١) المخلل (٢) شراب الفاكهة المختلفة (٣) المرق والجلب (٤) المشروبات الغازية (٥) النوع الشائع من الجبن والزبدة والسمن (٦) استخراج الروائح العطرية (٧) استخراج الخل والسبوتو (٨) تجفيف البلح والعجوة (٩) عمل المقاطف وخصوص الطرايش (١٠) تجفيف اللحوم وعمل البسطرمة والسجق (١١) تعبئة وبيع العمل (١٢) حل شرائق الحرير (١٣) الصلصة (١٤) تفريخ البيض

عشرون التأمين . وأبسط صورة له أنه لومات جاموسة وكان لها صاحبها .
للاكل توزع على أهالي القرية لمشاركة المصاب في كوارثه وتوزيع خسارة حرق المحاصيل وغرق الزراعات على جميع الأعضاء أي أهالي القرية وذلك أحسن سبيل للقضاء على هذه الجرائم المنتشرة في القرى

واحد وعشرون مكافحة الحفأ : لضمان الكساء أشرنا بتعميم صناعة النسيج اتما للفايدة بعمل محل بالقرية لعمل خداه شعبي أي صندوق رخيص جداً تديره جمعية التعاون بعد عمل تصميم لأرخص خداه شعبي يمكن به مكافحة الحفأ .

اثنان وعشرون قضاء حاجات الأهالي : كثير من القرى محرومة من ضروريات الحياة وأذكر على سبيل المثال الآتي :

(١) ماكينة طحين (٢) محل بقاله (٣) محل خردوات (٤) محل جواراة (٥) فرن (٦) مطعم (٧) سيارة لتسهيل المواصلات مع خارج القرية .
وسبب ذلك تشجيع الأهالي بالعقليات الزراعية لتعلمهم يحجمون عن مزاوله تلك الاعمال

ولكن الجمعية التعاونية يجب أن تضمن للأهالى وجود كل هذه الاشياء بافشاء محل ندى فروع أو افشاء محلات لهذه الانواع

ثالث وعشرون ضمان وسائل النقل . معظم القرى موصلاتها رديئة جداً والى كانت المواصلات هى الشريان المهم الذى يوصل المدينة والحياة إلى القرية فيجب أن تقوم الجمعية بإيجاد وسائل النقل كسيارة أو أوتوبس . الخ الخ رابع وعشرون منزله جميل . وهو مكان للاجتماعات لا يتكلف تأثيثه أو بناؤه شيء ويلبوا فيه الجميع ويتسامرون ولا سيما إذا زود براديو وميكرفون وفوتوغراف حيث لا يتكلف كل هذه الاشياء أكثر من ١٢ جنيه سنوياً

خامس وعشرون دار للتعاون . مكتبه . تليفون . الخ تنشأ جمعية التعاون دار مزودة بالآتى . (١) مكتبه (٢) تليفون (٣) ألعاب للتسلية (٤) راديو .

وتزود المكتبة بنشرات وزارة الزراعة ، مجلات التعاون ، كتب زراعية ، كتب الصناعات الزراعية ، كتب فى تربية الحيوانات والنواجن . . الخ الخ وكل ما يهم الفلاح فى الزراعة والاعمال التى تزيد من كسبه أى زراعة المحاصيل ، الحدائق ، البساتين وعمل المشاتل وصناعة الاسمدة ، مبادئ الطب البيطرى ، النحل ، الالبان ، الحرير والتليفون له أهمية شديدة .

(سادس وعشرون) معمل تفريخ : تفريخ البيض وتربية الطيور المنزلية . (سابع وعشرون) معمل تهيئة الجلود . اعداد جلود الحيوانات اعدادا بسيطا وكذلك جمع متخلقات القرية كالعظام والريش وقطع الزجاج والحديد والورق . . الخ للاستفادة منها صناعيا .

أعمال حقها التعاون فعلا فى بعض القرى المصرية . يمكن لجمعية التعاون خدمة أهالى القرية فى كل التواحي وسأورد هنا بعض أعمال حققتها جمعيات تعاونية فى قرى مصرية للاسترشاد بها عن رغبات الأهالى : --

(١) عمل صهرج لسقيا الاهالى والحيوانات (٢) عمل مكتبة (٣) انشاء نادى (٤) عمل مئذنه (٥) شراء راديو وميكروفون (٦) انشاء ملعب للرياضة (٧) الاتفاق مع صيدلية بالمدينة على أن تعطى للأعضاء الادوية بالاجل على أن يقسط ثمنها على شهرين (٩) عمل مكان للاسعافات (١٠) عمل صيدلية منزلية لعمل الاسعافات السريعة (١٢) السعى لانشاء مدرسة ابتدائية (١٣) السعى لانشاء مدرسة أولية (١٤) السعى لانشاء تليفون عمومى (١٥) السعى لإقامة جسر بالناحية (١٦) السعى لتأسيس مجلس قروى (١٧) السعى لانشاء مستشفى قروى (١٨) السعى لتطوير ترع (١٩) استخدام أتمويل الجمعية لعمل شارع متسع (٢٠) تميميد شارع وزرع أشجار على جوانبه وسعى شارع التعاون (٢١) غرس الأشجار على جوانب الشوارع (٢٢) تصليح الشوارع الموصلة للقرية (٢٣) الاشتراك فى سيارة لتوصيل أبناء الأعضاء إلى المدارس ولتوصيل الأعضاء للمدينة القرية (٢٤) حث الاهالى على انارة شوارع القرية (٢٥) حث الاهالى على كنس الشوارع ونظافتها (٢٦) إقامة معمل للخللات من الخضروات (٢٧) إقامة معمل لتجفيف البلح والعجوة (٢٨) إقامة معمل للصناعات الزراعية (٢٩) إقامة معمل لعمل المربي (٣٠) إقامة معمل للألبان (٣١) انشاء منحل حديث (٣٢) معمل لحل الحرير وتربية دود القز (٣٣) جلب أنوال لنسج القماش (٣٤) جلب أنوال لعمل السجاد والكليم (٣٥) أنوال لنسج الصوف (٣٦) لجان لتبخير الأشجار (٣٧) فتح محل بقالة (٣٨) فتح محل لبيع المنسوجات (٣٩) فتح محل جزارة (٤٠) فتح محل لبيع الخضراوات (٤١) تأسيس فرن لعمل الخبز (٤٢) شراء سماد كبرى ويعة (٤٣) عمل مكورة لاستخراج السماد (٤٤) عمل سلفية لشراء مواشى للأعضاء (٤٥) أخذ سلف لشراء آلات زراعية توجرها للأعضاء .

(١) آلة دراس (ب) محراث بخارى (ج) سيارة حرث (د) آلة تدرية .
(٥) آلة لتفريط الذرة (٤٦) تخصيص هيئة لاصلاح المسجد (٤٧) انشاء

مكتب لتحفيظ القرآن (٤٨) انشاء قسم لى لمكافأة الامية (٤٩) هيئة لشراء لمبات وحصر للمسجد (٥٠) عمل جسر خوفا من الفيضان (٥١) لجنة لتتية دودة القطن (٥٢) لجنة لردم البرك (٥٣) متطوعون لاصلاح الطرق (٥٤) راديو وميكروفون (٥٥) شراء مايكز الاعضاء من الاسمدة ، التقاوى ، الاكياس والخيش والمواشى وآلات زراعية (٥٦) عمل كوبرى بسيط بالقرية (٥٧) عمل مركب ومعدبات لنقل أهالى القرية (٥٨) احياء المواسم الدينية (٥٩) توزيع صدقات وإحسانات من طعام وكسوة للفقراء فى المواسم والاعياد (٦٠) كفالة يتامى وتربيتهم (٦١) تكفين موتى الفقراء (٦٢) شراء ذلك وكراشى تكون وفقا لأهالى القرية للجلوس عليها خصوصا يوم انعقاد الجمعية العمومية . (٦٣) تخصيص هيئة تسمى هيئة المصالحات (٦٤) إذا ماتت جاموسة وزعت لحومها على جميع الاهالى .

الخلاصة : — إذا نجح نظام التعاون فانه كاف للنهوض بالقرية المصرية لانه سيؤدى لزيادة دخل الفلاح ولوركنا جهدنا لتعميمه واحاطته بالضمانات الكافية حتى يثبت ويتزعرع وتغذيه على يد مؤسسات مالية ضخمة لاعائه والاشراف على حركات تمويله لادخلنا طرق الزراعة الحديثة والصناعات الزراعية وأساليب تربية الماشية والدواجن للقرية من أسهل سبل .

تعميم وتمويل جمعيات التعاون

تمهيد : ١ — يرتكز التعاون على مبدأ هام وهو أن العضو منها بلغ عدداً لاسهم التى يملكها فإن صوتهم يعادل صوت أى عضو آخر (راجع المادة ٧٢) لكل عضو صوت واحد مهما كان عدد الأسهم التى يملكها ، ولذلك لا ينعنى بتاتا من اشتراك أغنياء القرية بمبالغ كبيرة ولا سيما أن جمعية التعاون ستستعمل أراضي القرية كلها .

(٢) صدر قانون العزب رقم ٦٩ لسنة ١٩٣٣ وضح فيه المشرع رغبته بضرورة اعتناء الملاك بمزارعهم .

تدعيم الجمعيات الحالية وتأسيس جمعية في كل قرية : للوصول إلى ذلك أرى أن تصدر الدولة قانون بحماية ٥٠ قرشا أى قيمة سهم عن كل فدان وكسوره ذلك لمرة واحدة وسلم الصراف دافع المبلغ إيصالا باسم جمعية التعاون بالقرية وتودع تلك المبالغ بأحدى البنوك . ويأخذ الصراف إيصالا بالابداع لإبراء ذمته ويقوم بتفتيش التعاون فوراً بعد استلام المبالغ بتدعيم جمعية التعاون بالقرية إذا كانت موجودة أو بإنشاء جمعية في القرية إذا لم يكن لها جمعية وسيشأ عن ذلك مشكلة كسور الفدان وهي مسألة سهلة بأن تقوم الجمعية بحث الأهالى بسداد بقية من السهم على فترات طويلة أو تأدية أعمال تقوم بأجر نقدي وتحذرهم أنهم إذا لم يعملوا ذلك فستضيع حقوقهم ولذلك نضمن رأس مال محترم لكل جمعية تعاونية يكون هو نواة الأعمال التى ستضطلع بها الجمعية .
تمويل الجمعية : — للجمعية بعد تأسيسها أن تلجأ لطريقة مشابهة لزيادة رأس مال كل فترة معقولة بأن يحرر الأعضاء إيصالات عن الجمعية بقيمة اكتسابهم فى أسهم جديدة تحصل بهذه الطريقة .

والرأى الأحسن أن تركز الجمعية جهودها لبيع محاصيل الأعضاء بطريق التعاون وكلما احتاجت لأموال أى لزيادة رأس المال تأخذ تمهيدات كتابية أثناء السنة بطلب شراء أسهم وتوقيع إيصالات بقيمتها تحصل عند بيع المحاصيل الزراعية لأن ذلك الوقت هو أنسب وقت يمكن للجمعية أن تأخذ ما تطلبه بكل سهولة — أما بقية التمويل فيراجع الفصل الثانى من هذا الباب .

ضمان نجاح الجمعية : — لما كان الربح هو مقياس نجاح الجمعية بجوار الأعمال الهامة التى تؤدىها ولما كان السداد أهم عنصر للزراعة لذلك أرى إصدار قانون يحرم بيع الأسمدة الكيماوية فى أى قرية إلا عن طريق جمعية التعاون

مع محرم قتل السباد الكيماوى من قرية إلى قرية حتى تحسرك جمعية التعاون
توزيع السباد ويبيع في زمام القرية المنشأ بها الجمعية .

وكل جمعية تقرر سنويا إيراداتها ومصروفاتها وتحدد الربح الذى يجب أن
تحصل عليه من بيع السباد وتقدم لتفتيش التعاون طلبا بتحديد أسعار السباد على هذا
الاساس مرفقا به الحسابات ومشروع الميزانية السابق الكلام عنه وبعد
موافقة التفتيش على ذلك ينشر ذلك السعر بدعاية قوية في القرية ولتوضيح
ذلك نفرض قرية متوسطة زمامها ١٥٠٠ فدان فانا نضمن لجمعية التعاون
المنشأ بها رأس مال ٧٥٠ جنيها على الأقل وتستهلك هذه القرية ١٥٠٠ شوال
تقريبا في السنة فلو فرضنا أن الجمعية ستربح ١٠ ٪ وهو أقل حد في الكوال
الواحد البالغ سعره ٢٥٠ قرش فان الجمعية تحقق أرباح من السباد فقط قيمتها

$\frac{1000}{4} = 250$ جنيها على الأقل وقد فتحنا الباب على مصراعيه لزيادة رأس.

المال وزيادة الأرباح بطريقة سهلة وميسورة وأرى أن ذلك ليس ضريبة فان
اقتطاع جزء من المال يسلم لصاحبه كوسيلة لزيادة اتاجه ليس ضريبة والامر
أيضا ليس فيه احتكار لانه زيادة مصروف قليلا لزيادة الدخل الصافي ليس
فيه احتكار والمسألة بهذا المعنى ليست حرائب وليست احتكارا وإنما هي

حسن تنظيم للصالح العام الذى يجب أن يتم تحت اشراف الحكومة (سنة ١٩٣٩
بلغت ضريبة الاطيان المزروعة ٥٨٣٢٠٠٠ فدان وكانت مصر تستهلك
٥٠٠٠٠٠ نصف مليون طن ضمام كيماوى تقريبا .

الدراسة التعاونية والدعاية للتعاون : يجب أن يدرس للراغبين ولمن
ترشحهم جمعية التعاون تحت اشراف تفتيش التعاون طرق ادارة الجمعيات
ومسك الحسابات والدفاتر ومعرفة القانون ٣٣ سنة ١٩٢٧ المعدل بالقانون
رقم ٥٨ سنة ١٩٤٤ بطرق سهلة وذلك في المدارس والمعاهد ليلا أو أثناء عطلة

الصيف وأما الدعاية للتعاون ونشر المعلومات الخاصة بالتعاون فيجب الاهتمام بها أشد اهتمام بكل وسائل النشر والدعاية وسأخصص للدعاية فصلا مستقلا لشدة أهميته

الفصل الثاني

زيادة دخل الفلاح بالقرية

انخفاض مستوى معيشة الفلاح: أهم سبب هو عدم تناسب بين عدد

السكان ومساحة الأرض فعدد السكان حوالى ٢٠ مليون نسمة والأرض المزروعة أقل من ستة ملايين من الأفدنة فتوسط ما يملكه الفرد حوالى ١/٣ فدان فى حين أن هذا المتوسط يبلغ لدى الفلاح الأمريكى حوالى تسعة أفدنة وفى الاستطاعة أن يشغل نصف عدد الفلاحين البالغ ١٥ مليون بل ربعهم فى فلاحة الأرض فيحصل الواحد منهم على ضعف أو أربعة أمثال دخله الحالى ولا سيما أنه قد ثبت أن زيادة الفلاحين عن حاجة الأرض قد تودى إلى هبوط الإنتاج ويمكن تحسين مستوى الفلاح باتباع الآتى .

(أولا) العمل على اختيار الزراعة الكثيفة أى أنواع الزراعة التى تدر أرباحا وفيرة لكنها تحتاج لآيدى عاملة كثيرة ومثال ذلك الخضر والفاكهة وترك هذا الموضوع لتدرسه لجنة مشتركة بين وزارة التجارة ووزارة الزراعة

(ثانيا) توفير عمل مئتين لثلاثة أرباع أو نصف سكان مصر الحالين بقمضهم فى الصناعة والتجارة والحرف الملائمة

(ثالثا) إدخال التجارب والعلوم الزراعية الحديثة يضاعف ربح الفلاح

(رابعا) يعتمد الفلاح فى البلاد الزراعية الراقية على الصناعات الزراعية

أكثر من اعتماده على محصول الأرض مثال ذلك تربية الأرانب والماعز وعمل
العسل والزبد والجبن والفاكهة والخضر المحفوظة والصلصة... الخ
(خامساً) الفلاح المصري لا يشتغل أكثر من نصف أيام السنة لأن طبيعة
العمل الزراعى لها مواسم عمل ومواسم راحة فيجب إيجاد أعمال يشتغل
فيها الفلاح أوقات الفراغ الكثيرة فيتعلم النسيج بالانوال لعمل الأقمشة
والسجاد والأكلة وصناعة الأقفاس والمقشآت والمخاطف وخصوص الطرايش
عقلية المصريين عقاية زراعية يجب تحويلها . لاشك أن عقلية الفلاحين

خصوصاً والمصريين عموماً متشعبة بالزراعة لاعتقادهم انها هى أهم مصادر
الرزق لذلك نرى كل اموالهم تقريباً مستثمرة فى الزراعة وبعضها فى المبانى
والنادر جداً مستثمر فى الصناعة والتجارة وبعد تركيز جهد الحكومة فى تشجيع
التجارة والصناعة وعمل الدعايات العظيمة لها وظهور فرصة ذهبية للصناعة
والتجارة بسبب الحرب الأخيرة لم يجاوز عدد العمال سنة ١٩٤٥ عن ٣٦١٩٣٦
عاملاً بينما عدد السكان ١٩٦١٤٠٠٠ والمصريون ليسوا على حق فى هذا الفهم
لأن أرباح الاموال المستثمرة فى الصناعة والتجارة تبلغ أضخفاً كثيرة لاموال
عمائلها مستثمرة فى الزراعة وكان ذلك سبباً فى بقاء الناحية الصناعة والتجارية
معمدة تماماً فى القرية وأما المدن فاستهوت بعض الأجانب لاستثمار اموال
أجنبية فيها فعاشر اسياداً برهايتهم وليس لهم ميزة سوى خبرتهم العملية للتجارة
والصناعة وتركوا أهل القطر وأصحابه يعيشون فى ركودهم وتكسبهم والسبب
الاصيل لذلك هو تلك العقلية الزراعية ثم عدم الاهتمام بالناحية العملية
والتدريب فى الدراسات العلمية .

ظروف التعاون فى مصر وظروفه فى أوروبا . بعد أن قطعت أوروبا شوطاً
بعيداً فى التجارة والصناعة وبعد أن ظهرت الثورة الصناعية نشأ التعاون كوسيلة
لكبح جماح الرأسمالين المتطرفين وبذلك وجد بيئة ملائمة لثورة التعاون ولا

كانت الحالة في القرية المصرية تخالف ذلك تماما لأنها خالية من كل معنى للتجارة والصناعة بوسائلها الحديثة فالتعاون على ما اعتقد لا يمكنه القيام بكل الخدمات الاقتصادية اللازمة لاهالي القرية وهي التي سبق أن ذكرت جانباً منها في الفصل الأول من هذا الباب تحت عنوان التعاون ولذلك يجب أن تعطى هذه المسألة أهمية فائقة

شركات التوصية بالأسهم خير زميل لجمعية التعاون : للقيام بكل ما تحتاجه القرية من خدمات تجارية وصناعية يحسن أن يستعين التعاون بأقرب نظام رأسمالي اليه وذلك بأن يشترك فيه كل من يجب من أهل القرية وتعود فائدته على كل من يشترك بأموال وتوزع الأرباح أيضاً كل بمقدار الحصة التي يشترك فيها في رأس المال وذلك النظام الذي يحقق كل هذه الفوائد هو شركات التوصية بالأسهم ، وسبب اختياري لهذا النوع يرجع الى أن أي مشروع بالقرية لا يحتاج أكثر من ٥٠٠٠ جنيه فيمكن لشخص أو عدة أشخاص القيام بتأسيس المشروع تحت مسئوليتهم ويدفعوا فيه من المال قدر طاقتهم والباقي من الأموال يوزع أسهم على الأهالي ويمكن جعل قيمة السهم ١٠ قروش إلى ٥٠ قرشاً أو أكثر من ذلك أو أقل حسب طبيعة العمل

ترجمة الفكرة عملياً : وكيفية ذلك أن تطبع مصلحة المساحة هذه الأسهم وتبيعها لتفائش التعاون وعلى كل من يريد إنشاء شركة أن يطرح المال المطلوب للإكتساب ويشتري كمية من تلك الأسهم من تفائش التعاون ولا يبقى عليه سوى كتابة اسم الشركة المطلوب انشائها على هذه الأسهم المشتراة فوائدها النظام : أعتقد أن تعميم التعاون وكذا تعميم شركات التوصية بالأسهم جنباً إلى جنب مع تعليم الأهالي كيفية إدارة الجمعيات التعاونية - وطرق مسك حساباتها ونظمها كفيل بأن يبعث روحاً اقتصادية بالقرية - تمكنها من القيام بكل الأعمال السابق الكلام عنها في فصل التعاون وكذا :

بحية حاجات القرية مثل اقتناء قانن لعمل الطوب وإنشاء مباني لتأجيرها للحكومة والميئات الأخرى وشراء الآلات الضخمة اللازمة للقرية وتأجيرها للفلاحين... الخ الخ وأهم ميزة له هو جعله وسيلة فعالة لتعليم المصريين ضرورة الاشتراك في الشركات المساهمة الكبرى التي لاهياة للدولة بدونها الآن المدارس النموذجية والملاجيء لنشر الحرف البسيطة : ينشأ بكل قرية

مدرسة نموذجية ويتبعها ملجأ لتعليم الشبان واهالى القرية الصناعات الزراعية والحرف الملائمة وفى كل قرية يجب أن يتعلم الأهالى (١) صناعة النسيج بالانوال (٢) صناعة المخللات (٣) صناعة الالبان ويضاف إلى ذلك بعض الحرف والصناعات التي تختلف باختلاف القرى واعتقد أن الملاجيء لو حسنت ادارتها تكون مصدراً للإيراد بدلاً من أن تصير باباً للمصروفات

مشكلة الفقر بالقرية : لاهمية مشكلة الفقر سأخصص لها باباً مستقلاً

هو الباب السادس

الباب الخامس

المجموعات القروية

ينقسم القطر المصرى إلى ١٤ مديرية كل منها مقسم إلى مراكز وفى كل مركز ٥٠ - ٦٠ قرية وهذا التوزيع الإدارى تتبعه معظم الوزارات التى لها علاقة بالقرية ولما كانت رعاية ٦٠ قرية أمراً يصعب فى بعض الأمور لذلك يمكن الالتجاء إلى نظام المجموعات أى جعل رعاية الحكومة لناحية من نواحي الحياة قاصرة على مجموعة قليلة من القرى فتشأ نقطة بوليس يدخل فى اختصاصها عشقرى وكلما ازدادت العناية كلما قل عدد القرى حتى لا تتوزع الجهود . تلك هى فكرة المجموعات القروية أوضحها باختصار .

المجموعات القروية نظام يدرس فى عصبه الأمم : هذا رأى من تصميم

القسم الصحى بعصبة الأمم وطبق فى بلاد كثيرة ونجح نجاحاً يهراقى يوجوسلافيا . وقد زار يوجوسلافيا سنة ١٩٣٧ المرحوم الدكتور عبد الواحد الوكيل أستاذ علم الصحة ومفتش صحة القاهرة ثم وزير الصحة بعد ذلك لدراسة الموضوع . والمجموعة القروية نظام يقصد به إصلاح حالة مجموعة من الفلاحين فى قرية واحدة أو عدة قرى يتراوح عدد سكانها بين ٥٠٠٠ - ١٠٠٠٠ نسمة ونعمل على (١) رفع مستوى التعليم (٢) رفع مستوى الدخل (٣) رفع مستوى الصحة فى وقت واحد وموظفو الوحدة فى المجموعة القروية هم (١) موظف زراعى لإرشاد الأهالى (٢) طبيب ييطرى (٣) موظف تعاونى (٤) موظف للتعليم (٥) معلمة أشغال منزلية ويدوية (٦) طبيب (٧) زائرة صحية (٨) معاون صحة

(٩) مدرسة لتعليم الصناعات الزراعية والأشغال اليدوية والمنزلية ويستفاد كذلك بالسدينا والأذاعة اللاسلكية وهذا النظام موحد للجهود والمشروعات وعدم بثرة الجهود الحكومية باختلاف تبعية كل موظف لوزارة فهذا تابع للشئون والثاني للزراعة والثالث للصحة وهكذا وسأعالج الموضوع في الفصول الآتية .

الفصل الأول

مجالس المديريات

سبق أن قررنا أن مجالس المديريات نشأت بالقانون النظامى الصادر فى أول مايو سنة ١٨٨٢ عقب تقرير وضعه اللورد دو فرين سفير إنجلترا فى الاستانة لتنظيم الحكومة وإصلاح شئونها وعدل بعد ذلك سنة ١٩٠٩ وفى سنة ١٩١٢ أعترف لها بالشخصية المعنوية وأخيرأ بعد الدستور صدر القانون ٢٤ لسنة ١٩٣٤ الخاص بها ويتضح من القانون الأخير أن كل مديرية يكون لها مجلس يرعى مصالحها وله سلطة فرض رسوم إضافية على ضريبة الأطنان من ٨٪ - ١١٪ . ولمزم بتخفيض ٦٦٪ من إيراداته للتعليم ، ٢٠٪ للصرف على الشئون الصحية والذي أريد أن أوضحه هنا أن تهتم مجالس المديريات ببعض النواحي فتقوم هى بعملها أو تسعى جهدها لدى الحكومة المركزية لتحقيقها وهى الآتى :
(أولا) الطرق . بسبب تعصب الحكومة للسكك الحديدية قديما أهملت المواصلات مع أنها مسألة حياة أو موت للقرى وواجب مجلس المديرية دراسة مسألة الطرق داخل كل مديرية لضمان المواصلات بين القرى والمدن المختلفة .

(ثانيا) الغرف الزراعية . لشدة أهمية الزراعة للقرى نرى تعميم نظام الغرف الزراعية وقد أنشأت بعض الممالك ما أسماه « جامعة الفلاحين » فى

هو اصم المديریات والبنادر ترسل إليها بثلاث من الفلاحين يسكنون ويتعلون على حساب الدولة بضعة أسابيع ويكرفون هم أفضل دعابة للاصلاح القروي في بلادهم في أمور الزراعة والصناعات الزراعية والتعاون وإدارة المجالس القروية وإدارة الجمعيات الخيرية الخ ولا شك أن عطلة الصيف وأجازات المدارس تهيء فرصة لا مكان تميم ذلك النظام بدون كلفة .

(ثالثاً) نشر الصناعات الزراعية والمهن البسيطة . لا شك أن هذه تختلف من منطقة إلى منطقة داخل القطر ويجب أن يكون لمجلس المديرية رأى في توجيهها .

(رابعاً) الملاجىء . ضمان العدد الملائم وحسن توزيعه والرقابة عليها من حيث الإدارة والتوجيه والارشاد والتمويل .

(خامساً) الرى . الترع والكبارى والمصارف داخل المديرية أمور يجب إعطاؤها كثيراً من العناية .

(سادساً) الاهتمام بالمعارض . وبالاختصار كل ما يهم القرى التابعة للمديرية

الفصل الثانى

المراكز الاجتماعية

ألفت الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية . . وكان من أهم أغراضها علاج الأمراض الاجتماعية وخصوصاً مشكلة الفلاحين ثم أنشأ معهد عال للدراسة الاجتماعية هو مدرسة الخدمة الاجتماعية . وكذلك ظهرت وزارة الشئون الاجتماعية ومن ضمن أعمالها الكثيرة إنشاء المراكز الاجتماعية وفيما يلى صورة لها مبسطة :

نشأت المراكز الاجتماعية سنة ١٩٤١ وأول ما طبقت في القطر كان في

فريق المنايل وشطانوف وهي تابعة لمصلحة الفلاح التابعة لوزارة الشؤون
وبلغ عددها أنشئ منها سنة ١٩٤١ ١٩٤٢، ٥ ١٩٤٣، ٦ ١٩٤٤، ١١ ١٩٤٤، ١١
١٩٤٥، ١١ ١٩٤٦، ٥١ ١٩٤٧، ٥١ ١٩٤٨، ٨١

وورد بخطاب العرش في ١٨ / ١١ / ١٩٤٨. أن الوزارة ستشيد ثلاثين
مركزاً فيصير عددها ١١١ وستعمل الحكومة على التوسع في ذلك إلى تم فوائد
هذا النظام جميع القطر وقد استقر رأي المجلس الأعلى لشؤون العمال والفلاحين
المشمول برئاسة رئيس مجلس الوزراء على جعل المركز الاجتماعي مخصص لخدمة
١٠٠٠٠ عشرة آلاف نسمة أي يبلغ عدد المراكز عندما يتم تعميمها ١٢٠٠ -
١٥٠٠ فلو سارت الأمور بالسرعة التي تسير عليها الحكومة الآن فإن الأمر
سيطلب أكثر من ٥٠ سنة لذلك نطلب المزيد من هذه المراكز وعدم
التواني في تعميمها لأهميتها القصوى.

القرى متلفة للإصلاح. حتى يكون الإصلاح مثمراً لا بد أن يكون
هناك حافز من الأمة لتعصيد القائمين بالإصلاح ولذلك رسمت وزارة الشؤون
سياستها على أن كل قرية أو مجموعة قرى تطلب إنشاء مركز اجتماعي بها أن
يتبرع الأهالي بمبلغ ١٥٠٠ جنيه وبفدانين من الأرض ويقوم الوزارة بعد
ذلك بدراسة الطلب لأن تكاليف المركز تبلغ حوالي خمسة أضعاف المبلغ المتبرع
به وقد أظهرت الأمة نوايا طيبة إذ كان المقرر سنة ١٩٤١ أنشاء مراكز
وتقدم ٩٢ طلباً ، سنة ١٩٤٢ ٦ تقدم ٧٥ طلباً ، سنة ١٩٤٧ ٤٠ تقدم
٢٢٢ طلباً ، سنة ١٩٤٨ ٣٠ تقدم لها ٢٩ طلباً عما ثبت أن الفلاحين يتلفون
لإصلاح شؤونهم.

خدمات المركز الاجتماعي. يخدم المركز الاجتماعي عشرة آلاف نسمة
في قرية واحدة أو عدة قرى صغيرة ويقوم بالخدمات الآتية :

(أولا) الناحية الصحية . وذلك عن طريق إنشاء عيادة خارجية مجانية (مستوصف) ومركز لرعاية الحوامل والأمهات والأطفال تشرف عليه زائرة صحية مقيمة بالقرية في كل وقت ونظرا لقلة الأطباء فيشرف على العيادة الخارجية طبيب متنقل كما تقوم الزائرة الصحية بتعليم بنات القرية الأشغال اليدوية والمنزلية فوق عملها .

وكذلك العناية بتوفير مياه الشرب والحمامات والمغاسل وذلك بدق طلبات ارتوازية وعمل دعاية لاكتثار المراحيض والقروية بالاختصار والعناية الصحية في جميع النواحي والزائرة الصحية تقوم مجانا بالحقن وإرشاد الحوامل ومساعدة النساء أثناء الوضع وتبصم الارشادات الصحية والاجزاجانة تصرف الادوية مجانا والطبيب يحضر مرة أو أكثر كل أسبوع

(ثانيا) الناحية الاقتصادية والزراعية . ويتولاهما مرشد من خريجي المدارس الزراعية بعد حصوله على دراسة كافية في الخدمات الاجتماعية الريفية على أن يقيم بالقرية في كل وقت وتخدم الفلاحين عن طرق تحسين أساليب الزراعة وتربية الميوان والدواجن وادخال الصناعات الزراعية والمنزلية ونشر التعاون ومثال ذلك (١) عمل مزرعة نموذجية (٢) إنشاء محطة لتحسين نسل الحيوانات (٣) إنشاء منحل حديث (٤) العناية بتربية دود القز

(ثالثا) الثقافة والاجتماع . تؤدي المراكز الاجتماعية مهمة ثقافية والاجتماعية بإشراف المرشد الاجتماعي والزراعي عن طريق تأليف اللجان مثل (١) لجنة البر والاحسان (٢) لجنة الصحة والنظافة (٣) لجنة الثقافة وعمل ناد ريفي ومكتبة ... الخ

الفصل الثالث

المجموعات الصحية

في سنة ١٩٤٢ أصدر وزير الصحة المرحوم الدكتور عبد الواحد الوكيل بك قانون تحسين الصحة القروية وهو القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٤٢ ويقضى بإنشاء الوحدات الصحية مع تكليف مجالس المديريات بفحص حالة القرى وذكر معاليه في مجلس النواب أنه كان له شرف تقديم مشروع المراكز الاجتماعية ورغم أن مؤتمر الصحة القروية الذي عقد بجنيف سنة ١٩٣١ قرر أن العدد الذي تشرف عليه الوحدة في الجهات المتأخرة ثقافيا واقتصاديا يكون ٥٠٠٠ - ١٠٠٠٠ اتفقت النية في أن تشرف الوحدة على ١٥ ألف من السكان وقسمت المملكة فعلا إلى ٨٢٠ منطقة ويوجد الآن سنة ١٩٤٨ ١٦٥ وحدة عاملة تمت انشاؤها في حوالي خمس سنوات وكان عددها سنة ١٩٤٥ ٨٥ وفي سنة ١٩٤٦ ١٠٣ وسنة ١٩٤٧ ١٣١ وبلغ ما صرفته الدولة على تلك الوحدات حتى سنة ١٩٤٨ حوالي خمسة ملايين من الجنيئات وورد في خطاب العرش في ١٨/١١/١٩٤٧ أن عددها أصبح ١٧٩ مجموعة فضلا عن ٢٠ يجرى العمل في بنائها كما تقدم الوزارة بإنشاء ٢٠ مجموعة في السنة التالية أي أن تعميم الوحدات سيتم بعد ثلاثين سنة ولذلك رأى المجلس الأعلى لشئون العمال والفلاحين أن يخصص بمجموعة محمية واحدة لكل ٣٠٠٠٠ نسمة أي مجموعته لكل ثلاث مراكز اجتماعية فيحيل المركز الاجتماعي إلى المجموعة الصحية الحالات التي يتعذر عليه علاجها .

خدمات الوحدات الصحية . تقوم الوحدة بالخدمات الآتية باختصار .

- (١) قسم لرعاية الامومة والطفولة (٢) قسم للعلاج الطبي والجراحي
- (٣) عيادة خارجية (٤) مغاسل وحمامات للرجال والنساء (٥) منزل

للأمراض المعدية (٦) عملية لتنقية مياه الشرب للجموعة نفسها ولأهل القرية (٧) وهو للنشاط الاجتماعى بالقرية التى بها المجموعة (٨) مساكن الموظفين وهم (١) الطبيب (ب) الزائرة الصحية (ج) المولدة (د) الممرضات .

ويقوم الطبيب وقسم رعاية الطفل بالناية بعملية الولادة ومعالجة الأطفال ومساعدة الحوامل اثناء الوضع وخلال الحمل ثم رعاية الطفل بعد ميلاده وبكل وحدة قلم خاص يضم ٨ أسرة للولادة وتقوم الحكيمة ومساعداتها تحت اشراف الطبيب بتوليد الحوامل وتعميم الدعاية الصحية بين نساء القرية وتقوم الوحدة كذلك بعلاج الأمراض المتوطنة كالانكستوما والبلهارسيا والملاريا ومعالجة الرمد أى معالجة العيون بالغسل والمس وهناك قسم للعمليات الجراحية وبالوحدة معمل خاص لفحص عينات الأمراض المتوطنة هذا بخلاف ما كينة للياه تمكن من انشاء مغاسل وحمامات للرجال والنساء والسباح للأعمال بالحصول على مياه نقية للشرب وبالوحدة قاعة يمكن فيها عرض أفلام سينمائية والقاء محاضرات وهى هى النشاط الاجتماعى السابق الاشارة اليه .

الفصل الرابع

الوحدات الزراعية

صدر القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالإصلاح الزراعى القروى وهو يقضى بإنشاء مجموعات زراعية فى جميع أنحاء القطر متوسط كل مجموعة ٣٠٠٠ فدان وتفضل انشاؤها بالقرب من المجموعة الصحية أو بجوارها ما أمكن وقد ورد بخطاب العرش فى ١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٨ أنه لتنفيذ برنامج المجموعات الزراعية قد أخذت الوزارة فى استكمال مجموعات الوجه البحرى وأنشأت ٢٥ مجموعة أخرى علاوة على الـ ٢٥ مجموعة القائمة إعدادهما فى العام

اللافي وبدأت الوزارة بإنشاء ٢٠ مجموعة بالوجه القبلى وستتبعها مجموعات أخرى إلى أن يعم هذا البرنامج جميع المراكز وتحتوى كل مجموعة منها على ما يأتى :
(أولاً) وحدة زراعية وتشمل :

(١) حقل نموذجى . تزرع فيه الحاصلات الزراعية التى تجود فى منطقة المجموعة وتقع فى زراعتها أحدث الأساليب . التى أسفرت عنها تجارب الوزارة وفى المواعيد المناسبة

(ب) مشتل صغير : تفرس فيه أشجار الفاكهة وأنواع الخضر المناسبة لمنطقة المجموعة لتزويد بساتين الريع بشتلات الفاكهة والخضر الممتازة

(ج) الصناعات الزراعية : بعمل مؤسسة صغيرة لنشر الصناعات الريفية التى تناسب مع ما ينتج فى منطقة المجموعة من حاصلات وأشجار ومخلفات . الخ
ويرأس هذه الوحدة مهندس زراعى يعاونه عدد من معاونى الزراعة
(ثانياً) وحدة بيطرية وتشمل :

(١) حظيرة يحتفظ فيها بالطلائق الممتازة من مختلف أنواع الحيوان الزراعى .

(ب) حظيرة يربى فيها أجود أنواع الدواجن المختلفة

(ج) مستشفى بيطرى كامل المعدات

يرأس هذه الوحدة طبيب بيطرى يساعده عدد من المعاونين

(ثالثاً) مجلس زراعى قروى للزراعة والرى والتعاون :

وهو مجلس يضم الموظفين الحكوميين المتصلين بشئون الزراعة والرى بالمنطقة وعدداً من كبار الزراع ورؤساء الجمعيات التعاونية ومهمته توجيه الشئون الزراعية فى المنطقة الوجهة التى تعود بأكبر فائدة على جمهور زراعتها
أغراض المجموعة الزراعية : تنحصر فى الأمور الآتية :

١- المرور على الزراعات لتفقد حالتها والبحث عما يصيبها من آفات والتبليغ عما يظهر أولاً بأول لاتخاذ اللازم لمقاومتها قبل استفحال أضرارها

٢. — إرشاد الزراع لأهمية تقاوة الحشائش الغريبة من الحاصلات المختلفة
٣. — شرح القوانين الزراعية المختلفة والقرارات الوزارية الصادرة تنفيذاً لها حتى لا يقع أحد من الزرع في مخالفة هذه القوانين
٤. — الدعاية بين مختلف طبقات الزراع للاكثار من تربية الماشية والعجول والأغنام للارتفاع بلحومها ومخلفاتها
٥. — طريقة عمل السماد البلدى الجيد وحفظه
٦. — عدم استعمال الاسمدة الكفورية والجبلىة للتسميد إلا بعد تحليل عينات منها للتأكد من خلوها من الأملاح الضارة
٧. — طريقة عمل السماد البلدى الصناعى من المتخلفات النباتية
٨. — القيام بالدعاية الخاصة للتسميد بكسب بفرة القطن
٩. — القيام بعمليات الخدمة الزراعية
١٠. — مزايا التبيكر بالزراعة
١١. — نصح الزراع بانتقاء التقاوى الجيدة والاخذ بما جاء فى قانون التقاوى المنتقاء
١٢. — حث الزراع على تخزين حاصلاتهم الزراعية بالطرق الفنية الصحيحة ونظافة المخازن قبل وضع المحاصيل الجديدة بها
١٣. — حث الزراع على الاكثار من غرس أشجار بساتين الفاكهة وزراعة الخضروات وتربية التحل
١٤. — عمل الدعاية اللازمة للطلائق الحكومية وأهمية وجود لحول الطلائق التى أعارتها الوزارة لبعض كبار الزراع لتحسين النسل
١٥. — إرشاد الزراع إلى أفضل الطرق الزراعية وخدمة المحاصيل المختلفة وأحسن الطرق لحصاد المحاصيل
١٦. — العناية بماشية العمل وإعطائها العليقة الكاملة.

١٧ — حث الزراع على التبليغ عن المواشى المريضة بمجرد ظهور أى مرض ليتمكن علاجها فوراً

١٨ — الدعاية اللازمة بين مختلف طبقات الزراع للمعارض الزراعية

١٩ — شرح الدورات الزراعية التى تناسب مع حالة الأرض

٢٠ — حث الزراع على تطهير الترع والمصارف وإزالة الحشائش منها حتى لا تكون مأوى لكثير من الآفات

٢١ — الدعاية لزيارة حقول الإزشاد للوقوف على حالتها والعمليات

التي تجري بها

(الفصل الخامس)

الاتحادات

سبق أن ذكرنا أن الخدمات المباشرة للقرية ولاسيما القرية البسيطة التى لم يسعدها الحظ بوجود مركز اجتماعى أو وحدة صحية أو وحدة زراعية سيكون دعائم الإصلاح فيها مرتكزة على الثلاث هيئات الآتية : —

(أولاً) المجلس القروى (ثانياً) مسجد القرية ويتبعه عدة جمعيات (ولجان) للأعمال الخيرية والإجتماعية (ثالثاً) الجمعية التعاونية ولما كان هناك إصلاحات كثيرة يعود نفعها المشترك على قريتين أو ثلاثة متجاورة فالأمر سيتطلب عمل اتحاد بين هاتين القريتين أو الثلاثة ومن أمثلة تلك الإصلاحات أذكر الآتى :

(١) عمل الطرق (٢) وسائل النقل بالسيارات والأتوبيس وعربات النقل والمراكب (٣) حفلات القرية الرياضية (٤) استئجار أفلام سينمائية لعرضها وحفلات التمثيل ومناظر الفانوس السحرى (٥) ملاجئ الأطفال والشيوخ والمعجزة والمقعدات (٦) معامل الصناعات الزراعية... الخ لذلك نرى أنه كلما دعت الحالة ينشأ اتحادات كالاتى :

أولاً اتحادات مركزية لجمعيات التعاون . وهو بحث طريف من أبحاث

التعاون (ثانيا) اتحاد الجمعيات خيرية (ثالثا) اتحاد مجلسين أو أكثر من المجالس القروية . وهذه مسائل سهلة ترتبها مجالس إدارة هذه الهيئات بالاشتراك مع بعضها كلما استدعى الأمر شيئا من ذلك .

الفصل السادس

الشركات المساهمة

بعد اصدار التشريعات اللازمة لتعميم المجالس القروية وجمعيات تنظيم الأحسان والجمعيات التعاونية في كل قرية سيكون لدينا ٤٠٠٠ جمعية تعاونية ، ٤٠٠٠ مجلس قروي ، ٤٠٠٠ جمعية لتنظيم الأحسان وهذا العدد الضخم يضمن للشركات المساهمة التي تطوع لخدمتها أرباحا محققة لكثرة التوزيع الذي هو مقياس الربح ولما كان معظم المصريين لا يشتركون في الشركات المساهمة فيجب على الحكومة أن تدعو المالكين لتأليف شركات مساهمة لانجاز الخدمات اللازمة للهيئات السابقة وتضمن لها الحكومة الأرباح مقابل الإشراف عليها وحسن التوجيه أو تساهم الحكومة بمقدار ٥١ ٪ من أسهم تلك الشركات ويتحقق بذلك تعاون الحكومة مع الأمة وتقوم تلك الشركات بالأعمال الآتية على سبيل المثال فقط

١ — شركة للبناء المدارس الإلزامية في القرى التي أهمل التعليم فيها لسبب عدم وجود مبانى لائقه

٢ — شركة كبرى للمبانى أو عدة شركات برأس مال عشرين مليون جنيه مثلا لانشاء المبانى العامة بكل قرية لا يمكن لأهلها القيام بها مثل (١) مجلس قروي (٢) دار لجمعية التعاون (٣) منزل رسمي العمدة (٤) مدرسة أو مدارس إلزامية (٥) مجموعة أو مجموعات لمدرسى المدارس بالقرية وكذلك لكل موظف

الحكومة بها (٦) مستوصف (٧) ملجأ (٨) قاعة اجتماعات عامة (٩) تلاجيات
للخضر والمحاصيل والزبدة (١٠) صوامع للفلل (١١) شون للمحاصلات
(١٢) سوق عام يكون في نفس الوقت ساحة للالعاب الرياضية
(١٣) شركة تأمين : مع جعل التأمين على الماشية إجباريا

٤ — شركة لعمل افلام سينائية للثقافة الصحية والزراعية. . . الخوافلام

نصيره لثقافة الفلاحين والترفيه عنهم

٥ — شركة لعمل اسطوانات بها أناشيد وأغان ريفية ومحاضرات زراعية
وصحية ومحاضرات في الصناعات الزراعية والتدبير المنزلي مطبوعة على اسطوانات
٦ — عمل زجاجات للغانوس السحري ومصنع لعمل نفس الأجهزة
٧ — شركة لعمل الكلوبات واجزائها الخاصة بامانة القرى

٨ — شركة بل شركات لتعميم آلات طحن الحبوب والرى . . . الخ
٩ — شركة لعمل فناطيس الرش وجمع القاذورات وكذلك صناعة العربات

اللازمة لذلك

١٠ — شركات في الصناعات الزراعية بعد إعداد خاماتها اعداداً أولياً في

جميعيات التعاون

أهمية هذه الشركات : السبب في الاشارة الى ضرورة تأليف هذه الشركات
أن الشركات المساهمة في التنظيم الحديث للدول تلعب دوراً هاماً بل هي من
أهم السبل للرقى بالبلاد رقيقاً حقيقياً مجرداً من الالفاظ الجوفاء وهو أمر
ضرورى لأن إقراض الحكومة لإنجاز هذه الاعمال والمشاريع امر مستبعد
أشد الانتقاد اذ سيحمل الأجيال القادمة باعباء تفرضا عليها فرضاً وبالاختصار
فلا همة الشركات المساهمة عموماً وعلاج مشكلة الفقر خصوصاً منأخص

لها الباب التالى

الباب السادس

مشكلة الفقر

أعقد مشاكل مصر : مشكلة الفقر أعقد مشا كل مصر ويجب تكاتف الجهود لحلها وتوجيه المفكرين إلى واحة التفكير حتى يتمكنوا من حلها فلا شك أنها مسألة حياة أو موت للأمة .

قد يكون مركز الفلاح المصرى أخطر مركز فى العالم من حيث الفقر : يعتبر الشرق الاوسط من أفقر الشعوب بالنسبة لى أمريكا وأوروبا وإسترايا وفيما بلى مركز مصر لهذه الأمم الشقيقة .

الدولة	السنه	متوسط الدخل السنوى للزراع	متوسط الدخل السنوى للصانع	متوسط الدخل السنوى للتاجر	متوسط الدخل السنوى لصاحب الحرف
تركيا	٣٦-٣٥	٣٥ جيه	٧٧,٨ جيه	١٦٢,٩ جيه	٨٨ جيه
فلسطين	٣٦	٢٧ جيه	٨٢ جيه	٩٥ جيه	٦٨ جيه
سوريا	٣٦	١٩ جيه	٥٢ جيه	١٣٤ جيه	١٠٧ جيه
مصر	٣٥-٣٤	٢٠ جيه	٤٠ جيه	٤٠ جيه	٢٣,٥ جيه

وسبب ذلك تضاعف عدد الفلاحين كل سنة مع بقاء مساحة الارض ثابتة قريبا اذ لا تبلغ زيادتها عشر زيادة عدد السكان وقد سبق أن قررنا فى

صفحة ٨٤ أن متوسط ما يملكه الفرد ٣ فدان في حين أن هذا المتوسط بلغ حوالي تسعة أفدنة في أمريكا وأستراليا على مساحتها الشاسعة لا تزرع سوى شريط من الأرض يحف بالسكك الحديدية وحتى في السودان تفتقر الأرض إلى الأيدي العاملة لزراعتها . وحسب مقال نشر في جريدة الايكونوميست Economist سنة ١٩٣٦ يبلغ دخل الفرد في مصر ١٢ جنيها وذلك مقابل ١٠٠ جنيها في إنجلترا .

نعم قررت أن الفرد في مصر يمتلك في المتوسط ٣ فدان وهذه لا تسد رمقه والحقيقة أشد مرارة بكثير للأمور الآتية :
(أولا) سوء توزيع الملكية وسأورد فيما يلي جدولين احصائيين عن سنة ١٩٣٣ و سنة ١٩٤٠ .

(١) حالة الملكية العقارية في القطر المصري سنة ١٩٣٣

عدد الملاك	المساحة المملوكة بالفدان		بيان
	متوسط ما يملكه الفرد	جملة ما يملكه	
١٥٨٤٥٢٧	٦١٩٨٥١	١٠٣٩	فدان فأقل
٥٢٣٠٣٤	١١٤٩٢٩٣	٢,٠٨	١ - ٥ أفدنه
٨٤٣٣٢	٥٧٠٠١٦	٥,٣٦	٥ - ١٠ فدان
٢٩٢١٣	٥٢٧٨١٦	١٣,٤٥	١٠ - ٢٠ فدان
١١٥٩٨	٢٧٩٤٢٤	٢٤,٠٩	٢٠ - ٣٠ فدان
٩٠١٣	٣٤٦٠٢٥	٣٨,٣٢	٣٠ - ٥٠ فدان
١١٤٣٨	١٨٠٦٣٧٣	١٥٧,٩٣	أكثر من ٥٠
٢٢٩٣٢٠٤	٥١٩٨٧٩٨	٢,٣	الخلاصة

يتضح من ذلك أن الملكية الصغيرة في مصر تزيد عن ٨٠ ٪ من عدد الملاك ويوجد نحو ١٩٤٠٠٠٠ شخص لا تزيد ملكية الواحد منهم عن خمسة أفدنة وأن ثلاثة أرباع هؤلاء الأشخاص لا يزيد ما يملكه كل منهم عن فدان واحد (ب) حالة الملكية في سنة ١٩٤٠ .

بلغ عدد ملاك الأراضي المزروعة ٢٤٤٣٧٠٠ مالك ومساحة الأرض المملوكة لهم ٥٨٣٢٠٠٠ فدان وصغار الملاك منهم ١٧١٠٠٠٠ (حوالي ٧٠ ٪ منهم) يملكون ٨١٤٠٠٠ فدان وكان التوزيع كالآتي :

عدد الملاك	النسبة المئوية	مساحة ما يملكونه	طرية الأطنان المدفوعة لكل منهم
١٧١٠٠٠٠	أى ٧٠ ٪ منهم	٨١٤٠٠٠	أقل من جنيه سنوى
٥٧٨٩٠٠	أى ٢٣,٧ ٪ منهم	١٢٣٠٠٠٠	١ - ٥ جنيهات سنوى
٨٥٩٠٠	أى ٣,٥ ٪ منهم	٥٩٩٠٠٠	٥ - ١٠ جنيهات سنوى
٢٣٧٩٠٠	٩٧,٢١ ٪	٢٦٤٣٠٠٠	
٣٧٤٠٠	١ ٪	٥٤١٠٠٠	جنيه ١٠ - ٢٠ سنويا
١١٧٠٠	٢ ٪	٣١٦٠٠٠	٢٠ - ٣٠ " "
٨٧٠٠	٣ ٪	٢٧٠٠٠٠	٣٠ - ٥٠ " "
٦٤٠٠	٤ ٪	٤٧٢٠٠٠	٥٠ - ١٠٠ " "
٢٩٠٠	٥ ٪	٤٣١٠٠٠	١٠٠ - ٢٠٠ " "
١٨٠٠	٧ ٪	١٠٥٩٠٠٠	جنيه أكثر من ٢٠٠ سنويا
٢٤٤٣٧٠٠	١٠٠ ٪	٥٨٣٢٠٠٠	

(ثانيا) جهل الفلاحين المطبق وعزلتهم لشعورهم بذل الحياة لأن ضيق المساحة وكثرة العدد يلجئ الفلاح إلى أن يشتغل أجيرا أو عاملا ولكثرة البرى يصبحون أقل حالا من الارقاء فى المصور السابقة .

تتمتع الجاموسة بخيرات أكثر مما يتمتع به الفلاح المصرى : — عنوان يدر الدهشة ولكنها حقيقة مؤكدة فالجاموسة تحتاج للأكل إلى محصول ١٢ — ١٦ قيراطا أى الأيراد الكلى لثلى فدان بينما الفلاح وأسرته المكونة من خمسة أفراد على الأقل يزرع فدان ونصف يلهم المالك أكثر من ٧٠ ٪ من الأيراد الصافى ولا يبقى للفلاح ما يسد به رمقه .

الواجب يدعونا إلى التفكير وسرعة حل المشكلة : — لو سارت الأمور على ماهى عليه فإن يستطيع أحد أن يتصور النتيجة التى سنصل إليها . لذلك أناشد جميع الأمة أن تخصص كبار مفكرىها وكبار الاقتصاديين والمالين وكبار الموظفين ومن فى أيديهم زمام الأمور أن يسهروا ليلهم ونهارهم ويركزوا جهودهم لحل تلك المشكلة فالأهم التى يبلغ دخل الفرد فيها أكثر من عشرة أمثال دخل الفرد فى مصر عاشت وتغوض الأحوال من أجل الأغراض الاقتصادية . — نعم يجب أن نسيقظ من نومنا ونحل تلك المعضلة بأسلوب غير الأسلوب الذى عهدناه من إلقاء محاضرات ورسم سياسات لا يمكن تنفيذها فى الحياة العملية والأمر يتطلب الاخلاص التام فالمشكلة ليست مستعصية لو تكاتف الصغير مع الكبير والفقير مع الغنى لتغيرت الحال وتبقى عشرون سنة لأن يقرر الرءاء كل فرد فى مصر .

ولكن لانفسى قول الله تعالى : إن الله لا يغير ما يقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم . —

يجب أن نسرع بيزر بذور الإصلاح ورعايتها حتى تنضج ثم ثمر فالسما لا تمطر ذهبا ولا فضة وسأعالج الموضوع قدر استطاعى فيما يلى : —

العصل الأول

الزراعة

لا زالت الزراعة هي العمل الرئيسي وسنحتاج لدعاية واسعة وإعدادات كثيرة حتى نحول نصف عدد المشتغلين بالزراعة بل ثلاثة أرباعهم إلى الأعمال الصناعية والتجارية والحرف والمهاجرة حتى نخفف الضغط عنها ولكن هذا لا يمنعنا من الاستفادة من الزراعة إلى أقصى الحدود الممكنة .

الأساليب الحديثة في الزراعة : لشدة جهل الفلاحين لازالوا متمسكين بأساليب الزراعة القديمة ويمكن زيادة دخل الفدان الواحد أضمافا كثيرة باقباغ الوسائل الحديثة والامر يتطلب عمل دعاية واسعة واستخدام التعاون والمزارع النموذجية ومحطات تحسين نسل المواشى والدواجن والحرف الزراعية والمجموعات الزراعية والراديو والسينما واسطوانات بها محاضرات زراعية ... الخ وعمل كل دعاية ممكنة للاستفادة من طرق صنع الأسمدة وتربية المواشى والدواجن وتربية النحل وتربية دودة القز وطرق زراعة المحاصيل وحدائق الفاكهة والبساتين وخصوصا ذراعة المحاصيل الكثيفة أى الحضر والفاكهة التى تتطلب كثرة الأيدى العاملة وتدر دخلا وقيرا من الفدان الواحد على أن يوزع الزائد من الحضر والفاكهة إلى خارج القطر

حسن توزيع السكان : يتضح من دراسة كراسات التعداد الخاصة بكل مديرية عدم التاسب فى توزيع السكان بالنسبة للمساحة فتجد مثلالعدد السكان لكل ١٠٠ فدان فى مديريات جرجا والمنوفية والجيزة ٣٥١ ، ٣٢٩ ، ٣٠٩ على التوالى يقابل ذلك فى مديريات البحيرة والشرقية وأسوان ١١٢ ، ١١٥ ، ١٢٣ فيجب العناية بحسن توزيع السكان وإن كانت عقلية المصريين عموما والفلاحين خصوصا لا تميل للهجرة ولكن يمكن للحكومة أن تساعد فى حل

المشكلة وفى السيل الذى اتخذته إيرلندا وغيرها من الأمم عدة حلول يمكنها اتباعها .

تعمير السودان : — إن السودان وهو شق الوادى القبلى به مساحات شاسعة لم تستثمر لافتقارها للأيدى العاملة بينما شق الوادى البحرى وهو مصر تكس فيه ملايين الفلاحين فى بقعة ضيقة من الأرض ومن صالح الوادى كوحدة لاتقبل التقسيم (مصر والسودان) أن يتقل آلاف المصريين لتعمير السودان لتقوية الصلات الروحية والمادية بين أهل الوادى وفى حزم حكومتى السودان ومصر مايسمح لنا بأن نلقى لهما الأمر لرسم سياسة فائدتها محققة لهما .

اصلاح الاراضى البور : — يجب العمل على إصلاح وزراعة الاراضى البور ومساحتها ١٦٠٠٠٠٠ فدان مليون وستمائة ألف فدان وهى مساحة طيبة إذ تبلغ مساحة المزرع الآن ٥٨٣٢٠٠٠ فدان .

الاستفادة من مياه النيل لزراعة الصحراء : — لو نفذت المشاريع اللازمة للاستفادة من مياه النيل التى تذهب سدى لأمكن زراعة $\frac{2}{3}$ مليون فدان بعد إمدادها بالمياه وزراعتها ونادى بعض المصلحين بتخصيص وزارة للصحارى لأنه يمكن زراعة مايعادل مساحة مصر المزروعة الآن .

تعميم الرى المستديم : الرى المستديم يسمح بزراعة الأرض أكثر من مرة ويوجد فى مصر حتى سنة ١٩٥٠ ٦٧٦٠٠٠ فدان تروى بالحياض ويجب الامتزاع فى تعميم الرى المستديم كوسيلة لزيادة دخل هذه المساحة الباقية .

الإيجار : يشير إيجار الاراضى الزراعية فى مصر مشكلة هامة لأنها تشمل عدداً كبيراً من السكان لذلك ألغت الحكومة سنة ١٩٢١ لجان للتوفيق بين

الملاك والمستأجرين كذلك سنة ١٩٢٢، ١٩٣٠، ١٩٣١ وبسبب كثرة عدد السكان أصبح الإيجار شديد الارتفاع ويجب العمل على جعل الإيجار عادلا ولا سبيل لذلك إلا باصلاحات خارجية عن موضوع الزراعة .

الاجور الزراعية : بلغ متوسط كسب العامل الزراعى قبل سنة ١٩٣٩ ٢ قرش — ٣ قرش يوميا فى الوقت الذى كان متوسط أجر العامل الانجليزى ٤٠ قرش يوميا فإذا تصورنا أن هذه الاعمال ليست مستديمة أمكنا أن نلص مايعانى الفلاح من قسوة الفقر وأدركنا أن الأمر يتطلب الاستفادة من هذه الثروة المهمة فيكسب الفلاح ويستفيد الذين يطلبون الاستفادة من جهوده .

الملكيات الصغيرة : وأقصد بها الملكيات الصغيرة التى تبلغ أقل من ٤ قيراط — ٥ فدان وليس من الصالح العام وجودها لقلة أهميتها للملاكها ويحسن تدريب ملاكها على الانخراط فى سلك التجارة والصناعات وتعليم الحرف فيمكنهم الاستفادة من أملاكهم أضعاف مام عليه الآن والأمر يتطلب عناية أكثر لأن ٧٠ ٪ من الملاك الزراعيين يمثلون هذه الطائفة

الملكيات الكبيرة : الملكيات الكبيرة التى تزيد عن ٢٠٠ فدان يجب إقناع أصحابها بأن استثمار أموالهم فى الزراعة فقط ليس من صالحهم لأن دخل الصناعة والتجارة أضعاف دخل الزراعة واقناعهم بأنهم لمركزهم المادى والادنى يجب أن يقودوا الأمة فى ميدان الصناعة والتجارة وتساعدهم الحكومة على ذلك بشراء أرضهم كوسيلة لتعميم الملكيات الصغيرة ولإيجاد طبقة قوية تقود الأمة فى ميدان الصناعة والتجارة وهما ميدان المستقبل لمصر ويؤيد ذلك الاحصاءات التى تقرر بوجود ١٢٤٦٠ مالك يملكون ٤٤ ٪ من مساحة الأرض المزروعة بل وجود ١٨٠٠ شخص يملكون ١٠٥٩٠٠٠ فدان .

سواحل مصر : سواحل مصر طويلة جدا ويحسن وضع المشاريع الاقتصادية التي تكفل استغلال تلك الشواطئ بصيد الأسماك وجمع خيرات البحار .

الصحراء : - تمثل $\frac{2}{3}$ من مساحة القطر المصرى ويجب استغلال خيراتها فهي تحوى الحديد والمنجنيز والقصدير والفوسفات والكروم والذهب والبحث عن البترول وقد نادى بعض المصلحين بإنشاء وزارة للصحارى للاستفادة من خيراتها وعلى الخصوص الاستفادة من خيرات الواحات وتوصيل المياه للأماكن الممكن زراعتها .

الفصل الثانى

الصناعات الصغيرة والحرف

مقدمة : - يجب العمل على تحويل السكان للأعمال غير الزراعية حتى يخف الضغط عليها ويوجد فى مصر الآن آلاف الأجانب يجمعون ثروات عظيمة من حرف وأعمال بسيطة .

أعمال نظرية : يوجد لدينا الآن مئات الكتب وعشرات المدارس لدراسة

بعض الحرف والصناعات البسيطة أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر : البرادة ، الخراطة ، السباكة ، السمكرى ، الحرف المختصة بالسيارات ، تجارة المويليات والشبايك وأمثالها وتجارة عمل نماذج الآلات ، الخزاف ، والمصوغات ، أشغال الميناء ، الحفر ، الساعات ، اللاسلكى والراديو ، التطعيم ، النسيج وطباعة المنسوجات ، فن التصوير الفوتوغرافى والسينمائى ، الزنكوغراف ، حرف البناء وما يتبعها ، الصناعات الميكانيكية وتوابعها ، أعمال التلغراف والتليفون ، تحسين الخطوط ، أعمال الطبخ ، عمل الخلوى والفطائر ،

والغسيل والمكوى، التفصيل والخياطة وأشغال الابر، صناعة المشمع وأدوات النظافة، تعليم الحكيمات والممرضات، الآلة الكاتبة والاختزال، المراسلات التجارية، مبادئ المحاسبة ومسك الدفاتر، صناعة العاج، الموسيقى، صناعة الجلود والأحذية، شتط السيدات، عمل الكراسي، التمثيل والسينما، الخ الخ. إلا أن هذه الحرف والصناعات رغم دراستها لم يشتغل بها الذين تعلموها ولا يزاوئها إلا الجُهلاء أو الأجانب فيجب تعديل نظم التعليم والاهتمام بالتدريب وإيجاد الوسائل التي تكفل لمتعلمي تلك المهن والحرف والاشتغال بها واستفادة الأمة من ثمرة تعليمهم.

إدارة الصناعات الصغيرة بوزارة التجارة : التصنيع الريفي : — أوصى

المجلس الأعلى لشؤون العمال والفلاحين ووزارة التجارة بضرورة العمل على التصنيع الريفي في القرى ووافق مجلس الوزارة في ٦ مايو سنة ١٩٤٦ على إنشاء إدارة خاصة للصناعات الصغرى تشرف على ذلك وفعلًا أعدت مشروعات صناعية لاستغلال أوقات فراغ القرويين وفي النية تعميم ذلك بإنشاء نظام بمجموعات قروية فيخصص لكل مجموعة مركز تدريب صناعي لنشر الصناعات الريفية وهي على نوعين بعضها صالح للرجال وبعضها خاص للسيدات ومن أمثلة النوع الأول (١) نسج القطن والحرير والكتان (٢) غزل ونسج الصوف مثل التلافيج والشيلاين والبطاطين (٣) عمل الكتان إلى حبال ودوبارة (٤) صناعة الفخار (٥) النجارة (٦) الصباغة (٧) صناعة القش والسمار (٨) صناعة الجلود المزخرفة أي حافظات النقود ومن بين صناعات النوع الثاني تذكرا لآتي : — (١) عمل السجاد والكليم (٢) حوص الطرايش (٣) تجهيز الخبوط للنسيج (٤) الخياطة وأشغال الابر (٥) الجلود المزخرفة أي حقائب السيدات والقفايزات (٦) صناعة الزهور الصناعية.

المدارس النموذجية والمكاتب الريفية : العمل على نشر أساليب الزراعة الحديثة وخصوصا الصناعات الزراعية وبعض الصناعات والحرف البسيطة

عن طريق تعميم المكاتب الزراعية والمكاتب الصناعية وقد استقر رأى وزارة المعارف على تعميم المدارس النموذجية يتعلم فيها الطالب ست سنوات تعليمية يجارى التعليم الابتدائى مع اعداده لتعليم الحرف واستقر رأى المجلس الاعلى لشئون العمال والفلاحين على إنشاء مدرسة رفيعة بجوار كل مركز اجتماعى أى لكل عشرة آلاف نسمة .

حرف يجب أن يتعلمها كل الشعب : يجب أن يكون لكل فلاح نول أو أنوال للنسج الملابس والأكلة وتعليم الفلاحين صناعات المحلات واستخراج الجين الشائعة والزبدة وكذلك الدكى والغسيل وعمل الخذاء الشعبي .

الاكتار من مدارس الحرف : - بعد وضع سياسة مشمرة للتعليم والتدريب وإيجاد هيئة منظمة تضمن اشتغال المتعلمين المديرين فى الأعمال التى حذقوها يبقى علينا أن نكثر من مدارس الحرف حتى تصبح مزاوله كل الحرف فى والصناعات اليدوية على أساس على حديث وعملها ممكنة فى مصر فتنشأ فندار مثل لحرفة التزوية ، الفنادق ، تنظيم المحلات التجارية ، صناعة عربات القطارات والسيارات ، تعليم عمال وعاملات البيع والطهى ... الخ ويكون ذلك تحت اشراف وزارة التجارة وتعضيد أصحاب المحلات التجارية والورش الصناعية والغرف التجارية واتحاد الصناعات والمدارس الفنية وفتايات العمال والنقابات والهيئات التى يهمها هذا الأمر ويجب ألا نألو جهداً فى جلب العمال المهرة أو إرسال البعثات للخارج وتمويل وتشجيع الهيئات التى تعمل على ذلك حتى تضمن وجود عمال مدربين ومهيأين لمزاولة كل الحرف والصناعات اليدوية بما يفيد الأمة ويفيد القائمين بها من أبناء مصر .

الفصل الثالث

الصناعات الزراعية

حيث أن الزراعة هي عماد ثروتنا فيجب أن نهم أشد الاهتمام بالصناعات الزراعية خصوصا والصناعات التي تعتمد على الزراعة وهذه لا تقع تحت حصر وأذكر منها على سبيل المثال طعن الحبوب ، صناعة المكرونة ، صناعة النشاء ضرب الأرز ، حلب الأقطان ، عصر الزيوت ، صناعة السكر ، صناعة الألبان صناعة الغزل والنسيج ، والعسل والشمع ، الحرير وصناعة الحلوى والشيكولاتة تجفيف البلح العجوة ، عمل الشرابات والمياه الغازية ، صناعة الخل والسيرتو ، المربي والجيلي والمرملاد ، صناعة الصايون والكسب ، دبغ الجلود والفراء والصناعات الجلدية ، صناعة المخلات وإلاسيا الزيتون ، الخضار والفاكهة المحفوظة ، استخراج الروائح ، مستحضرات التجميل والزينة ، صناعة الصلصة ، صناعة الاسمدة ، صناعة الآلات الزراعية ، الاستفادة من مخلفات الريف ، تحويل القش والحطب إلى مواد صناعية كإداة السيلولوز التي هي أساس صناعة الورق والحرير الصناعي ... الخ ... الخ .

كل هذه الصناعات وما أكثرها يجب أن تقوم بها جميعها وعلى أهم وجه

الفصل الرابع

الاعمال التجارية

كانت التجارة ولا زالت هي أم السبل للتعارف بين الشعوب وتعاونها ولا تصرف المصريين عن الأعمال التجارية والصناعية استأثر بهذا الباب على شدة أهميته الأجانب ويجب للصالح العام أن يتغير الحال ويقود المصريون

دقة الامور التجارية والصناعية في بلادهم وسأتكلم عن التجارة الخارجية
لاهميتها في موضوعين كالآتي :

الصادرات : يتضح من الاحصاءات أن القطن ومنتجاته تشمل معظم
الصادرات فبلغت قيمتها ٣٢ مليون جنيتها سنة ١٩٣٧ بينما كانت جملة الصادرات
٣٩ مليون جنيتها ويليها البصل ويبلغ المصدر ٦٤٥٠٠٠ جنيتها وتعتبر مصر
ثالثة دول العالم في تصدير البصل ثم الارز ٣٤٦٠٠٠ جنيتها والقطن
١١٧٠٠٠ جنيتها الباقي يشمل أصناف بسيطة

الواردات : يقوم بهذه المستوردين ويمثل الفبارك والقومسيونجية ويليهم
تجار الجملة ونصف الجملة وتجار التجزئة يضاف إلى ذلك أسواق الحضر
والفاكهة والحبوب والبورصات

ضرورة اشتغال المصريين بالتجارة : موقع مصر الجغرافي ومركزها بين
شعوب الشرق والغرب ومركزها الجغرافي في وسط العالم يسمع لها أن تكون
أكبر دولة تجارية هذا بالنسبة للتجارة الخارجية وأما بالنسبة للتجارة الداخلية
وأعمال التصدير والاستيراد ومعظم التجارة فيجب أن يقوم بها الشباب
المثليون إذ لا يزال هذه الأعمال إلا الأجنبي والجملة من المصريين وهو
أمر أصبح ضرره أكثر من نفعه والامر يتطلب القيام بتدريب الشباب
المثليين وإيجاد الهيئات التي تساعد لسلوك باب الحياة العملية والانخراط
فيها ونشر الكتب والاحصاءات الموضحة لم توسط أرباح أنواع التجارة
والصناعة والاهتمام بالدراسة العملية والدراسة العلمية المثمرة.... الخ الخ

الفصل الخامس

تحويل مصر إلى دولة صناعية وتجارية كبرى

ضرورة الاشتغال بالصناعة والتجارة : تبلغ مساحة الأرض المزروعة

٥٨٣٢٠٠٠ فدان ويبلغ عدد السكان ١٩٦١٤٠٠٠ فالأرض لا تحتاج أكثر من ربع عدد القادرين على العمل وأما ثلاث أرباع الباقيين فيجب أن توجد لهم أعمالاً ولن يكون ذلك إلا بتحويل مصر إلى دولة صناعية وتجارية كبرى ولا سيما أن الظروف كلها تلائم ذلك كما سأوضح ذلك فيما بعد

العقيلة الصناعية والتجارية والعقيلة الزراعية : استثمار الأموال ليس

قاصراً على الزراعة والمباني كما يعتقد معظم المصريون فلا شك أن استثمار ألف جنيه في فدانين من الأرض يأتي بربح أقل بكثير من استثمار هذا المبلغ في تجارة من التجارات أو صناعة من الصناعات وأقرر تلك الحقيقة بعد أن خبرت آلاف النواحي في الحياة العملية وتؤكد لها الدراسات النظرية وقد آمن بهذه الحقيقة كل الدول الصناعية والتجارية الحديثة فسخرت العلوم والفنون لخدمة التجارة والصناعة وإن كانت مصر تفخر بمخصب أرضها فإن أنواع التجارات والصناعات المؤسسة تأسيساً حديثاً جعل هذه الميزة معدومة وبالاختصار أقدر أن مصر لازالت على اعتقادها القديم أى إيمان معظم المصريين بأن الزراعة والمباني هما مصادر الإيراد الهامة وساعد على بقاء هذه الآراء القديمة تأخر مصر عدة قرون وخصوصية أرضها وقناعة فلاحها وجهلهم وتولى الانجليز زمام الأمور بعض الوقت ووضع الحياة التجارية والصناعية في أيدي الأجانب حتى الآن والاهتمام بالتعليم النظرى دون العناية بالتدريب العملى..... الخ. كل هذه كانت حواجز منيعة حالت دون دخول الشبان

المتعلمين إلى ميدان التجارة والصناعة مع أن هذا الميدان في حياتهم ومستقبلهم ظروف مصر تسمح لها بأن تكون من أكبر دول العالم في الصناعة والتجارة

أعتقد اعتقاداً راسخاً أن قادة الأمة لو أحسنوا توجيهها وتكافقت معهم الأمة قراؤها وأغنيائها والمتعلمون منهم والمدرَّبون لن تمرَّ عشرون سنة كاملة حتى تكون مصر في طليعة الأمم الصناعية والتجارية ولتوضح ذلك أذكر الآتي :
أن ثمة أي سلعة صناعية يشمل المواد الخام التي تصنع منها والمواد اللازمة لإدارة الآلات وأجور العمال وبقيمة المصاريف الأخرى ولا شك أن السلع المصنوعة باثنتان يكون توزيعها قاصراً على أقلها ثمة أي أقلها تكاليف فإذا علمنا أن مركز مصر يسمح لها بأن يكون كل مصروف من مصاريف التكاليف الصناعية أقل منه في بقية الدول لعلمنا أن مركز مصر يسمح لها أن تصبح أحسن بلد صناعية وفيما يلي توضيح ذلك :

[أولاً] المواد الأولية : وسأتكلم عنها باختصار فيما يلي :

(أ) المواد الأولية في مصر : مصر بلد زراعي ولذلك فهي منبع للواد الخام إذ يزرع بها القطن والحبوب ومعظم المحاصيل الزراعية ويجب تحويل كل هذه المنتجات إلى صناعات لتحويلها ثم تصريفها

(ب) المواد الأولية تحيط بمصر : معظم المواد الخام اللازمة للصناعة تجلب من المناطق الاستوائية ومنطقة الأحراش والاستبس ومنطقة البحر الأبيض المتوسط وكلها محيطة بمصر وتعتبر مصر بحسب موقعها الجغرافي أقرب الدول إليها ويجب العمل على إنشاء الصناعات اللازمة لها توفيراً للمصاريف نقلها إلى أوروبا وأمريكا

الحديد والصلب : كانت مصر كما زعم البعض محرومة من الحديد والصلب وكان يمكن التغلب على ذلك باستيراد الآلات اللازمة لإنشاء المصانع كما فعلنا في إنشاء مصانع حلج الأقطان وآلات الغزل والنسيج وعمل السكر وعصر الزيوت وضرب الأرز وصناعة الورق والسماد والحرير الصناعي ومع ذلك

فهنالك خامات الحديد والصلب ثبت أنها من أحسن خامات العالم وذلك بمنطقة أسوان ومنطقة القصير وتتشتمل أن نستغل في إنتاج آلات يخترعها المهندسون المصريون وتقتصر على استهلاكه في صنع آلات المنتجة وقد عقدت النية على إنشاء مصنع آخر لصهر الحديد والصلب المستعمل القديم لاعادة صنعه والاستفادة منه وتتشتمل القائمون بهذه الأعمال بعد إقامة المصانع اللازمة وقد شرع في تأسيسها جميعا أن تكفى مصر نفسها من هذه الخامات وبذلك تصبح من الدول الصناعية لتوافر الخامات بها

[ثانيا] الوقود والقوة المحركة : تكلمنا عن وجود الحديد والصلب الكافي لقيام الصناعة المصرية وتكلم عن الباقي فيما يلي :

مقدمة : الآلات ثلاث أنواع (١) الآلات البخارية وتعتمد على الفحم في إدارتها (٢) آلات الاحتراق الداخلي وتعتمد على البترول في إدارتها (٣) آلات كهربائية وتعتمد على الكهرباء في إدارتها .

ولما كانت الآلات البخارية قد انقرض عهدها وأخذت في الذبول فأنها لا يهتأ ولكن إذا كان هناك بعض آلات بخارية فقد أمكن الاستعاضة عن الفحم باستخدام الكسب وهو مادة متوفرة في مصر وسعرها الحرارى أشد بكثير من الفحم وكذلك يمكن استخراجها من منتجات آبار البترول

(أ) توافر البترول : المادة اللازمة لإدارة آلات الاحتراق الداخلي هي البترول وفي مصر عدة آبار للبترول وقد اكتشف أخيراً آبار أخرى في سنة ١٩٤٩ وقد قدر الخبراء أن مصر يمكنها أن تكفى نفسها من البترول ويتنظر الباحثون عدة آبار أخرى وقد نشرت مجلة أمريكية عقب اكتشاف آبار البترول في سنة ١٩٤٩ أن مصر ستصبح أكبر دولة صناعية في الشرق

(ب) بترول العالم : وإذا أضفنا إلى ما تقدم أن مصر يوجد بجوارها أغنى مناطق البترول في جزيرة العرب والعراق وغيرها وكلها قريبة من مصر وتربطها بمصر أقوى روابط الأخاء والمحبة لا نتظرنا لمصر الخير العميم

[تالاً] الكهرباء : الكهرباء إذا توافرت تكون أرخص القوى المحركة للآلات الكهربائية وتقرر أن مصر فيها ما يسمح بحمل الكهرباء وتم فائدة القطر جميعه مقدمة : يمكن تزويد مصر بالكهرباء من خزان أسوان واستغلال مياه الشلال الثانى ومنخفض القطار والقناطر الممتدة على النيل وسأتكلم عن بعضها باختصار فيما يأتى :

١ - محطة كهرباء نحزان اسوان : بدأت الحكومة فعلا فى استغلال ذلك المشروع الذى بدأ بحته سنة ١٩١٢ ويتظر بدء توليد الكهرباء منه سنة ١٩٥٣ ويقدر مبلغ مقدار الكهرباء المتولدة منه ٢٠٠٠ مليون كيلوات ساعة

٢ - توليد الكهرباء من الشلال الثانى بواى حلغا : تشرع وزارة الأشغال

الآن فى وضع المشاريع الخاصة بتوليد الكهرباء من الشلال الثانى

٣ - مشروع منخفض القطار : وهو المكان الذى شهد معركة العطين ويبلغ متوسط عمق المنخفض ٦٠ متراً وبه جزء منخفض إلى ١٣٤ متراً وهى أوطأ بقعة عرفت للآن فى أفريقيا ويرجع اكتشافه إلى سنة ١٩٢٧ والامر لا يحتاج إلا لتوصيل مياه البحر الأبيض المتوسط إلى المنخفض مسافة ٦٥ كيلو متر وقدوت تكاليف المشروع فى وقت ما يبلغ ١٧ مليون جنبا وهو مبلغ لا قيمة له بالنسبة للفائدة العظيمة المنتظرة اذ قدر له انتاج ٥٥٠ ألف كيلوات تكفى لاستغلال الكهرباء فى ادارة محطات الصرف وكهربية السكك الحديدية بالوجه البحرى وإضاءة الوجه البحرى والقبلى لغاية بنى سوف

٤ - توليد الكهرباء فى القناطر الممتدة على النيل : وتكون هذه محطات قوية وذلك فى السدود والقناطر الممتدة على النيل حتى تعم الكهرباء وذلك بعد مراعاة تلبية خزان اسوان وقناطر اسنا ووادى الريان .

وفى نية ادارة القوى الكهربائية ربط هذه المحطات بشبكة من الأسلاك ضمان تعميم الكهرباء فى القطر المصرى

[ثالثاً] الاجور والعمال : قررنا فيما سبق أن أجر الفلاح المصرى زهيداً جداً . إذ بلغ ٢ - ٤ قروش يومياً قبل الحرب مع ضرورة اتقطاعه عن العمل عدة أيام فى الشهر بينما كان متوسط العامل الانجليزى ١٢ جنياً فى الشهر والمعروف أن أجر العامل الانجليزى أقل من أجر العامل الأمريكى والاسترالى ونفى ذلك بعبارة أوضح أن المصنع الذى لا يربح شيئاً واحداً فى انجلترا أو امريكا وينقل إلى مصر يحقق ارباحاً طائلة فى مصر بسبب اجور العمال فتلاً لوقفل مصنع نسيج فى لانكشير لأنه لا يجنى ارباحاً بتاتا واشترته شركة نسيج مصرية وكان عدد عمال المصنع ١٢ ألف عامل وثمر شراء المصنع مليون جنيه مثلاً فإن نقله إلى مصر يضمن له ربحاً من الاجور الصناعية فقط ١٥٨٤٠٠٠ جنياً أى أكثر من مليون ونصف جنيه والامر لا يتطلب سوى العناية لتدريب العمال وإيجاد طبقة ممتازة من المهندسين والمديرين وسأعالج ذلك باختصار فيما بعد .

[رابعاً] بقية المصاريف ومستوى المعيشة : تكلمت عن المواد الخام وتكاليف القوة المحركة وأجور العمال والمهاتبا وهذه بلا شك معظم المصروفات الصناعية ولا يتبقى إلا مصاريف أخرى بسيطة وستكون بلا شك زهيدة جداً لانخفاض مستوى المعيشة والدخل فى مصر وقد قررت فيما سبق أنه ظهر مقالة بمجلة الايكونومست Economies سنة ١٩٣٦ يقرر كاتبها انه متوسط دخل الفرد فى مصر عشرة جنيهات فى السنة بينما يبلغ فى انجلترا مائة جنيه وهذا مقياس صادق يؤكد أن المصاريف فى مصر أبسط بكثير منها فى أوروبا وامريكا

[خامساً] الأسواق : تحيط بمصر دول الشرق والغرب ولعلها فى أحسن موقع تجارى فى العالم وأهم ميزة تتمتع بها مصر أنها دولة شرقية تربطها بدول الشرق كل روابط الحب والاخاء واعتقد انهم يفضلون المنتجات والصناعات المصرية عن المنتجات الأوروبية والأمريكية لأن مصر تفهم أذواقهم وعاداتهم

ولا ينقصها إلا العمل بعد تدريب بسيط وكذلك تدريب العمال والفنيين كما سبق توضيحه .

تمويل هذه المشروعات : مسألة سهلة فثروات ضخمة مستخدمة في الأراضي الزراعية ومصلحة ملاكها تفضى باستخدام جانب منها في المشاريع التجارية والصناعية لأنها أكثر ربحاً ولم يكن أن يقرر أنه يوجد ١٨٠٠ شخص يملكون ١٠٥٩٠٠٠ يدفع كل منهم ضريبة أطيان زراعية أكثر من ٢٠٠ ماتي جنيه سنوياً ويمكن للحكومة أن تساعد هؤلاء الأغنياء بشراء جزء من أراضيهم يستخدم في جعل مصر من أكبر دول العالم الصناعية ويصبح ملاك هذه الشركات في درجة رخاء أحسن مما هم عليه الآن وبهذه المناسبة أذكر أن بعض الدول سنت تشريعات بخصوص الملكيات الكبيرة بأن اشترت الحكومة أجزاء من الملكيات الواسعة لتوزعها على صغار المزارعين ومن أمثلة هذه الدول نيوزيلندا ورومانيا منذ أكثر من ثلاثين سنة مضت وقد نجحت رومانيا بعد سلوك هذا السبيل مباهرة في إيجاد أموال طائلة كونت بها صروح مجدها الصناعي والتجاري مع أنها كانت أقل وأضعف من مصر إذا لم يتكون بها أول بنك عقارى إلا بشق الأتقى وكان ذلك سنة ١٨٧٤ وبنك إصدار العملة الورقية سنة ١٨٨٠ .

الأرصدة الاسترلينية : ويمكن لمصر بتمتئ السهولة جلب آلات لا قامة مصانع بمبلغ ٣٠٠ مليون جنيهها وهو يكفي لتأسيس صناعات قيمتها ضعف بل أضعاف هذا الرقم لأن مصر لها أرصدة استرلينية تزيد عن تلك القيمة ومع ذلك فتتمويل الحروب الحديثة أظهر للعالم سياسات تقديية تثير الدهشة فمثلاً بلغت نفقات الحرب في فرنسا سنة ١٩١٤ - سنة ١٩١٨ ١٧٠,٦ مليار فرنك فيينا لم تتجاوز الإيرادات العامه ٢٦ مليار وسلكت كل دولة من الدول المتحاربة سبلاً خاصة في تمويل الحرب وما تتطلبه من أموال طائلة وبعد ذلك

في جميع النواحي لمركزهم المالى والاجتماعى ولكن جعل الاغنياء قادة في الميدان الاقتصادى ولاسيما الحياة الصناعية والتجارية يكاد يكون ضرورة للامور الآتية :

- ١ — الامة تسير وراء أغنيائها بدون وعى حسب ماسبق ذكره .
- ٢ — الاغنياء قادرون على توجيه الحكومة وجعلها تصدر التشريعات وتنشأ كل النظم اللازمة لرق التجارة والصناعة إذا كان لهم صالح في ذلك لما لهم من نفوذ عظيم في التشريع وتوجيه الحكومة حسب رغبتهم .
- ٣ — التجارة والصناعة تشبه في الزراعة حدائق الفاكهة أى يتطلب الأمر صرف مصاريف وانتظار وقت حتى تثمر الحديقة فلذلك لابد من الانتظار مدة بعدد ما يأتى المشروع الصناعى والتجارى بالفوائد المرجوة منه لأن المشروع يتطلب خلاف مدة الإنشاء والتأسيس مدة تسمى مدة التجارب وهي السنوات الأولى في حياة المشروع الصناعى أو التجارى ولا يمكن أن يتحمل ذلك سوى الاغنياء لأنهم أقدر على تحمل هذه الأعباء والانتظار بعض الوقت بدون أن يحصلوا على فوائد عاجلة .

- ٤ — للأغنياء موارد كثيرة للرزق ولو خصصوا جانباً من أموالهم لاستغلاله في الصناعة والتجارة فلا يزال لديهم أموال أخرى وهذا يجعلهم أكثر شجاعة وثباتاً وقدرة على المنافسة في الميدان .

إخراج الافكار إلى عالم الوجود : يجب العناية لتعليم الناس استثمار أموالهم في شراء الأسهم والسندات الخاصة بالشركات المساهمة الكبرى التى ستقوم بكافة الأعمال التجارية والصناعية اللازمة ومصر تصالح فيها كل الصناعات والتجارات وقد سبق دراسة عدد كاف منها وما علينا الآن سوى التنفيذ هذا بخلاف وجود آلاف من حملة شهادات الدراسات الجامعية في الهندسة والعلوم والصيدلة والزراعة والتجارة ولا شك أن الكفايات العلمية موجودة بكثرة

ولا ينقصها إلا العمل بعد تدريب بسيط وكذلك تدريب العمال والفنيين كما سبق توضيحه .

تمويل هذه المشروعات : مسألة سهلة فثروات ضخمة مستخدمة في الأراضي الزراعية ومصلحة ملاكها تفضي باستخدام جانب منها في المشاريع التجارية والصناعية لأنها أكثر ربحاً ولم يكن أن يقرر أنه يوجد ١٨٠٠ شخص يملكون ١٠٥٩٠٠٠ يدفع كل منهم ضريبة أطيان زراعية أكثر من ٢٠٠ ماتي جنيه سنوياً ويمكن للحكومة أن تساعد هؤلاء الأغنياء بشراء جزء من أراضيهم يستخدم في جعل مصر من أكبر دول العالم الصناعية ويصبح ملاك هذه الشركات في درجة رخاء أحسن مما هم عليه الآن وبهذه المناسبة أذكر أن بعض الدول سنت تشريعات بخصوص الملكيات الكبيرة بأن اشترت الحكومة أجزاء من الملكيات الواسعة لتوزعها على صغار المزارعين ومن أمثلة هذه الدول نيوزيلندا ورومانيا منذ أكثر من ثلاثين سنة مضت وقد نجحت رومانيا بعد سلوك هذا السبيل مباهرة في إيجاد أموال طائلة كونت بها صروح مجدها الصناعي والتجاري مع أنها كانت أقل وأضعف من مصر إذا لم يتكون بها أول بنك عقارى إلا بشق الأتقى وكان ذلك سنة ١٨٧٤ وبنك إصدار العملة الورقية سنة ١٨٨٠ .

الأرصدة الاسترلينية : ويمكن لمصر بتمتئ السهولة جلب آلات لا قامة مصانع بمبلغ ٣٠٠ مليون جنيهها وهو يكفي لتأسيس صناعات قيمتها ضعف بل أضعاف هذا الرقم لأن مصر لها أرصدة استرلينية تزيد عن تلك القيمة ومع ذلك فتتمويل الحروب الحديثة أظهر للعالم سياسات تقديرة تثير الدهشة فمثلاً بلغت نفقات الحرب في فرنسا سنة ١٩١٤ - سنة ١٩١٨ ١٧٠,٦ مليار فرنك فيينا لم تتجاوز الإيرادات العام ٢٦ مليار وسلكت كل دولة من الدول المتحاربة سبلاً خاصة في تمويل الحرب وما تتطلبه من أموال طائلة وبعد ذلك

تبعها الملايين العديدة من الأموال اللازمة لتعمير المدن والمصانع المخرّبة وإعانة مشوهى الحرب ومنح التعويضات العديدة لكل هذه الأمور وإتى لا ذكرها إلا لأوضح تجارب الدول فى النظم والسياسات النقدية التى تسلكها واعتقد أن هذه الدول إذا كانت قد صرفت الملايين من الجنيهات والقناطير المقنطرة من الذهب والفضة فى الحراب والتدمير فيجب على مصر أن تنفقها راضية مرضية للتعمير والثوب بها إلى الصف الأول بين دول العالم. نعم يجب أن تتدخل الحكومة ويساعدها الأغنياء وآلاف العمال على إنشاء الصناعات المصرية الكافية للأجهزة على الفقر والقضاء عليه من ربوع الوادى .

الباب السابع

الحكومة المركزية (الوزارات)

عدم تقدم القرية دليل على ضرورة تغيير الاسلوب الحكومى : تقوم الحكومة المصرية بألاف الأعمال ولاخضورة بسيطة عنها يمكن قراءة قوائم الحكومة وهو مؤلف يناهز ألف صفحة وكذا ميزانية الدولة والحساب الختامى والرجوع لمطبوعات الحكومة وهى مكتبة من أضخم المكاتب وتقوم بتلك الأعمال وزارات ومصالح ومراقبات وإدارات وأقلام ومكاتب الحكومة وقد بلغ عدد الموظفين سنة ١٩٤٤ من الدرجة الثامنة فأعلى ٥٢٥٣٦ موظف ويضاف إلى ذلك أضعاف هذا العدد وهم الموظفون الغير مقيدون على درجات وعساكر البوليس والجيش والخدمة السائرة والخبراء وتصرف الميزانية سنويا ما يزيد عن المائة مليون جنيه فقد بلغت مصاريف الدولة حسب ميزانية سنة ١٩٤٩ " ١٦٣٨٠٥٥٠٠ جنيها ومع ذلك لازالت القرية أو بالأحرى ٨٠٪ من سكان مصر لا يشعرون بشئ من هذه الخدمات ولم يصلهم إلا قبس ضئيل من نور الحياة فى القرن العشرين وهذا دليل قاطع على أن الأمر يتطلب علاجا حاسما سريعا فلا تلقى هذه الجهود والأموال الطائلة فى ميدان لا يأتى بفوائد توازى هذه الأموال والجهود — نعم تشكروا الامة وجميع من فيها من موظفين ورؤساء حاكوم ومحكومون من النظام ويطلقون عليه الاسلوب الحكومى والروتين الحكومى حتى أصبح معنى هاتين الكلمتين فى مخيلة جميع الناس التمسك بالتمكليات المضنية للبال والمصالح .

ليست العلة زيادة المرتبات : فتصور موظفا كان راتبه ١٠٠ جنيها في الشهر سنة ١٩٢٨ واستمر إلى الآن في درجته فإن هذه الدرجة بالذات بعد كادر سنة ١٩٢٩ أصبح راتبها $\frac{3}{4}$ ما كانت عليه قبل كادر سنة ١٩٢٩ أى تصبح ٧٥ جنية لأن كادر سنة ١٩٢٩ خفض ٢٥ ٪ من متوسط مربوط الدرجات ثم أتت الحرب الأخيرة فأنخفض قيمة الجنية إلى ما يعادل ربع قيمته الحقيقية أى قوته الشرائية قبل الحرب فكان راتبه الحقيقي أصبح $\frac{7}{4}$: $\frac{3}{4}$ ١٨ جنييه فإذا علمنا أن غلاء المعيشة لا يزيد عن ١٥ ٪ تقريبا من الماهية الأصلية لعلنا أن مرتب هذا الشخص انخفض إلى ٢٠ جنيها فقط ومع كل ذلك فلا زال الأمر على ما كان عليه بما يقطع الشك بأن علة المرتبات ليست هي سبب سوء النظام ولكن الأساس نفسه يحتاج للتغيير .

سوء النظام هو أهم علة : هناك موظفون يشتغلون بأعباء لا يمكن لاضعاف عددهم إنجازها وفق المطلوب وهناك آلاف الموظفين لا يعمل لهم أولهم عمل يمكن مع تغير النظام الإستغناء عنه وكلا الأمرين خطر في الأول ضياع مصالح الناس وفي الثاني ضياع أموال الحكومة التي هي ملك للجميع وقد يكون الفساد الأول أشد بكثير من الثاني عكس ما يتصور البعض .

سبب الفساد يرجع لتاريخ التأسيس : يرجع انشاء مجلس الوزراء إلى ديكريتو

مايو سنة ١٨٧٦ ونوفمبر سنة ١٨٧٦ وفي ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ شكلت أول وزارة مشؤلة وقد قام بتأسيس الوزارات والمصالح الحكومية عدد كبير من الأجانب أحضرتهم الحكومة وبعد ما دخل الانجليز مصر كان الموظفون الأجانب عموما والانجليز خصوصا يشغلون معظم الدرجات العليا وتشاركهم نسبة بسيطة من المصريين الذين شكلوهم وفق رغباتهم وإليك احصائية لبعض كبار الموظفين في بعض المصالح المتخلفة في شئون الناس

المصلحة	الزراعة	المساحة	الرى	الصحة	المناجم	الحدود	القنارات
انجليز	٢٠	٢٩	٢٦	٢٥	٧	١٩	١٧
أجانب	١	صفر	١	٣	صفر	صفر	٦
مصريين	٦	صفر	١١	١٠	صفر	صفر	١

أى وجود ١٤٣ موظف انجليزى يقابلهم ١١ أجنبى ، ٢٨ مصرى وقد بلغ الحال سنة ١٩١٨ أن أنشئ فى لندن قومسيون طبي مهمته الكشف على راغبى التوظيف فى مصر وفى المدة من ١٦ اغسطس سنة ١٩١٨ إلى أول سبتمبر

سنة ١٩١٨ أى ثلاث اسابيع تقدم للقوسيون ١٢٣ شاب انجليزى ولاشك أن هؤلاء الانجليز أسسوا بعض الوزارات والمصالح الحكومية بصورة تخدم الاستثمار وقد اتفقوا بحق هذه الصناعة أما حسنى النية من الانجليز والاجانب عموما فيكنى أن اقرر أنهم اجانب وللأجانب مصالح مالية فى القطر المصرى ولاشك أن هناك فرقا شاسعا بين عقلية المصرى العارف لدقائق بلاده ومصالحها والاجنبى مها كانت كفاءته والحكومة يجب أن تتأسس بما يلائم حالة الأمة وبعد تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ خرج الانجليز وكل الموظفين الاجانب ابتداء من سنة ١٩٢٣ دون سابق استعداد وكانت مصر تملأ هذه المراكز بمصريين دون أن تعد العدة لذلك فشغل هذه المناصب أناس بعضهم صالح وبعضهم لا يصلح وكان واجب الأمة يقتضى عدم الاحتجاج لاسكات اقواء الانجليز والمعارضين ولا ثبات أن المصريين يصلحون لإدارة شئونهم بأنفسهم ولعنة الله على الاستثمار وآثاره :

بعد ذلك مررنا بدور التجارب ولا بد للجب من أن يخطئ إذ ملأنا المناصب العليا بخريجي البعثات عقب عودتهم فكانوا يشغلون الدرجات العليا أى يبدأون من الدرجة الخامسة ولا يلبثون أن يرقوا إلى الدرجة الرابعة حتى صارت معظم هذه الدرجات قاصرة على خريجي البعثات مع أن سياسة التعليم

قد أحكم الانجليز دس السم فيها ولاشك أن شغل موظف لدرجة كبيرة دون
الالام بما يتم في الدرجات الدنيا لعب خطير في الادارة لانها اليد التنفيذية
وقد بلغ مجموع موظفي الدرجات الثامنة والسابعة والسادسة إلى مجموع الدرجات
في سنة ١٩٤٤ ٩٠ ٪ أى $\frac{12}{100}$ فكان عمل هؤلاء يتم تحت رياستهم وكان
الاولى ضرورة الالام بأعمال هذه الأغلبية الساحقة ولو أسابيع قليلة حتى
يكون حكمهم صحيحا عندما يدبروا تلك المناصب وبسبب هذه الغلظة لم يتغير
النظام الحكومى وبقى كما كان عليه قديما من فساد

إصلاح الزوتين الحكومى في الدول الراقية : ذكرت عيوب الادارة
الحكومية في مصر وهى عيوب خاصة ولكن لاشك أن النظام الحكومى
في كل دول العالم كان مآلوما بالعيوب الخطيرة التى لمستها الدول العظمى وحاولت
اصلاحها لتجارى تطور الزمن ولاسيما تطور نظم ادارة الاعمال التجارية
والصناعية وسأذكر فيما يلى مثالين لدولتين من أعظم دول العالم
[أولا] الولايات المتحدة : أول لجنة من هذا القبيل لفحص الادارة
الحكومية في مجموعها أنشأتها الولايات المتحدة بناء على طلب الرئيس Taft في
يونيو سنة ١٩١٠ حيث طلب من البرلمان فتح اعتماد على ليكن الرئيس من
استخدام هيئة الخبراء والمحاسبين من تدريبوا في الحياة الحكومية أو الحياة
التجارية ليفحصوا أساليب العمل في المصالح الحكومية ويقترحوا على البرلمان
التشريع الذى يروه موصلا للتغييرات التى يحذونها وهذه اللجنة التى عرفت باسم
لجنة الاقتصاد والكفاءة Comission of econsmy & efficieney وكونت
من عدد قليل من المتخصصين الذين ربطت لهم أجور عالية مقابل تكريس
وقتهم ومواهبهم على هذه المهمة وقد أخرجت تقارير قيمة وانجزت إصلاحات
عظيمة وفى سنة ١٩١٢ طلب الرئيس من مجلس النواب الموافقة على تحويل
هذه اللجنة المؤقتة إلى لجنة دائمة تكون على الدوام حلقة اتصال بين دوائر

العمل الحكومي ودوائر العمل الحر وتدرس كل ابتكارات العلم المؤدية إلى اختصار عناء العمل مع الاجادة والسرعة في اتجاذه والقصد في النفقة التي تتبعها الدوائر الحرة وتنقلها إلى الدوائر الحكومية واليك ماورد في رسالة الرئيس حيث قال في البرلمان ... أن الأعمال التي تتولاها الحكومة يتسع نطاقها كل يوم وإلى الآن لم تقم دولة بتحقيق كامل عن الأساليب المتبعة في انجاز الأعمال الحكومية ... واننى مقتنع بأننا لن نصل إلا إلى نتائج جزئية ... وأن معضلة الحصول على ادارة صالحة ليست من المسائل التي تحمل دفعة واحدة وفي وقت واحد بل هي معضلة مستمرة الوجود دائمة التجديد ،

ثانيا انجلترا : في سنة ١٩١٨ تآلفت في انجلترا لجنة على أثر انتهاء الحرب الكبرى من البرلمان الانجليزي مكونة من أساطين العلماء ورجال القانون الادارى وعالجت تغيير أساليب العمل في الدوائر الحكومية وتقسيم العمل بين الهيئات الادارية المختلفة وسمّرت تقريرا تفصيا

[Report of the machinery of government committee 1918]

هذا هو ما اتبعته الدول الراقية لبلوغ درجة الكمال وأما مصر فكانت أولى بذلك العمل لاقتلاع جذور الفساد وحتى تستفيد من جهود موظفي الدولة ومصاريف الحكومة السنوية وعدد الأولى مئات الألوف من الاشخاص والثانية مئات الملايين من الجنيهات

وسائل الإصلاح موجودة في مصر : لقد حدثت تطورات هامة تسمح

لمصر الآن أن تفكر في إصلاح وترميم كل النظام الحكومي وبيان ذلك باختصار :

١ — أدار المصريون الاداة الحكومية بأنفسهم واثبتوا جدارة تفوق جدارة الاجانب حينما كانوا يديرونها .

٢ — مجلس الدولة تأسس وقد زاول أعمال من سنة ١٩٤٦

٣ — ديوان المحاسبة تأسس وزاول أعماله من سنة ١٩٤٢

٤ — تحولت مدرسة التجارة العليا إلى كلية يدرس فيها علم إدارة الأعمال

التجارية والصناعية وهو علم وإن كان حديثا بين العلوم إلا أنه تضخم وتفرع

٥ — تأسست الجامعة واستكملت العلوم الأساسية في الإصلاح وهي :

(١) علم القانون الإداري وأصبح موضع دراسة مقسمة (ب) علوم المالية

(ج) علوم المحاسبة (د) علم المراجعة وكل هذه أصبحت موضع دراسات عليا

٦ — قيام معهد عال يتدرّس علم نظم وحسابات الحكومة ، وله

مؤلف ضخم وأصبح هذا العلم موضع دراسة عليا أيضا

٧ — قام المصريون بتأسيس عدد عظيم من الشركات المساهمة ذات الإدارة

المصرية الصميمة وأصبح بعضها يشارع أكبر الشركات العالمية .

ضرورة الإصلاح : يجب تشكيل لجنة كبيرة تمثل الهيئات المختصة بهذا

الموضوع بعضها نظري فقط وبعضها عملي فقط وبعضها حكومي أي لجنة تمثل

الهيئات الآتية :

(١) الاساتذة المختصين بالدراسات العليا في علوم إدارة الأعمال التجارية

ونظم حسابات الحكومة والمحاسبة والمراجعة والقانون الإداري والمالية العامة

والجانب الحكومي مثله (١) ديوان المحاسبة (٢) مجلس الدولة (٣) مراقبة

الميزانية بوزارة المالية (٤) مراقبة عموم الحسابات (٥) المراقبة العامة للإدارة

والتوريدات في وزارة المالية بما يتبعها من (١) إدارة الحسابات المالية (ب) إدارة

الخزانة (ج) دار المعاشات (د) مراقبة حسابات ومشتريات الحكومة وكذلك

إدارة المخازن بالوزارات المختلفة وأما الجانب الحرفي مثله القائمون بوضع نظم

الشركات المساهمة ومديرو بعض الشركات وخصوصا من ساعدتهم الحظ

بالاشتغال في أعمال حكومية قبل توليهم تلك الأعمال وكذلك الاستفادة من

بعض الخبراء الأجانب المتخصصين وتبدأ تلك اللجنة الكبرى بوضع السياسات

العليا للروتين الحكومي كالآتي :

(أولاً) لخص اللوائح المالية الخاصة بالقانون المالى أى الرقابة على أموال الحكومة وطرق تسجيل حساباتها وقد سهل الأمر الآن إذ تمت حركة تجميع حديثة للوائح المالية وكان ذلك سنة ١٩٤١ وعليها الآن النظر فى سلامتها وانجامها وتبسيطها بجعلها سهلة وعملية ومثمرة.

(ثانياً) اتباع نفس السياسة فيما يتعلق بحسابات الحكومة وحركة نفودها وضرورة تبسيطها وإحكام الرقابة عليها مع تلك السهولة

(ثالثاً) جعل النظام الحديث يسمح بالحصول على الاحصاءات الضرورية وإمكان عمل ميزانية الدولة وحساباتها ومراجعة الحسابات أى عدم احداث تعطل فى النظام يؤدى لضياح الجهود السابقة وإمكان مقارنة الاحصاءات والميزانيات.

وبعد رسم السياسات التى تحقق ذلك يبدأ فى تكوين النظام الحكومى جميعه وإدخال كل الوسائل المتبعة فى إدارة الأعمال الحرة وخصوصاً الشركات المساهمة أى سرعة العمل مع الإجابة وضمان المراقبة وضبط المصاريف وتوصيل خدمات الحكومة للشعب فتدرس تلك اللجنة تفاصيل كل عمل حكومى وتحويره التحويل الملائم

نعم قد يكون هذا الجهد شاقاً إلا أنه شديد الأهمية لأنه على ما اعتقد سيجعل الشعب يستفيد من جهود مئات الآلاف من الموظفين ومئات الملايين من الجنهيات بدلاً من ضياعها كما هو الحال الآن وأتمنى أن يراعى فى هذا الإصلاح الأمور الآتية :

- ١ — خدمة القرى التى تمثل $\frac{3}{4}$ سكان القطر المصرى
- ٢ — إيجال خدمات الحكومة للشعب عموماً والقرى والبنادر البعيدة عن العاصمة خصوصاً
- ٣ — تحقيق العدالة وبين الموظفين فلا يرهق موظف بحيث لا يمكنه انجاز

المطلوب منه فيضطر الجمهور ولا يترك آخر بدون عمل أو بعمل لا فائدة منه
فتضار أموال الحكومة

٤— التفرقة بين الأعمال يترك كبار الموظفين لرسم السياسات العليا الصالحة
والإشراف على الأمور الهامة وترك الحرية لبقية الموظفين على أن يكون
كل موظف مسؤولاً عن تصرفاته ويعاقب على قصوره أى القضاء على ما يعبر عنه
الشعب ويشكو منه بكلمتى «الروتين الحكومى» ويعبر عنه رجال إدارة
الأعمال بأنه فساد نظام المركزية

الخلاصة : اعتقد عن ثقة أن ذلك العمل بعد انجازه سيوفر عدداً كبيراً
من الموظفين الزائدين عن حاجة العمل الحكومى الحالى ويمكن تشغيلهم في
خدمات جديدة وخصوصاً ما سيطلبه إصلاح القرى وهو (١) التوسع في إدارة
المجالس القروية وترتيب مراقبتها وتوجيهها والإشراف عليها (٢) توسع
الإشراف على الخدمات الاجتماعية بالقرى وتوجيهها والإشراف عليها
(٣) التوجيه والإشراف والرقابة والدعاية لتنظيم الجمعيات التعاونية بالقرى
(٤) التوجيه والرقابة والإشراف على أعمال العمدة ومشايخ الخفرامو الخفرامو بالقرى
(٥) تعميم المجموعات الزراعية وإنشاء الغرف الزراعية (٦) تعميم المراكز
الاجتماعية والمدارس الريفية (٧) تعميم الوحدات الصحية... الخ وفيما يلي
أمثلة لبعض الإصلاحات الحكومية على سبيل المثال

أولاً

وزارة الأوقاف والأزهر

بالأخلاق تكون الأمم وبدونها تسمى الأمم والدين هو مصدر الأخلاق وقد
سبقنا العالم في تأسيس أول جامعات العالم ألا وهو الجامع الأزهر منذ أكثر
من ألف سنة ولكن أصاب الأزهر عوامل الفساد فأعترفت أخلاق الشعب

حتى استعمره العثمانيون سنة ١٥١٧ ومنذ ذلك التاريخ ونحن ندهور تدهوراً سريعاً وأقرر أننا في الوقت الحاضر لم نول الناحية الدينية العناية الكافية مع أنها أساس كل إصلاح وإن انقضاء معهد عال للدراسات الاجتماعية في مصر وهو مدرسة الخدمة الاجتماعية لدليل قاطع بأن الأزهر حكم على نفسه بعدم قدرته على مسايرة التطور والأزهر جامعة يجب إصلاحها كشرط أساسي لإصلاح أخلاق الأمة وأمثلة تلك الإصلاحات — اذكر الآتي :

١ — إعادة البحث في نظم الدراسات الأزهرية وهل أساليبها صحيحة أم أنها كانت صحيحة وقت ظهورها في القرن التاسع بسبب قلة العلوم وفساد نظام الحكومات في تلك العصور الغابرة وخصوصاً الاهتمام بالناحية العملية للإصلاح الخلقى وبث الناحية العملية للإصلاحات :

٢ — إنشاء وتأسيس علوم أزهرية بمجمل الأزهرين في علومها جديدة تناسب تعاليم الإسلام

٣ — جعل الأزهر يخرج قادة الإصلاح الاجتماعي في الأمة وتوجد عشرات العلوم الحديثة التي يمكن دراستها إلا أن الأمر يتطلب إنشاء علوم جديدة إذ ليس من المعقول أن ندعو أجنبى على غير دينا لوضع أسس هذه العلوم

٤ — جعل المساجد مشاعل النور كما سبق أن وصفت في الباب الثالث

٥ — أبدال حفلات الموالد لأصحاب الأضرحة المشهورة في الأقاليم بإحياء

ذكرى عظماء المسلمين أمثال الخلفاء الراشدين والصحاب وأئمة المسلمين فتاريخهم ملآن بالعبير (وقد قال الرسول صحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم)

٦ — عمل مؤتمر سنوى قبل موسم الحج من أمم الشرق خاصة والدول الإسلامية عامة ونشر خلاصة أبحاث هذا المؤتمر في موسم الحج على لسان أمير الحج .

٧ — إحياء العلوم القديمة وإظهارها بأسلوب العصر الحاضر للاستفادة

من هذه الكنوز المظمورة

٨ — إصدار مطبوعات رخيصة الثمن تفهم الناس أصول الدين وحياة

الرسول والأحاديث الصحيحة وتوضيح القرآن

٩ — أفهام الناس معنى الصلاة وحركاتها وأصول الاسلام والاكتفاء باللب دون التشوير

١٠ — خطب أيام الجمعة : الاهتمام بها بما يلائم التنظيم الحديث للدولة أوضح ذلك فيما يأتي :

(أ) يقوم كبار المصلحين وعظماء الأدب وأفئدة العلماء بوضع كتب عديدة في خطب أيام الجمعة

(ب) يلقى عظماء الأمة ولاسيما الوزراء وأعضاء البرلمان وشيوخ الأزهر وعلمائهم وكبار الموظفين خطباً في بعض المساجد الكبرى كل جمعة على أن تعضد الصحافة ودار الإذاعة بالنشر والدعاية

(ج) حث أهالي كل قرية وكل حي على بحث موضوع خطبة يوم الجمعة وانتقاء شخص بليغ لألقائها فالبلاغة كالكهرباء الغرض منها إثارة الحماس وإجبار المستمعين لاتباع آراء ومواعظ الخطيب أو على الأقل تلقى الخطب بصورة يفهمها جميع السامعين .

١١ — تخصيص مبالغ لنشر الدعوة الإسلامية في أوروبا وأمريكا والعالم كله .

١٢ — جعل منابر الخطب أيام الجمعة لسان الدعاية والتوجيه لكل الأعمال الإصلاحية الحكومية والشعبية والمسامية فيها بالدعوة لها وتوجيه الجماهير لتعضيدها .

١٣ — بعد أن زاد علنا بأديان العالم وعلنا أن عددها كثير يجب أن نسير على أساس سليم أى اعتبار المسيحيين أحب أهل الأديان الأخرى إلى المسلمين .

وقد قال الله تعالى : ولتجدن أقربهم مودة للذين آمنوا الذين قالوا إنا نصارى وبعدم اليهود حيث قال الله تعالى

ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن ، وعدم الاعتراف بكل ما عدا ذلك بل نستعد للجهاد والعمل على تقوية الجيش .

١٤ — تخليص الأمة من مئات البدع والعادات السيئة التي أطفأت نور الاسلام وجعلت المسلمين يهتمون بالمظاهر دون الب .

(ثانيا) الجيش

الجيش ورجاله في وقت السلم وهو معظم السنوات ثروة يجب الاستفادة منها في الآتي : —

١ — أمداد القرى بالحفراء الصالحين لحفظ الأمن فيشترط في كل خفير بالقرية أن يكون أتم الخدمة العسكرية بنجاح وبذلك لانتشيع جهود بذلت في تدريبهم وتعليمهم .

٢ — استخدام ضباط الجيش ورجاله أوقات السلم في نشر الألعاب الرياضية بالقرى وجميع بلاد القطر على يد الحفراء .

٣ — توجيه فرق الجيش لعمل استعراضات ولا سيما في بعض قرى الصعيد التي تقشت فيها عادة حب النار ونشوب المنازعات لأبسط الأسباب — كذلك تعليم الشعب عادة رفع الأعلام في كل المناسبات الهامة وذلك في القرى والمدن على السواء .

٤ — نشر الأناشيد في حفلات الألعاب الرياضية حتى تتم القطر .

٥ — جعل المخترعين والعلماء الفنيين يشجعون السلك الفني بالجيش على الاختراع والبحث بعد تهيئة الجيش بوسائل البحث ومعاهد لعمل التجارب والاختراعات وذلك في فترات السلم .

(ثالثاً) التعليم

التعليم الاجبارى : تنص المادة ١٩ من الدستور المصرى أن يكون التعليم الأولى إلزاميا للمصريين من بنين وبنات وهو مجاني في المكاتب العامة ومعنى ربع قرن أى ٢٥ عاما ولم يعمم التعليم الإلزامى بعد ويوجد في مضر الآن حوالى ٥٠٠٠ مدرسة أولية بينما يحتاج القطر إلى ضعف هذا العدد وكان واجب وزارة المعارف وغيرها ألا يقف في سبيلها عائق في نشر التعليم حسب نص الدستور أما مشكلة عدم وجود مبان فليس على الحكومة حرج من حث الأهالى على إنشاء شركة مساهمة تتولى بناء المدارس المطلوبة وتضمن لها الحكومة الربح ويجب أن يكون التعليم الإلزامى مشرأ.

المدارس النموذجية وأمثالها : وأقصد المدارس الريفية والمكاتب الصناعية والمكاتب الزراعية والمشاغل والملاجئ ومراكز التدريب المهني فواجب وزارة المعارف والتجارة أن يتضافرا مع الهيئات الأخرى في تعميمها والاستفادة من نور العلم وقد استقر رأى وزارة المعارف على تعميم المدارس النموذجية وأمكنها تحويل ٤٠٠ مدرسة أولية إلى مدارس نموذجية وورد بخطاب العرش في ١٨ / ١١ سنة ١٩٤٨ أن الحكومة ستنشئ ١٠٠ مدرسة وتحويل ٥٩ والحقيقة أنه يجب الاكثار من المدارس النموذجية والريفية والمكاتب الصناعية والزراعية والملاجئ والمشاغل ومراكز التدريب المهني والصناعات البسيطة... الخ الخ للاستفادة من ثمار التعليم.

محو الأمية : حركة ظهرت سنة ١٩٤٤ وكان يجب ظهورها من قبل ذلك فتركيا وغيرها محت الأمية في أقل من خمس سنوات وقد انضج من بحث وزير الشؤون الاجتماعية إذ ذاك أن من يجب محو أميتهم وهم الذكور بين سن ١٢ - ٤٥ سنة يبلغ عددهم ٣ مليون نسمة وكانت النية القضاء على محو

الامية في ثلاث سنوات باعتبار أن المدرسين الاولين عددهم ٢٥ ألفا وقد ورد بخطاب العرش في ١٨/١١/١٩٤٨ أن عدة من أمحي أميتهم ٤٠٠,٠٠٠ وأعدة الوزارة العدة لجعل عددهم هذه السنة ٥٥٠,٠٠٠

الاستفادة من التعليم : توجد في مصر عدة معاهد عليا فنية وتجارية ومدارس متوسطة فنية في الصناعة والزراعة والتجارة والتدبير المنزلى وتدرس في تلك المعاهد مئات الحرف والصناعات التى لو جنت الامة ممارها لتغيرت أحوال مصر لكن هذه الثروة مدفونة في الوظائف الحكومية وهذه ليست البيئة التى تسمح لهؤلاء بالظهور ويرجع علة عدم استفادة الامة من جهود هؤلاء لأسباب منها عدم تمصير العلوم تمصيرا كافيا وعدم التفرقة بين الثقافة والتخصص أثناء التعليم وأعمال الناحية العملية والتدريب وعدم رعاية هؤلاء الشبان بعد تعليمهم حتى يشقوا سبلهم في الحياة العملية ويجب موالاة كل هذه المسائل العناية التى تستحقها .

الاستقلال : — لما كانت الجامعة والمعاهد العليا هى مصدر امداد الدولة

بكيار الموظفين ومدرسى المدارس المتوسطة والابتدائية فواجب الدولة العمل على استقلالها استقلالاً حقيقياً في الأمور الآتية : —

(١) أن يكون لمصر مخترعون (٢) أن يكون بمصر خبراء ومعاهد الأبحاث العلمية والفنية (٣) الاكثار من بحوث طلبة الجامعة في كل علم حتى تمصير العلوم وتصبح أكثر ملائمة للدولة المصرية والبيئة المصرية (٤) ترجمة الكتب وتشجيع التأليف وجعل كل طالب قادرا على الاطلاع على المراجع الأجنبية فهى منهل الثقافة وبذلك تستفيد الأجيال القادمة من الأجيال التى تسبقها (٥) الاكتفاء بالعلوم الخاصة بالثقافة بالمعلومات العامة وأما التخصص فيجب فهم أصول العلم مع الاتقان والاجادة التامة (٦) ضرورة تزويد كل فرع من فروع العلم بمعهد أو هيئة مهمتها اعداد خريجي الجامعات للحياة

العملية لأن هذه الهيئات والمعاهد بمثابة كبرى لتوصيل الحياة النظرية بالحياة العملية (٧) تضافر الهيئات المشرفة على التعليم مع الوزارات والهيئات التي تتولى فروع النشاط في الحياة العملية على إيجاد البيئة المناسبة للمتعلين والانخراط في سلك الحياة العملية لأننى أقرر عن ثقة تامة بأن جهود المتعلين لم تصل للامة إلا عن طريق الخدمات الحكومية وهذه الأخيرة بيئة لا تشجع على ذلك (٨) عمل مكافآت ثمينة مغربة للإبحاث العلمية والاختراعات (٩) مساعدة الدولة لكل فرع من العلوم والفنون بإنشاء المجلات العلمية له (١٠) العمل على إنشاء علوم حديثة تلائم العقلية الشرقية ولا سيما تميم المدارس الخاصة بمقدمة كل ناحية من نواحي الحياة العملية في التجارة والزراعة والصناعة والحرف اليدوية والمهن... الخ.

كل هذه أمور واجبة وليست كإليات كما يعتقد البعض لأنها أول أسس الاستقلال الحقيقي وبدونها ستنزل أمة كميخة تعتمد على جهود غيرها ولا يرجى لها نفع أو الاهتمام بهذه الأمور ليس معناه عدم الاكثار من البعثات للخارج والاسترشاد بما عند الدول الأخرى بل أن هذه تكلفة لتلك ولن نفهم أثر البعثات وفوائد الاسترشاد بنظم الدول الأخرى إذا لم تعب أنفسنا ونشاطهم لأجهد أؤكد عن ثقة أن الكفاءات المصرية كثيرة جدا ومعظمها مطمور بسبب النظم التي تسير عليها الآن والتي لا تعطى لنوى الحقوق حقوقهم.

الباب الثامن

الأهداف التي يجب الوصول إليها

(الفصل الأول) الدعاية

مقدمة: إذا درسنا نظام الحكومة المصرية الآن دراسة مفصلة نجد أنها خصصت ٥٢ ألف موظف لخدمة الشعب ولكن للأسف الشديد هذه الجهود محجوبة لا يعلم الشعب عنها شيئاً أو مرسومة في ذهن الشعب بصورة سقيمة وهناك بعض الوزارات تعمل على أفهام الجمهور بعض الخدمات التي تقوم بها مثل وزارة الصحة والزراعة والتجارة والشئون ولكن جهودها في ذلك الميدان ضئيل وكانت النتيجة أن الشعب لم يستفد من خدمات حكومته بل يخشى الحكومة ويعاكسها رغم أنها خادمته الأمانة عليه الحراسة لمصالحه الساهرة على راحته ولو سقت الأمثلة على المرافق العامة التي تؤديها الحكومة للشعب وفهم غالبية الجمهور الخاطيء لهذه الأعمال ما وسعنى لشرح ذلك مجلد ضخم .

المقصود من الدعاية : للاستفادة من التجارب الماضية فقرر أن كل إصلاح بدون دعاية يكون فاشلاً والدعاية التي تروجها تخدم غرضين :

- ١- الغرض الأول : أفهام الشعب أعمال الحكومة أي أفهامه رغبات المشرعين والمصلحين وما هي الخدمات التي تؤديها الحكومة وكيفية الاستفادة الجماهير منها
- ٢- الغرض الثاني : أعداد عقلية الشعب أعداداً خاصاً لتلقي الإصلاح على أسس سليمة أي إيجاد وخلق البيئة التي تسح للإصلاحات بالنمو .

الدعاية عصا سحرية : حقيقة لمسها رجال المال والتجارة وعرفوا أن تلك

العصا السحرية ترفع مشاريع إلى ذروة المجد وتهبط بمشاريع إلى الحضيض ولذلك أصبحت الدعاية علم وفن يدرس في بعض الكليات وله هيئاته ومعاهده العلمية لكل حكومة هيئة للدعاية : لشدة أهمية الدعاية أصبحنا لا نرى أمة من

الأمم إلا ولها وزارة للدعاية تسمى بأسماء مختلفة فالمانيا لها وزارة للدعاية واليونان لها وزارة للصحافة وهكذا فإذا كان هذا ما تتبعه تلك الأمم الراقية فحاجة مصر ملحة لوزارة أو هيئة تشرف على أعمال الدعاية في داخل القطر وخارجه يكون عملها داخل القطر البحث في كافة الوسائل التي تبسط وتسهل فهم الشعب لمعلومات الحكومة وأفكار المصلحين والمشرعين والقضاء التام على العادات السيئة التي تحول دون استفادة الأمة بالإصلاحات ولها أن تسلك في ذلك السبل ما تشاء ومن أمثلة ذلك (١) استخدام منادى في العزب والقرى الصغيرة (٢) استخدام الراديو والميكرفون والاسطوانات والسينما في القرى (٣) الاعلانات في ميادين القرى والاسواق العامة ومهرجانات الموالد (٤) استخدام خطب الجمعة ومنابر المساجد للدعاية لأعمال الإصلاح وحث الشعب على تعضيدها والاستفادة منها وأما في خارج القطر فتعمل على نشر محاسن مصر ودفع المفتريات الكاذبة عنها والتمهيد لها عند عقد المؤتمرات الدولية

الخلاصة : لا شك أن هذا العمل ضرورة قصوى لمصر وهي في طور

الانتقال من ماضٍ سقيم إلى مستقبل نسال الله أن تصبح فيه من أرقى دول العالم وأخيراً أرى أن ترك تلك المسائل إلى الصحافة الحرة وهي مضطرة بحكم عملها التجاري أن تسأيرا هواء الشعب أو تركها للهيئات الغير الحكومية وهذه لا تكون قادرة على الصرف بسخاء على هذا الباب مع شدة أهميته لأمر بعيد عن الصواب فواجب خزانة الدولة أن تستفيد من ملايين الجنيهات التي تصرفها على خدمة الشعب بأن تكمل العمل بإعلان الشعب عن ماهية هذه الخدمات.

رسل الدعاية أو حملة مشاعل النور في مصر : لكل دولة ولكل معلى أن يختار أوفق السبل للدعاية وسأذكر فيما يلي بعض الطرق أى أمثلة موضحة للفكرة فقط :

١ — آئمة المساجد وخطب الجمعة : يجب استخدامها لدفع الناس للخير والإصلاحات .

٢ — جريدة يومية حكومية تساعد الوقائع المصرية : ففى لانكلف شيء يتولى تحريرها كبار موظفى الحكومة كل فى عمله وستمثل المرافق العامة للآمة لأنها كلها ترعاها الحكومة .

٣ — عمل دعاية مستمرة لمطبوعات الحكومة : وهى نشرات وكتب للاطلاع تحت حصر ومعظمها كنوز مدفونة .

٤ — الاذاعة اللاسلكية : مع وجود راديو وميكروفون على الأقل فى كل قرية .

٥ — عمل أفلام سينمائية تعليمية ولوحات فانوس سحرى : تطوف القطر قرية قرية وكلها ثقافية فى الزراعة والصحة ، ... الخ الخ .

٦ — ملء اسطوانات للتثقيف : مع وجود فونوغراف وميكروفون فى كل قرية وتشمل محاضرات زراعية وصحية وثقافية ومواويل وأناشيد شعبية .
توحيد جهود الدعاية : تركب جهود الدعاية تحت إدارة ضخمة واحدة أى تخصيص مصلحة حكومية كبرى لها أو إنشاء وزارة مستقلة يتبعها الهيئات الآتية : (١) أقلام النشر والدعاية بجميع الوزارات مثل الزراعة والصحة والشئون الاجتماعية والتجارة (٢) الاذاعة اللاسلكية (٣) إدارة الرقابة على المطبوعات بوزارة الداخلية (٤) المطبعة الأميرية (٥) إدارة المطبوعات بوزارة المالية التى تطبع سنوياً آلاف الكتب (٦) قلم التوزيع والنشر التابع

لوزارة المالية (٧) إدارة خاصة تطبع جريدة يومية علاوة على الوقائع المصرية (٨) مصلحة السياحة (٩) قسم الوعظ والارشاد بوزارة الأوقاف (١٠) تخصيص إدارة لعمل أو الإشراف على عمل أفلام سينمائية ثقافية ، مناظر فانوس بحري للثقافة ، اسطوانات للثقافة أيضا ، الإشراف على فرق التمثيل بالقرى (١١) إدارة متحف فؤاد الصحن (١٢) إدارة متحف فؤاد الزراعي بالدقي (١٣) معارض وزارة التجارة والصحة (١٤) إدارة للإعلان مثل أيام الموالد والمواسم والأسواق العامة والميادين ومحطات السكك الحديدية . . . الخ الخ . . الخ (١٥) إدارة للدعاية لمصر قبل عقد المؤتمرات الدولية خارج القطر

ضمان ابتعاد تلك الهيئة عن السياسة : مادامت وزارة الدعاية أو

المصلحة التي ستخصص لذلك تكون هيئة حكومية فالقائمين بها يحكم أنهم موظفون عكوم عليهم عدم التدخل في السياسة ويقتضى ذلك قصر الدعاية على آلاف الجهود الحكومية الموجودة الآن فعلا والمحجوبة عن أعين الأمة بأماطة اللثام عنها وإفهام الناس حقيقة أعمال الحكومة وبذلك تتطور تلك الأعمال وفق رغبات الأمة لأنها أوجدت لخدمتها .

ولن تقوم الحكومة بالدعاية بناتنا إلا للإصلاحات الحكومية التي صدر بخصوصها تشريعات وقوانين أو قرارات وزارية ولوائح أو منشورات وكتب خورية حكومية وليس لها أن تخرج عن هذا السيل ولو قصر عملها على ذلك ستجد نفسها مغفورة بملايين الأعمال والواجبات والتي لو أحسنت تلك الهيئة القيام بآرازها بوضوح للامة لاصبحت مصر حكومة وشعبا في موقف غير الموقف الذي نحن فيه .

الفصل الثاني

القرية النموذجية

قامت عدة هيئات تضرب أمثلة لإصلاح القرى وأنشأت ما تسميه القرى النموذجية أذكر منها الآتي . (١) أنشأت الجمعية الزراعية الملكية بيهتم

عربة جعلتها نموذجية (٢) عند ما أكل الفحل الأبيض قرية دبرسقي ، لاقيم بدلا منها قرية نموذجية .

وفي دراسة هذه القرى أمثلة حية لما يمكن أن نرسمه للقرى المصرية في المستقبل ولكن يلاحظ أن هذه الأفكار كانت تشترك في بعض العيوب وأهمها : -
الناحية المالية : - لم يلاحظ إمكان التعميم في جميع قرى القطر لأن كل هذه القرى مبنية بناء لو أريد تعميمه لكثف الدولة آلاف الملايين من الجنيحات وإيرادات الدولة لا يمكنها بتاتا تحمل ذلك ولا الفلاحين أنفسهم
الناحية الاقتصادية : أغفل القائمون بوضع أسس هذه القرى النموذجية الحالة الاقتصادية للقطر المصري وأن مساحة الأرض المزروعة في مصر ٥٨٣٢٠٠٠ ينما عدد السكان ١٩٦١٤٠٣٦ وهو أمر يجعل معظم الفلاحين أى أكثر من ٩٩ ٪ منهم لا يمكنهم مجارة النظم التي روعيت في إنشاء تلك القرى النموذجية -

الفصل الثالث

إصابة الهدف

عاجلنا لإنهاء القرية باصلاحات مباشرة مذكورة في الابواب الثاني والثالث والرابع والخامس واصلاحات غير مباشرة موضحة في الابواب السادس والسابع والثامن وسأكتفي بسرديا من الاصلاحات المباشرة لنرى هل لو طبقت في أحط قرية تكفي للهوض بها أم لا - نعم لتصور قرية بلغت من الانحطاط أشده وطبق فيها الاصلاحات الآتية بجمعة .

[أولا] وجود مكان للاجتماعات العامة وفي أشد الظروف يكون المسجد أو المتنزه العام هو ذلك المكان (٢) العناية بالسكنس (٣) العناية بالانارة

(٤) العناية بالرش (٥) جمع الفضلات والقاذورات (٦) عمل مكابير
 أسحمة منها (٧) وجود سوق عامة (٨) استخدام السوق ساحة للألعاب
 الرياضية لها مدرين (٩) ردم جميع البرك والمستنقعات (١٠) تمديد واصلاح
 الشوارع (١١) تربية أشجار التوت على جوانب النيل والترع والطرق لتشجيع
 تربية دود القز (١٢) عمل مورديات على النيل (١٣) اعداد وسائل لإطفاء
 الحريق (١٤) اعداد وسائل لنشل الغرق (١٥) تقية مياه الشرب وتوزيع
 المياه (١٦) وجود مغاسل شعبية (١٧) وجود حمامات شعبية مجانا وبأجر
 زهيد (١٨) وجود مراحيض عمومية (١٩) وجود منزه أو متنزهات عامة
 (٢٠) وجود راديو وميكروفون يسمع جميع اهالى القرية برامج الاذاعة
 ومحاضرات ثقافية فى الزراعة والصحة وخلافه وأغانى ومواويل وأناشيد
 شعبية (٢١) فى فترات متقاربة ستقام حفلات سينمائية ومحاضرات بالقانوس
 السحرى وتمثيل ثقافى وحفلات رياضية (٢٢) مكان للاستعارات الطبية الشعبية
 (٢٤) رعاية مصالح القرية العامة وإيصال شكاواها إلى الجهات المختصة
 (٢٥) وجود مكتبة شعبية (٢٦) تشجيع جميع القائمين بأعمال خيرية (٢٧) وجود
 مكتب استعلامات (٢٨) عمل المعابر البسيطة فى زمام القرية (٢٩) عمل الطرق
 الزراعية البسيطة فى زمام القرية (٣٠) وجود سلخانة أى مجزر (٣١) واجهات
 المنازل مدهونة بالجير (٣٢) ضمان وجود عدد كاف من المساكن الجميلة
 لجعل شكل القرية مناسبة وجذابا (٣٣) وجود أفران شعبية ومطعم شعبي
 (٣٤) ضمان رعاية طبية مرة أو مرتين فى الأسبوع (٣٥) وجود ملجأ
 للأطفال (٣٦) وجود عدة لوحات اعلانية لنشر كل ما يهم الأهالى .
 [ثانيا] (٣٧) وجود حد للقوضى السائدة فى إدارة القرية (٣٧) وجود
 مشرف فنى على أعمال البوليس فى القرية (٣٩) وجود خفراء يصلحون لأداء
 أعمالهم (٤٠) وجود سكرتارية منظمة للقرية (٤١) ترقية حلاق الصحة والداية
 والمسجد (٤٢) وجود شخص أمين يرشد الفلاح عن الاسم والصنف التجارى

لخاصية بأجر زهيد (٤٤) اشترك أهالي القرية في إدارة شئونهم بأنفسهم (٤٥) وضع سياسة لتحسين المساكن المستقبلية (٤٦) عمل خريطة تنظيم للقرية في المستقبل القريب (٤٧) الاستفادة من الأساليب العلمية في كيفية استغلال الفضلات والقاذورات وبقايا الكسح في تحويلها لآسمدة (٤٨) وضع سياسة ملائمة في إصلاح الطرق والمواصلات بينها وبين القرى والبنادر المجاورة (٤٩) تجميل الشوارع عموماً ومدخل القرية خصوصاً (٥٠) وضع سياسة شعبية لضمان الكساء بأقل تكاليف (٥١) تحسين تغذية الطبقة الشديدة الفقر (٥٢) وضع سياسة مناسبة لمكافحة الحفاه (٥٣) العناية بترقية الدوق لدى الفلاحين (٥٤) وجود نشرة محلية دورية خاصة بما يهم أهل القرية (٥٥) رسم سياسة لمنع القذارة وخصوصاً نوم الفلاح وماشيته في مكان واحد [ثالثاً] (٥٦) يصبح المسجد شقلة النور والمنظم لحركات الإصلاح في القرية (٥٧) نشر الدعوة الدينية الخالصة دون الاشتغال بالقشور (٥٨) تشاور أهل الرأي أسبوعياً في الأمور التي تهمهم والدعوة لها بين الناس مرة كل أسبوع أى يوم الجمعة (٥٩) تنظيم حركات الإصلاح بواسطة المسجد على شكل جمعيات خيرية (٦٠) ضمان حماية المعدمين بجمع الزكاة وتوزيعها (٦١) تنظيم الاحسان (٦٢) إطعام وكسوة ورعاية المعدمين بواسطة هيئة الزكاة (٦٣) مساعدة الغرباء عن القرية بواسطة المسجد [رابعاً] (٦٤) وجود هيئة للمصالحات (٦٥) هيئة للأشراف على الأمور الخاصة بالصحة (٦٦) هيئة لتشجيع الألعاب الرياضية (٦٧) هيئة لترقية شئون المرأة الريفية في جميع النواحي التي تهتمها (٦٨) هيئة لنشر التعاون والعمل على تعصيده (٦٩) هيئة للوعظ والارشاد (٧٠) هيئة لنشر الثقافة الشعبية (٧١) تحفيظ القرآن (٧٢) مدارس ليلية لمحاكاة الامية (٧٣) عاربة العادات القديمة السيئة والدعاية لكل عمل خيري (٧٤) مساعدة الناس على

فتح سبل الرزق لهم (٧٥) نشر الارشادات والتعاليم الزراعية الحديثة (٧٦) مساعدة شئون الرى (٧٧) الاهتمام بأعمال المساحة والتسجيل (٧٨) كيفية وصل القرية بالجهات الحكومية (٧٩) تنظيم الناس عند قيامهم بأطفاء حريق (٨٠) نشر الوسائل الحديثة لتربية الحيوان والدواجن (٨١) الاشراف على المكتبة (٨٢) حفظ النظام فى الحفلات والمحاضرات المختلفة (٧٣) الاهتمام ببحث الشئون الاقتصادية التى تهم أهالى القرية (٨٤) نشر الفنون الجميلة وتهذيب الذوق (٨٥) نادى للشبان المتعلمين يكون محطة لهم ولمن يريدوا زيارتهم من الشبان الأجانب (٨٦) ناد للاطفال وشبان القرية .

[خامسا] أعداد وتوزيع تذاكر لاتنخاب وإمكان إجراء انتخابات كلما أراد أهل القرية ذلك (٨٨) التأكد من أن جميع الاطفال دخلوا المدارس الإلزامية (٨٩) مراقبة قيد المواليد والوفيات (٩٠) التأكد من أن التطعيم الاجبارى منفذ (٩١) تبليغ ونشر كل ما تصدره وأصدرته الحكومة من قوانين ولوائح (٩٢) رقابة تنفيذ أوامر الحكومة الخاصة بالقرية ولا سيما لوائح الترع والجسور والطرق الزراعية وحماية جسور النيل ومقاومة الجراد ودودة ورق القطن وزراعة الدخان والتبناك (٩٣) المحافظة على أملاك الحكومة كالسكك الحديدية وأسلاك التليفون وقوائم التلغراف والسكك الزراعية والكبارى (٩٤) الإشراف على المنافع العامة الخاصة بالقرية كالمنزهات العامة ودار الاجتماعات العامة وطلعات توزيع المياه والمغاسل والحمامات الشعبية والمراحيض العامة والموردة .. الخ (٩٥) التبليغ عن الأمراض المعدية ومراقبة نسبة معدل الوفيات (٩٦) التبليغ عن الأجانب الموجودين بالقرية بعد دراسة أحوالهم (٩٧) مساعدة الحكومة عن كل تحقيقات وتحريرات تطلبها داخل القرية (٩٨) الاشراف والتنظيم للاحصاءات الخاصة بالقرية

نصوصا الزراعة والمحاصيل والحيوانات والنواجن ... الخ (٩٩) التبليغ عن
المنافع المستترة.

[سادسا] (١٠٠) وجود جمعية تعاونية ناجحة (١٠١) عمل حقل نموذجي
لأهالي القرية (١٠٢) محطة تربية مواشي وذواجن لتدريب وتعليم أهالي القرية
(١٠٢) برج حمام لجمعية التعاون (١٠٤) منحل حديث لجمعية التعاون
(١٠٥) تعميم صناعة النسيج بالأنوال اليدوية وعمل المخللات الحديثة في كل
منزل بالقرية مهما كان حقيرا (١٠٦) وجود محل لثنية دودة القز لشبان
القرية (١٠٧) وجود مشغل للفاكهة والخضر وجلب أحسن التقاوى
(١٠٨) وجود معمل أو معامل البان فيها فراز لاستخراج القشدة وخضاض
لاستخراج الزبدة (١٠٩) وجود معمل آلات حديثة للزراعة أى ماكينات
رى أو سيارات جرث وآلات خصاد القمح وآلات درس الحبوب وآلات
تذرية وآلات تقريط الذرة يستأجرها كل من يحب من أهالي القرية (١١٠) وجود
لجنة تدخين ومقاومة الآفات الزراعية (١١١) ضمان أحسن الاسمدة لأشراف
جمعية التعاون على توزيعها (١١٢) شراء الأدوات الزراعية والتقاوى بأرخص
الائتمان (١١٣) بيع حاصلات أراضي القرية ومنتجات القرية بأحسن الائتمان
وبطرق منظمة (١١٤) تنظيم توريد خيرات القرية من الفاكهة والخضر
والألبان والنواجن للندن (١١٦) ضمان اشراف جمعية التعاون على تهيئة
محصولات الأهالي لدى ماكينات الطحن ومعالج الأقطان ومعامل ضرب الأرز
ومعاصر الزيوت ومعامل السكر ومعاصر القصب وعمل العسل (١١٧) وجود
بنك تعاوني في القرية (١١٨) وجود مخازن وصوامع لحفظ الحبوب وتخزين
الحاصلات دون أن يصبها تلف (١١٩) وجود شون بحيث يمكن للأهالي
ولجمعية التعاون التسليف على المحاصيل (١٢٠) وجود ثلاجات لضمان عدم
تلف بعض المحاصيل وخصوصا الزبدة والفاكهة والخضر (١٢١) معمل
مخللات يستفيد منه جميع الأهالي (١٢٢) مكان للأنوال يستفيد منه جميع أهالي

القرية (١٢٣) معمل للصناعات الزراعية تابع لجمعية التعاون (١٢٤) جمعية التعاون تقوم بالتأمين وتخفيف المصائب الزراعية كنفوق الماشية وحرق أو غرق المحاصيل ... الخ (١٢٥) وجود مخزن أدوية تعاوني (١٢٦) ضمان راحة سكان القرية بتوافر ما كينة لطحن حبوبهم ومحل بقالة ومحل خردوات ومحل جزارة ومطعم وفرن .. الخ وبالاختصار كل حاجياتهم (١٢٧) ضمان طرق المواصلات ووسائل النقل بين القرية وباقي الجهات (١٢٨) وجود دار للتعاون وبها نادى (١٢٩) تليفون التعاون يمكن لكل الأهالى استخدامه (١٣٠) مكتبة التعاون لنشر الثقافة الزراعية والصناعات الزراعية وتربية الحيوان والدواجن ... الخ الخ (١٣١) وجود معمل لتفرغ البيض وتهية الجلود للدباغة (١٣٢) وجود راديو وميكروفون وفونوغراف تابع للتعاون (١٣٣) منزله التعاون مكان للاجتماعات لا يكلف شيئا .

[سابعا] (١٣٤) مدرسة أو أكثر ذات تعاليم مشعر (١٣٥) كل مجموعة من القرى لها مستشفى قريب منها (١٣٦) كل مجموعة من القرى ترتب وسائل المواصلات ولا سيما الطرق التى تصلها ببعض (١٣٧) كل مجموعة من القرى تنظم شئون الري (١٣٨) كل مجموعة من القرى لها ملاجئ ولها هيئات تدريب للراغبين من أهلها على الصناعات اليدوية وخصوصا الصناعات الزراعية والحرف اليدوية والمهن المناسبة (١٣٩) كل مجموعة من القرى لها مدرسة يتم فيها الدراسة كل من يريد زيادة ثقافته (١٤٠) كل مجموعة من القرى لها هيئة للعمل على ترقية شئون الزراعة وطرق تربية المواشى والدواجن .

هيئة عليا للتنفيذ . أرى أن أضعاف هذه الاصلاحات أشرت اليها فى كتابي وكلها خاصة باصلاح القرية وكلها سهلة وتكاليفها يسيرة وطرق ابرازها سهل وأن تطبيقها فى كل قرية من قرى مصر فى ظرف خمس سنوات أو عشر سنوات كقول أن يحول قرى مصر أى الدولة المصرية على حقيقتها إلى شعب سليم والامر لا يتطلب إلا تعديلات طفيفة واصدار قوانين لا يزيد عددها على أصابع

اليد الواحدة وليس فيها ارهاق لمالية الحكومة أو لايراد الافراد وبعدها نظمنا لأن أمورنا قد استقرت فتفرغ لبناء عظمة مصر التي ترجوها من أبنائها وأستحسن ضم المصالح التي ستقوم بالاشراف على هذه الاصلاحات وهي ادارة المجالس القروية بعد تعميمها وجميعيات التعاون بعد تعميمها وجميعيات الزكاة بعد تعميمها والمجموعات الصحية والزراعية ومراكز التصنيع الريفي والمدارس الريفية والمراكز الاجتماعية بعد تعميمها ووضعها تحت اشراف هيئة عليا تقوم بتنفيذ إرشاداتها وتوجيهاتها وكيل وزارة للنهوض بالقرى .

رجاء واستفتاء

قدر لهذا الكتاب أن يظهر عقب انتهاء المعرض الزراعى الصناعى العام سنة ١٩٤٩ ونحن فى نهاية الدورة البرلمانية وعلى وشك اجراء الانتخابات العامة ولاشك أنها فرصة ثمينة لنواب وشيوخ الأمة يزوروا فيها قرى القطر المصرى ليتأكدوا من ضرورة الاصلاح وإيجاد حل لمشاكل القرية

الأهمية العلمية لهذا الكتيب : اعتقد أن تأليف أى مجلد ضخم فى أى علم من العلوم مسألة يجد فيها الباحث ألف مساعد فالمراجع العلمية لاى علم لا تقع تحت حصر وأما الجهد الذى بذل فى جمع شتات مواضيع هذا الكتاب فلاشك أنه اشق مئات المرات ولم يدفعنى لذلك الا وثوقى أن ظروفنا كثيرة تهملت أولى الاشخاص بمعالجته وأريد أن أضع تحت تصرف كل من يريد اصلاح أى فرع من الاداة الحكومية التى تشرف على مصالح القرى خلاصة جهود كثيرة تنير له السبيل فى عمله

كلمة ختامية : ماهذا الكتيب إلا رسالة خمسة عشر مليوناً من الفلاحين أخرسهم الفقر والجمل والمرض ولكن شدة تأخر قراهم هولسان حالهم ولقد حرك أبنيتهم قلوب بعض رؤساء الوزارات والوزراء العاملين فسجلوا هذه الحالة فى الاوراق الرسمية ومضابط بعض جلسات البرلمان قالى هؤلاء وأولئك أعيد تلك الجملة الخالدة الحلوة

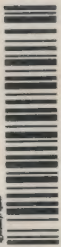
ألا هل بلغت اللهم فاشهد

صواب	خطأ	سطر	صفحة
مضمونة	مضمونا	٥	١٨
القررة	المقدرة	٣	١٩
٦٩	٩	٢	٢٤
العمدة	العدة	١٣	٤٣
المديريات	المديرات	٢٢	٤٤
فصلا	بابا	٢١	٤٧
لغذاء الفقراء	للغذاء للفقراء	١٥	٥٠
فيستغل	فيستغل	٠٣	٦٧
توزيعها	تعريفها	١٥	١١٣
المالحد	المسجد	٢٤	١٤٠

مکتبہ
محمد رضا خان

میدان الخازنہ دارالروسی ن ۱۷

20
Bibliotheca Alexandrina



0403044